



الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الحادية والستون

الملحق رقم ١ (A/61/1)*

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ١ (A/61/1)*

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - مقدمة	١٥-١	١
الثاني - التنمية	٥٧-١٦	٥
الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية	٣٥-١٦	٥
فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٤١-٣٦	١٢
الاحتياجات الخاصة لأفريقيا	٥١-٤٢	١٥
كفالة الاستدامة البيئية	٥٧-٥٢	١٧
الثالث - السلام والأمن	١٠٣-٥٨	٢٠
منع نشوب الصراعات وصنع السلام	٦٠-٥٨	٢٠
حفظ السلام	٧١-٦١	٢١
بناء السلام	٨٣-٧٢	٢٥
مكافحة الإرهاب	٩٢-٨٤	٢٧
نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل	١٠٣-٩٣	٣٠
الرابع - حقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الإنسانية	١٥٩-١٠٤	٣٤
سيادة القانون	١١٢-١٠٤	٣٤
حقوق الإنسان	١٢٤-١١٣	٣٦
الديمقراطية والحكم الرشيد	١٣٤-١٢٥	٣٩
الشؤون الإنسانية	١٥٩-١٣٥	٤٢
الخامس - تعزيز الأمم المتحدة	١٩٤-١٦٠	٤٨

٤٨	١٦٩-١٦٠ الآلية الحكومية الدولية
٥١	١٧٧-١٧٠ الأمانة العامة
٥٤	١٨١-١٧٨ ولايات المنظمة
٥٥	١٨٥-١٨٢ التعاون مع المنظمات الإقليمية
٥٦	١٩٤-١٨٦ الاتساق على نطاق المنظومة
٥٩	٢١٩-١٩٥ الدوائر الجماهيرية العالمية
٥٩	٢١٣-١٩٥ تعزيز الروابط مع المجتمع المدني
٦٣	٢١٩-٢١٤ إشراك دوائر قطاع الأعمال
٦٥	٢٢٢-٢٢٠ الخاتمة
٦٦	 مرفق إحصائي

الفصل الأول

مقدمة

١ - قصدتُ في هذا التقرير، الذي هو تقرير السني العاشر والأخير، أن أقدم نظرة عامة على أهم ما حققته المنظمة من إنجازات وما واجهته من تحديات خلال الاثني عشر شهرا الماضية، على ضوء ما حدث من تطورات بالغة الأهمية على مدى عقد من الزمن منذ أن توليت منصبي في مطلع عام ١٩٩٧. كما أنني ضمنت في هذا التقرير المفرد، إلى جانب الإفادة عن عمل المنظمة كالمعتاد، بيان التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، الذي كان في الأعوام السابقة موضوعا لتقرير مستقل.

٢ - ومضمون هذا التقرير مرتب تحت أربعة عناوين، سيرى القراء أنها مناظرة للأبواب الأربعة الرئيسية للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التي تتبع هي الأخرى في تكوينها هيكل تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح": التنمية؛ والسلام والأمن؛ وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الإنسانية؛ وتعزيز الأمم المتحدة. وقد أضفت إلى هذه الأبواب الأربعة بابا خامسا بعنوان "الدوائر الجماهيرية العالمية"، قصدت به تغطية مجال لم يكن يُصنف فيما سبق على أنه مجال محوري بالنسبة لعمل المنظمة ولكنه أصبح مهما بصورة متزايدة - بل وسيكتسب، فيما أعتقد، مزيدا من الأهمية مع تقدم مسيرة في القرن الجديد.

٣ - وقد اعترى التغيير الأمم المتحدة على مدى تاريخها، فتحوّلت من كونها في المقام الأول منظمة لخدمة المؤتمرات لتصبح كيانا عالميا بحق لتقديم الخدمات، يعمل على مستوى الميدان في كل ركن من أركان العالم عمليا من أجل تحسين حياة من هم بحاجة إلى المساعدة. وقد اتخذ هذا التحول منحى دراميا خلال العقد المنصرم. فقد أصبح أكثر من ٧٠ في المائة حاليا من ميزانيتنا السنوية البالغة ١٠ بلايين دولار يتعلق بحفظ السلام وغيره من العمليات الميدانية، مقابل ما كانت عليه هذه النسبة منذ عشر سنوات وهو حوالي ٥٠ في المائة من ميزانية تقل عن نصف هذا المبلغ. وأكثر من ٥٠ في المائة من موظفينا المدنيين البالغ عددهم ٣٠.٠٠٠ موظف يخدمون حاليا في الميدان. وزاد عدد مكاتب الشؤون الإنسانية من ١٢ مكتبا في عام ١٩٩٧ كان يعمل بها ١١٤ موظفا إلى ٤٣ مكتبا في عام ٢٠٠٥ يعمل بها ٨١٥ موظفا. وازدادت الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد القطري ازديادا ملموسا؛ ففي عام ١٩٩٦، كان وجود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منحصرا في ١٤ بلدا، بينما ينتشر العاملون في مجال حقوق الإنسان المدعومون من المفوضية حاليا في أكثر من ٤٠ بلدا. وقد دُعينا إلى تقديم الدعم إلى أكثر من ١٠٠ من عمليات الانتخابات

الوطنية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية نموذجاً عملياً تقتدي به الحكومات والشعوب في شتى أنحاء العالم من أجل تعزيز رفاه الجميع. ويقود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حملة الكفاح ضد أخطار وجودية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك عن طريق حشد جهود وموارد عشر من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار واحد معاً لصالح الاستجابة العالمية لوباء الإيدز، وتعمل أمانة البرنامج حالياً على الصعيد الميداني في أكثر من ٧٥ بلداً.

٤ - وإذا جاز القول بأن أي ظاهرة ما قد سادت بمفردها هذا العقد الذي قضيناه لتونا، لتعين على وجه اليقين أن تكون هذه هي ظاهرة العولمة. وقد عُرِّف هذا المصطلح على أوجه شتى، ولكنه لَدَيَّ يعني أولاً وقبل كل شيء العصر الذي لم يعد فيه مفهوم العلاقات الدولية قاصراً بشكل يكاد يكون حصرياً على العلاقات بين الدول القومية، بل يشمل أيضاً العلاقات بين البشر من مختلف القوميات، حيث يتفاعل كل منهم مع الآخر بكم غفير من الطرق بوصفهم أفراداً أو أعضاء في جماعات مؤلفة ذاتياً، عبر الحدود الوطنية، بل عبر القارات والمحيطات، بدون حاجة في كثير من الأحيان إلى الرجوع إلى الدولة على الإطلاق. وفي حين أن الأمم المتحدة مكونة من دول أعضاء، فإن هذه "الأطراف من غير الدول" على الساحة الدولية تشكل دوائر جماهيرية عالمية جديدة أصبح مطلوباً من الأمم المتحدة بشكل متزايد أن تتفاعل معها.

٥ - ويتعين على الأمم المتحدة أن تتعلم كيف تعمل مع قطاع الأعمال التجارية العالمي والمجتمع المدني العالمي بجميع أشكالهما المختلفة. ويجب أن تشجع المنظمة على إقامة الشراكات مع هذه الأطراف الفاعلة الحيوية من أجل حفز التغييرات المتوخاة وتحقيق النمو والأمن وإنجاز الخدمات، ولا سيما في الميدان.

٦ - بيد أنه في حين أن الدول القومية لم تعد هي الأطراف الفاعلة الوحيدة في حقل العلاقات الدولية، فإنها لا تزال هي أهم هذه الأطراف. وتواجه هذه الدول تحديات جماعية لا قبل لأي دولة بمفردها أن تذللها.

٧ - والأمر المتيقن هو أن الدولة لم تضمحل أو تصبح زائدة عن الحاجة. بل إنه على النقيض من ذلك، كلما ازداد المجتمع تعقداً، تتعاظم أهمية دور الدولة بوصفها الكيان المنظم (وإن لم يكن الكيان المدير) للنشاط الاقتصادي وبوصفها وسيطاً بين جماعات المصالح المختلفة. وكلما زاد انتشار الأسلحة المميتة، تزداد ضرورة احتكار الدولة لوسائل القسر. ولكي يقتنع المرء بذلك، ما عليه إلا أن ينظر إلى تلك البلدان المنكوبة بسبب أن الدولة فيها

ضعيفة أو أصيبت، كما يقال، بالفشل. وكثير من هذه البلدان معروف لدى الأمم المتحدة حق المعرفة، حيث أننا غالبا ما نستدعى إلى تقديم المساعدة حيثما تكون الدول ضعيفة أو انتابها الفشل.

٨ - وهذا هو الآخر تغير من التغيرات المهمة. فقد كان تصور منظمتنا لدى مؤسسيها أنها ستعمل أساسا على صون السلام فيما بين الدول. بل إنهم حظروا على المنظمة، في المادة ٢-٧ من ميثاقها، الذي هو وثيقة حية لا تزال حتى اليوم مهمة أبلغ الأهمية، أن تتدخل "في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة"، وإن كان هذا قد شُفِعَ بالتحفظ المنطقي الذي مؤداه أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير الإنفاذ المنصوص عليها في الفصل السابع حينما يتخذ مجلس الأمن إجراءات إزاء حالات تهديد السلام أو الإخلال به أو أعمال العدوان.

٩ - وفي السنوات الأخيرة، استعمل المجلس هذا التحفظ مرات عديدة، لما وجده من أن أعمال الإخلال بالسلام وأعمال العدوان غالبا ما تبدأ داخل الدول، ولكنها سرعان ما تتطور إلى تهديدات للسلام في منطقة بأسرها، إن لم يكن في العالم كله. ومن ثم أصبحت الأمم المتحدة تنظر بصورة متزايدة إلى أمن دولها الأعضاء على أنه لا يمكن أن ينقسم عن أمن السكان الذين يقطنونها والذين تمثلهم هذه الدول. وهذا ما جعل رؤساء دول وحكومات العالم يرون لزاما عليهم، في مؤتمر القمة التاريخي المعقود في العام الماضي، أن يؤكدوا من جديد أن "كل دولة على حدة مسؤولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية"، وأن يؤكدوا أن المجتمع الدولي مسؤول أيضا عن أن يتخذ في الوقت المناسب إجراء حاسما لهذا الغرض، عن طريق مجلس الأمن، في حال ثبوت قصور الوسائل السلمية وعجز السلطات الوطنية البين عن حماية سكانها.

١٠ - والدول، بإيجاز، هي بمثابة خدم للبشر وأدوات لهم، وليس العكس. وبمجرد أن يصبح هذا المبدأ الأساسي مفهوما ومقبولا، يصبح من السهل إدراك السبب في أن الأهداف الرئيسية الثلاثة للمنظمة - وهي التنمية والأمن وحقوق الإنسان - مترابطة هكذا على نحو لا يمكن أن ينقسم.

١١ - ولكي ينعم البشر بالنماء والرخاء، يتعين أن يكون بمقدورهم أن يتطلعوا إلى الدولة طلبا للأمن والحماية وأن يكون بإمكانهم ممارسة حقوقهم الفردية - لا المدنية والسياسية منها فحسب، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا - في ظل سيادة القانون.

١٢ - كذلك فإن البشر لا يمكن أن يشعروا بالأمن حقا إلا إذا كانوا متمتعين بالأمن الاقتصادي فضلا عن الأمن السياسي أو العسكري، وكانوا على ثقة من أن حقوقهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية لن تنتهك.

١٣ - ولا يمكن للبشر أن يتمتعوا بحقوق الإنسان تمتعا مجديا إلا إذا أمكنهم الانعتاق من ربكة الفقر المضنية والمهينة، وإلا إذا كان بإمكانهم الاعتماد على دولة قوية وعادلة - تُمثل فيها آراؤهم ومصالحهم تمثيلا حقيقيا - لحمايتهم من العنف والجريمة.

١٤ - ومن أعظم الأصول التي تتمتع بها المنظمة في اضطلاعها برسالتها على جميع هذه الجبهات الثلاث، موظفوها البواسل ذوو المثل العليا، الذين يخدم كثيرون منهم في أوضاع حافلة بالمشقات ومحفوفة بالأخطار. وخلال العقد المنصرم، تزايد استهداف موظفي الأمم المتحدة في الأماكن التي تكتنفها المنازعات والصراعات. والرسالة التي نهض بها لبناء عالم أفضل وأكثر أمنا من أجل جميع البشر لم تعد ضمانا للحماية. وقد عانت الأمم المتحدة فقداننا حقيقيا للبراءة في السنوات الأخيرة. ولذا تعين علينا أن نتعلم كيف يمكن أن نهض برسالتنا على أفضل وجه في مساعدة الآخرين دون إفراط في تعريض أنفسنا للخطر.

١٥ - ولكن التزامنا يجب ألا يتغير أبدا. ويجب أن تظل الأمم المتحدة، التي أُسست على شعار "نحن الشعوب"، قادرة على النهوض على الوجه الفعال بمصالح هذه الشعوب في جميع المجالات الثلاثة - التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وفي الواقع أن تقريرتي المقدم بمنااسبة الألفية والمعنون "نحن الشعوب" وتقريرتي المقدم في عام ٢٠٠٥ بعنوان "في جو من الحرية أفسح" تتجلى فيهما رؤيتي لهذه المسؤولية العالمية، التي كانت هي السند الذي اعتمدت عليه ولايتي طوال فترة شغلي لمنصب الأمين العام. وهذا التقرير يبين كيف سعت المنظمة إلى تحقيق ذلك في السنة الماضية وعلى ضوء السنوات العشر الماضية. وأعتقد أن به الكثير مما يمكننا أن نكون فخورين به. ولكني على وعي تام أيضا بمدى القصور الباعث على الجزع في قدراتنا على جميع الجبهات الثلاث، على التصدي لما يجابهنا من تحديات. وهذا ما يجعلني على اقتناع بأن مهمة تعزيز الأمم المتحدة ليست عملية محصورة في مسك الدفاتر، بل هي ضرورة حتمية تتعلق تعلقا مباشرا بمصالح جميع الدول الأعضاء، وينبغي أن تحظى بالاهتمام العاجل من هذه الدول بقدر أكبر كثيرا مما يبدو أنها تحظى به حاليا.

الفصل الثاني

التنمية

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية

عدم ادخار أي جهد: آمال الألفية

١٦ - في إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، طرح زعماء العالم رؤية جديدة جسورة وجامعة من أجل صالح الإنسانية. وإذ تعهد الزعماء بتوجيه ثمار العولمة نحو إفادة جميع البشر، أعلنوا التزامهم بألا يدخروا "أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، رجالا ونساء وأطفالا، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية". ومنذ عام ٢٠٠٠، دأبت الأمم المتحدة، متضامنة مع أصوات مرموقة في قطاعات الحكومة والمجتمع المدني والأعمال التجارية والعلوم، على بث الروح في هذا الالتزام على نحو كان كثيرون قبل بضع سنوات فقط سيعتبرونه في حكم المستحيل. وكانت نتيجة ذلك حدوث زيادة هائلة في قدر الاهتمام العالمي بهذا السدس من البشرية الذي لا يزال يعيش بكامله تحت وطأة أفدح شكل من أشكال الفقر المدقع، أي بدخل يقل عن دولار واحد يوميا.

١٧ - وهذا الزخم السياسي يتيح الفرصة للاعتماد على النجاحات الإنمائية الكبيرة التي حققتها العالم مؤخرا. وكما يبرز المرفق الإحصائي لهذا التقرير في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢، انخفضت النسبة التي تعيش في فقر مدقع من سكان العالم النامي من ٢٨ في المائة إلى ١٩ في المائة، وجاءت القوة الدافعة لذلك في معظمها من المكاسب التي تحققت في شرقي وجنوبي آسيا. وهبطت المعدلات المتوسطة لوفيات الأطفال في البلدان النامية من ٩٥ حالة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٧٩ حالة في عام ٢٠٠٤. وعلى مدى تلك الفترة ذاتها، توافرت لأكثر من ١,٢ بليون من البشر إمكانية استعمال مرافق صحية محسنة. ومن عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٤، ازداد صافي متوسط النسب للالتحاق بالتعليم الابتدائي في المناطق النامية من ٧٩ في المائة إلى ٨٦ في المائة.

١٨ - بيد أن هذا التقدم كان متفاوتا، ولا يزال الحرمان الإنساني مستمرا بمستويات مذهلة. ففي كل عام، يموت أكثر من ١٠ ملايين طفل قبل أن يبلغوا عامهم الخامس، بفعل أسباب معظمها يمكن توقّيه. واحتمال وفاة المرأة في العالم النامي خلال فترة الحمل والولادة يفوق في المتوسط مثيله في حالة المرأة في العالم المتقدم النمو بأكثر من ٤٥ مرة. ولا يزال أكثر من ٨٠٠ مليون من البشر يعانون من نقص التغذية بصورة مزمنة. ولا يزال نصف العالم النامي مفتقرا إلى المرافق الصحية، ولا يزال خُمسه مفتقرا إلى المياه المأمونة، بينما تتزايد

باطراد أعداد المقيمين في مناطق فقيرة. كما أن البيئة التي يعتمد عليها الناس في اكتساب أرزاقهم تعاني من التدهور في جميع المناطق النامية. وقد أخفق العالم في بلوغ الهدف الدولي المتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠٠٥، ولا يزال وباء العنف ضد المرأة يمثل وصمة على جبين الإنسانية.

١٩ - وقبل أن يصدر إعلان الألفية، عُززت الأسس اللازمة للتصدي لهذه التحديات عن طريق المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي عقدت خلال فترة التسعينات. وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في عام ٢٠٠٢ في مونتيري في المكسيك، التزم زعماء العالم بإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد توافق آراء مونتيري من جديد تحمّل كل بلد من البلدان للمسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الحكم الرشيد وانتهاج سياسات تكفل الحشد التام للموارد المحلية. وأُتفق على أن تكون هذه الجهود الوطنية مدعومة بالالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو بتحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق الدولية، وتحقيق زيادة مطردة في فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وفي استقرار هذه المساعدة والتدفقات وإمكانية التنبؤ بها، وتحسين البنية الدولية بهدف منع الأزمات المالية ومعالجتها. وبغية تقديم مساهمة جوهرية في هذه العملية، تعهدت البلدان المتقدمة النمو أيضاً ببذل جهود محددة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والسعي إلى تدبير مصادر مبتكرة لتمويل التنمية. وأُتفق أيضاً على أن تكون زيادة المسؤولية الوطنية مصحوبة بتعزيز صوت البلدان النامية وزيادة تمثيلها في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية. وفي تلك السنة نفسها، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، ركزت الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأضافت عنصر الشراكات بوصفه بُعداً رئيسياً جديداً في مجال تحقيق تلك الأهداف. وعزز مؤتمر القمة الأهداف الإنمائية للألفية بالموافقة على غايات معينة ومحددة زمنياً للتنمية المستدامة، بما في ذلك غايات خاصة من أجل أفريقيا.

٢٠ - وهناك عديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو يضرب أمثلة ملهمة في قيادة المسيرة نحو تحقيق هذه الرؤية القائمة على الشراكة العالمية. بيد أن كثيراً منها، وإن كان يبذل قصاراه، لا يزال فقره يُعجزه عن تدبير الاستثمارات اللازمة للاعتاق من براثن الفقر المدقع. وهذه هي البلدان التي تحتاج إلى الدعم الدولي بأقصى قدر من الاستعجال إذا أردنا أن نفي بالآمال المعرب عنها في إعلان الألفية.

٢١ - وقد حولت النقاشات السياسية العالمية التي دارت في الآونة الأخيرة مناط التركيز تحويلاً صائباً، من المبادئ إلى التدابير العملية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قُدِّمَ إلى مشروع الألفية تقريره المعنون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، وأكد فيه على الحاجة إلى التدابير العملية وعلى الإمكانية العملية لإنجاز نجاح رئيسي. وقد تلقيت بالترحيب التحليلات والتوصيات التي خلص إليها مشروع الألفية. وفي آذار/مارس من ذلك العام، قدمت إلى الجمعية العامة تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، الذي يعرض رؤية استراتيجية للعمل الجماعي من أجل أن يتحرر الجميع من الفاقة، إلى جانب التحرر من الخوف وتحقيق الكرامة للجميع. وقد أكد هذان التقريران كلاهما على ضرورة تحقيق طفرة في العمل على جميع المستويات إذا أريد للتنفيذ أن يسير قدماً بمعدل يتناسب مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان. وهناك تقارير أخرى من إعداد الأمانة العامة، مثل تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٦، ركزت على أوجه التفاوت المتنامية التي أخذت تبرز داخل البلدان وفيما بينها، والتي تجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمراً محفوفاً بالتحديات، ولكنها تجعل منه أيضاً ضرورة لا بد منها.

٢٠٠٥ - عام الالتزامات

٢٢ - نظراً إلى أن عام ٢٠٠٥ هو أول محطة رئيسية لعملية المراجعة منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، فإنه قد شهد عدداً من الالتزامات المهمة تجاه خطة عالمية للتنمية، ثم توجّ بانعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأكدت جميع الدول الأعضاء على الدور الحيوي الذي تؤديه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في تشكيل رؤية إنمائية واسعة النطاق وفي تحديد أهداف متفق عليها بصفة مشتركة، وأكدت من جديد تأكيداً قوياً على الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها إطاراً مشتركاً متكاملًا ومحددًا تحديداً زمنياً وقابلاً للقياس في مجال التعاون الإنمائي. وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، كان من المشجع للغاية رؤية هذه الأهداف وهي تكتسب في كل عام يمر زحماً سياسياً جديداً. وتتوالى بحق مطالبات المواطنين في جميع أنحاء العالم لحكوماتهم بأن تواصل بمزيد من الجسارة السعي إلى تحقيق هذه الأهداف. ونتيجة لذلك، استعادت الجهود الإنمائية الدولية طموحها والتحمت في إطارها إمكانية النجاح مع شعور زائد بضرورة الاستعجال.

٢٣ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، اتفقت الدول الأعضاء على إطار عملي لما سيُضطلع به من أعمال على مدى عقد كامل، حيث التزمت بإدماج الأهداف العالمية في العمليات المضطلع بها على المستوى القطري الذي تتخذ

فيه القرارات التنفيذية والمتعلقة بالميزانية. وعلى وجه التحديد، اتفقت الدول الأعضاء على أن تعتمد، بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، استراتيجيات وطنية شاملة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على أن تدعمها الشراكة العالمية من أجل التنمية، المتفق عليها في مونتيري. والتزمت الدول الأعضاء أيضاً بتنفيذ "مبادرات سريعة التأثير"، بمعنى اتخاذ خطوات فورية يمكن أن تنقذ حياة الملايين من البشر وأن تحسّن معيشتهم في غضون بضع سنوات فقط. وتشمل هذه المبادرات اتخاذ إجراءات لتوزيع الناموسيات الواقية من الملاريا مجاناً، وإلغاء الرسوم التي يدفعها المستفيدون من خدمات التعليم الأساسي والصحة الأساسية، والتوسع في برامج الوجبات المدرسية باستخدام أغذية منتجة محلياً.

٢٤ - واتفق زعماء العالم كذلك على عدة غايات مهمة أخرى في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولذا فإن أوصي بإدراج هذه الالتزامات في مجموعة الغايات المستعملة في متابعة إعلان الألفية. ويشمل هذا ما يلي: إدراج الغاية الجديدة التالية في إطار هدف الألفية الإنمائي ١: جعل أهداف توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، غاية رئيسية لسياساتنا الوطنية والدولية ذات الصلة واستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية؛ وإدراج الغاية الجديدة التالية في إطار الهدف ٥: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥؛ وإدراج الغاية الجديدة التالية في إطار الهدف ٦: الاقتراب قدر الإمكان من إنجاز هدف تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه؛ وإدراج الغاية الجديدة التالية في إطار الهدف ٧: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع الحيوي بحلول عام ٢٠١٠. أما الغاية المدرجة حالياً في إطار هدف الألفية الإنمائي ٨ بشأن توفير عمل لائق ومنتج للشباب، فستصبح مشمولة في الغاية الجديدة (في إطار الهدف ١). وسيضطلع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالأعمال الفنية اللازمة لاختيار المؤشرات المناسبة. وفي إطار هذه الأعمال، سيتمكن للمنظومة أن تعتمد على الإعلان الوزاري بشأن توفير العمالة والعمل اللائق، الذي اعتمد في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦، والذي يدعو إلى وضع خطط للعمل مدتها ١٠ سنوات، ويُسند إلى المجلس دوراً واضحاً في رصد التقدم المحرز في تنفيذها.

٢٥ - ووفقاً لما تم التأكيد عليه في مونتيري، لا يمكن لهذه الالتزامات أن تنفذ إلا إذا كانت مدعومة بالتمويل الدولي الكافي، وهو مجال آخر من المجالات التي حدثت فيها طفرات في عام ٢٠٠٥. فقد أيدت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون إلغاء الديون المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان التي

تنجز المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويُتوقع من هذا الإجراء لتخفيف عبء الديون، الذي تقارب قيمته الاسمية ٥٠ بليون دولار، أن يوفر على البلدان المؤهلة للانتفاع به أكثر من بليون دولار سنويا من مدفوعات خدمة الديون على مدى العقد المقبل. ويمثل هذا الاتفاق تقدما لا لبس فيه، ويبرز الحاجة إلى تخفيف هذا العبء أيضا عن كاهل البلدان الأخرى المستحقة.

٢٦ - والأهم من ذلك بكثير من الناحية الكمية بالنسبة لتمويل التنمية أن ١٦ بلداً من البلدان الاثني والعشرين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إما بلغت حالياً الغاية المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، أو وضعت جداول زمنية لتحقيق ذلك بحلول عام ٢٠١٥. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، وافق كل بلد من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الخمسة عشر التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي على بلوغ غاية دنيا نسبتها ٠,٥١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، وصولاً إلى نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ومن الجدير بالإعجاب أن الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٢ جعلت غايتها بشأن المساعدة الإنمائية هي الوصول إلى نسبة ٠,٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وعزز مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هذا الزخم بالاتفاق على زيادة مجموع المساعدة الإنمائية السنوية بمبلغ ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠، مع توجيه نصف هذه الزيادة إلى أفريقيا. ويتزايد حالياً عدد البلدان التي بلغت الغاية المتمثلة في تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نمواً، ومن ثم شهدت السنوات الأخيرة زيادة حادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وما برحت تُستكشف أيضاً مصادر مبتكرة للتمويل، وتنفذ حالياً مبادرات شتى في هذا الصدد.

عام ٢٠٠٦ - ترجمة الالتزامات إلى أعمال

٢٧ - إذا كان التاريخ سيحكم على عام ٢٠٠٥ على أساس ما طُرح فيه من آمال، فإن حكمه على عام ٢٠٠٦ لا بد أن يستند إلى ما شهدته هذا العام على صعيد التنفيذ. فهل نحن على المسار الذي يجعل بوسعنا أن ننظر إلى الوراء، في عام ٢٠١٥، ونقول إنه لم يُدّخر أي جهد؟ وفي الواقع أن السجل المحقق حتى الآن سجل متفاوت. فالكلمات التي انطلقت في عام ٢٠٠٥ لم تؤثر بعد تأثيراً مباشراً على حياة الفقراء الذين قُصد بهذه الكلمات أن يأتيهم العون. كما أنها لم تثمر على صعيد التنفيذ الطفرات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية

للألفية. ولا تزال التحديات ضاغطة بأكبر قدر في أفريقيا، وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يطرأ أي تغيير تقريباً منذ عام ١٩٩٠ على نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، بينما ازداد عددهم المطلق ازدياداً هائلاً.

٢٨ - بيد أن هناك قدراً من التقدم قد تحقق. فعلى سبيل المثال، تقيدت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون بجدول زمني دقيق في مسيرتها صوب الاكتمال؛ وتتسارع حالياً خطط الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الملاريا، مدعومة بزيادة في المساعدة المقدمة من الجهات المانحة؛ ويتجمع الزخم في الوقت الراهن لشن الثورة الخضراء الأفريقية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ كما أن الالتزامات العالمية المتعهد بها مؤخراً قد ساعدت على ظهور مفاهيم جديدة لمضاعفة الاستثمارات من أجل معالجة الأولويات الإنمائية الأوسع نطاقاً. وضماناً لأن يكون بمقدور الدول الأعضاء أن تليي الأولويات الإنمائية لبلدانها، توجهت بالكتابة شخصياً في العام الماضي إلى جميع رؤساء الدول والحكومات عارضاً عليهم المساعدة والدعم من جانب الأمم المتحدة. ويسعدني أن أنوّه إلى أن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تقدم يد المساعدة حالياً إلى عديد من البلدان في إعداد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية مستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - وفي سياق وضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع التطبيق، تتعاون الأمم المتحدة مع الحكومات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة من أجل مساندة القرى المسماة "قرى الألفية" في جميع أنحاء أفريقيا. وقد بدأ هذا المشروع بقرية واحدة في ساوري، كينيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ثم امتد إلى ١٢ موقعاً في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وكينيا ومالي وملاوي ونيجيريا. وضمن مجموعة أخرى من النجاحات، تواصل هذه القرى حالياً تحويل نفسها من حالة الجوع المزمن التي كانت تعانيها إلى مضاعفة إنتاجها من المحاصيل إلى ثلاثة أمثال في غضون فترة قصيرة. وبفضل استعمال التكنولوجيا العلمية وفهم النطاقات الإيكولوجية - الزراعية في هذه المناطق، أصبح بإمكان أهالي هذه القرى حالياً بيع منتجاتهم في الأسواق القريبة.

٣٠ - وبفضل الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرهما، يجري حالياً إحراز تقدم في إبطاء انتشار الأمراض المعدية وتقديم المساعدة لمن يعانون منها. وتتزايد المعونات المقدمة في جميع أنحاء أفريقيا والمناطق الأخرى لتوفير الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، التي يمكن أن تنقذ أرواح ما يصل إلى ٢٠ في المائة من الأطفال الذين يمكن أن تقضي عليهم الملاريا. وتوجد قيد التنفيذ حالياً سياسات بشأن علاج الملاريا المركب القائم على مادة الأرتيميسينين، مما يساعد على كبح مشكلة

المقاومة للعلاجات السابقة للملاريا ويعين الكثيرين على التغلب على هذا المرض. وكادت تكتمل حملة كبيرة استهدفت القضاء على شلل الأطفال على مدى العقد الماضي، حيث لا يتجاوز عدد البلدان التي لا يزال يوجد فيها هذا المرض على مستوى وبائي أربعة بلدان. ويُرجح أن يمكن إيقاف انتقال هذا المرض في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ مع إمكانية إعلان خلو العالم من شلل الأطفال بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٣١ - ويتضح التقدم المحرز على مسار تنفيذ السياسات على نطاق يمتد من الأعمال التي ينجزها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية لكفالة الوصول بالسياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى الشعوب الأصلية، إلى ما يرجح أن يتم هذا العام من إبرام أول اتفاقية على الإطلاق بشأن تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم. وستتناول الحوار الرفيع المستوى المقبل في إطار الجمعية العامة قضية أخرى من القضايا الرئيسية المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، هي كيفية إطلاق الطاقات الكبيرة التي تنطوي عليها المحركة لتعزيز التنمية على مستوى العالم بأسره. وهذا يوفر للمنظمة فرصة فريدة تتيح لها دفع السياسات صوب تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح المهاجرين ولصالح بلدان المنشأ التي يجئون منها وبلدان المقصد التي يذهبون إليها.

٣٢ - وهناك دور بالغ الأهمية يُتوخى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع به في مجال المتابعة والرصد المنهجين لسير البرامج المختلفة. ويمكن للاستعراضات الوزارية السنوية أن تصبح الآلية الرئيسية لتعزيز المساءلة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية إزاء الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وسيوفر المنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي ينعقد في إطار المجلس محفلا عالميا يمكن للجميع أن يناقشوا على ساحته قضايا السياسات الرئيسية التي تؤثر على التعاون الإنمائي بجميع أشكاله. وأنا على ثقة من أن المجلس سينهض لمواجهة هذا التحدي الجسيم.

٣٣ - وعلى الرغم من هذه المنجزات، لا يزال التقدم منقوصا إلى حد كبير. ومن أهم الأمور في هذا الصدد أن الالتزامات المالية الدولية لا تزال قاصرة من حيث التوقيت والكم والنوع عن بلوغ المستوى الكافي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وكثير من الوعود الجديدة في هذا المجال سيستغرق تحقيقه سنوات، ومن ثم يصعب على البلدان المنخفضة الدخل أن تشرع في أي مضاعفة حقيقية للاستثمارات. وقد حقق إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية رقما قياسيا في عام ٢٠٠٥ قدره ١٠٦ بلايين دولار، بعد أن كان ٦٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، ولكن نسبة ضئيلة فقط من هذه الزيادة الاسمية هي التي مثلت بالفعل تمويلا إضافيا لدعم الاستثمارات الحقيقية على

مستوى القاعدة في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وحتى التدابير المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون لا تحقق للبلدان المؤهلة للاستفادة منها منفعة فورية إلا بقدر ضئيل، حيث أن المنافع الناتجة عن هذه التدابير تأتي بعد حين، ويلزم من ثم تدبير تمويل إضافي لكفالة توافر موارد كافية لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتمويل برامج مضاعفة الاستثمارات. لذا فإنه لا يزال مهما للغاية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي لم تضع بعد حدودا زمنيا لبلوغ المستوى المستهدف للمعونة، أي ٧,٠ في المائة، أن تُنجز ذلك في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، يلزم إجراء تحسين ضخم لآليات إيصال المعونة، بناء على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥.

٣٤ - ومن التطورات الأخرى الباعثة على القلق تعليق مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. فالبلدان النامية بحاجة إلى قدر أكبر من إمكانية الوصول إلى الأسواق ومن الدعم في مجال بناء القدرات كي تكتسب ما يكفي من القدرة التنافسية الطويلة الأجل لإدامة تنميتها الاقتصادية. وبعد المؤتمر الوزاري المعقود في هونغ كونغ بالصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي لم يتحقق فيه الاتفاق إلا في مجالات قليلة ولم ينتج عنه زخم إلا بقدر ضئيل، توقفت المحادثات في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي الأشهر المقبلة، ستشتد الحاجة إلى التحلي بروح القيادة من جانب جميع الأطراف ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إذا أريد إنقاذ هذه المفاوضات. ومن المهم أيضا متابعة مبادرة المعونة مقابل التجارة التي تم إقرارها في هونغ كونغ.

٣٥ - ولا تقتصر وطأة التكاليف الناتجة عن التأخير وانعدام الفعل على المستوى المحلي وحده، بل تمتد لتشمل المستوى العالمي أيضا. ولا يلزم للمرء إلا أن ينظر إلى التحديات التي تطرحها الأمراض المستجدة مثل أنفلونزا الطيور لكي يدرك المصلحة العالمية المشتركة والعاجلة في دعم الخطوات الإنمائية العملية في جميع البلدان. ولا بد لنا من أن نعي طبيعة الأمانة العالمية التي نحن بصددتها والخطر المتمثل في تبديد آمال البلدان النامية بلا رجعة إذا ثبت أن أكبر تحرك في التاريخ لمكافحة الفقر لم يكن كافيا للإقلاع عن أسلوب "العمل كالمعتاد". ويجب علينا ونحن نتقدم في مسيرة التنفيذ في عام ٢٠٠٦ وما يليه ألا ندخر أيضا أي جهد في هذا الصدد.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٦ - في الخمسة والعشرين عاما التي مضت منذ ظهور الحالات الأولى للإصابة بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، أودى هذا المرض بحياة أكثر من ٢٥ مليون نسمة، وأصاب باليتم ١٥ مليون طفل، وأدى إلى تفاقم وطأة الجوع والفقر. وأصبح الإيدز هو

السبب الرئيسي لوفاة الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٥٩ سنة، وأصبحت النساء يمثلن حالياً ٥٠ في المائة من المصابين بالفيروس على مستوى العالم. وبعد بداية متأخرة وبطيئة على نحو يبعث على الأسى، بدأت الاستجابة العالمية تستجمع قوتها شيئاً فشيئاً. ومثل اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١ تحولاً تاريخياً، حيث أدرك العالم التحدي الذي يمثله مرض الإيدز، وتعهد باتخاذ إجراءات بشأنه.

٣٧ - وقد تحقق منذ ذلك الوقت قدر كبير من التقدم. فقد أنشئ الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في عام ٢٠٠٢ لتوفير تمويل إضافي للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وجرى حشد المزيد من الموارد المحلية والدولية. وخفضت بقدر كبير أسعار بعض أدوية الإيدز، وساعدت "مبادرة ٣ في ٥" التي بدأها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية على إحداث زيادة ضخمة في أعداد المتلقين للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية. بيد أن وتيرة هذا الوباء لا تزال تتجاوز الجهود الراهنة. ففي عام ٢٠٠٥، قُدِّر عدد المصابين بالفيروس بحوالي ٣٨,٦ مليون شخص. وقُدِّر عدد من أصبحوا مصابين بالفيروس بنحو ٤,١ ملايين شخص وعدد الذين توفوا بسبب الإيدز بحوالي ٢,٨ مليون شخص. وقد بلغ الأثر المدمر المتخلف عن الإيدز على مستوى العالم حتى الآن قدراً من الضخامة جعل تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينتهي إلى القول بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد سبب بمفرده أفدح نكسة في مسيرة التنمية البشرية.

٣٨ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزم زعماء العالم بتحقيق زيادة هائلة في جهود الوقاية من الفيروس وعلاج المصابين به ورعايتهم، بهدف الاقتراب قدر الإمكان من بلوغ هدف تعميم إتاحة العلاج لجميع من يحتاجون إليه بحلول عام ٢٠١٠. وقد بدأ يتضح أثر ذلك في بعض المناطق، حيث ظهرت مؤخراً بوادر للهبوط في اتجاهات معدلات انتشار الإصابة على الصعيد الوطني في اثنين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، هما زيمبابوي وكينيا، وفي المناطق الحضرية في بوركينا فاسو وهاييتي، وعلى المستوى الوطني في تايلند وكمبوديا، وفي أربع ولايات في الهند. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان أكثر من ١,٣ مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل يتلقون العلاج المضاد للفيروسات الرجعية، وزاد عدد من يتلقون العلاج في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تزيد عن ثمانية أمثال (من ١٠٠ ٠٠٠ إلى ٨١٠ ٠٠٠ فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥)، وجاوزت هذه الزيادة الضعف في عام ٢٠٠٥ وحده. أما في آسيا فقد زاد عدد من يتلقون

العلاج المضاد للفيروسات الرجعية بنسبة قاربت ثلاثة أمثال في عام ٢٠٠٥، حيث بلغ ١٨٠.٠٠٠ شخص.

٣٩ - واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٢٤/٦٠، قام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الجهات المشتركة في رعايته بالمساعدة في تسهيل الاضطلاع بعمليات شاملة مُسيرة قطريا لوضع استراتيجيات عملية للسير نحو تحقيق هدف إتاحة العلاج للجميع. ويتضمن التقرير المعنون "نحو تأمين سبل الوصول للجميع: تقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لرفع مستوى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية"، موجزا لهذه العمليات المسيرة قطريا، ويحتوى على توصيات عملية بشأن تحديد الأولويات الوطنية ودعمها؛ وكفالة التمويل المستدام والقابل للتنبؤ؛ وتعزيز الموارد البشرية والنظم؛ وإزالة الحواجز لكفالة توافر السلع الأساسية الميسورة التكلفة؛ وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالإيدز للأشخاص المصابين بالفيروس والنساء والأطفال وأفراد الفئات المعرضة للخطر؛ وتحديد الأهداف وآليات المساءلة.

٤٠ - أما الاجتماع الرفيع المستوى والاستعراض الشامل للتقدم المحرز بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اللذان عقدا في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فقد أتاحا لزعماء العالم فرصة تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الاستجابة العالمية ضد هذا الوباء. وورد في الوثيقة المعنونة "إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: السنوات الخمس الأولى" أن الدول الأعضاء: (أ) تلتزم باتخاذ إجراءات محددة لتعزيز الاستجابات المستدامة والشاملة المُسيرة وطنيا بشأن الإيدز - بما في ذلك المشاركة الكاملة والنشطة من جانب المجتمع المدني - من أجل الوصول إلى هدف تعميم إتاحة خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٠، و (ب) تُقر بالتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي مؤداه أنه سيلزم سنويا ما يتراوح من ٢٠ إلى ٢٣ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٠ لتمويل الاستجابات المعززة بالقدر الكافي؛ و (ج) تلتزم بتحديد أهداف وطنية طموحة وخطط وطنية محددة التكاليف؛ و (د) توافق على التركيز على العوامل الرئيسية المنشطة للوباء، وبخاصة التفاوت بين الجنسين والتحديات التي تواجه الشباب والوصم والتمييز.

٤١ - ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتطلب استجابة غير عادية. ومن التحديات الرئيسية الماثلة مستقبلا في هذا المجال ضرورة العمل على نحو أوثق وأكثر انفتاحا مع الفئات الأشد تضررا من الفيروس والإيدز، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلات بالجنس ومستعملي المخدرات بطريق الحقن؛ والانتقال من نمط الاستجابة الطارئة القصيرة الأجل إلى الاستجابة الأطول أجلا التي تسلم بالطابع الاستثنائي للإيدز وتتكامل مع جهود التخطيط والتنفيذ الإنمائية على الصعيد الوطني. ونحن بحاجة إلى استراتيجية طموحة ومتوازنة للوقاية والعلاج معا وإلى قدر كاف وعاجل من التمويل. وبالإمكان إذا ما توافر ذلك إحداث أثر حقيقي في هذا المجال في غضون فترة قصيرة جدا.

الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

٤٢ - أخذ زعماء العالم على عاتقهم التزاما غير مسبوق في إعلان الألفية بالإقرار بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وبالوفاء بهذه الاحتياجات. وتتبع الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة في هذا المجال من أن أفريقيا لا تزال تعاني بقدر غير متناسب من الصعاب الشديدة الناجمة عن الصراعات العنيفة وعن الفقر والمرض.

٤٣ - بيد أنه لا بد من الإقرار بأن السنوات العشر الماضية شهدت بعض التطورات المشجعة في أفريقيا. فقد زاد بقدر ملموس عدد الحكومات الوطنية المنتخبة انتخبا ديمقراطيا في أفريقيا، كما أن النمو الاقتصادي في بعض البلدان الأفريقية أصبح يتسم نسبيا بالقوة والاطراد. وييدي الزعماء الأفارقة تصميمًا ملحوظًا على أخذ مصير قارتهم في أيديهم. وتم تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، ويواصل هذا الاتحاد تعزيز قدراته في مجالي حفظ السلام والوساطة وتقوية آليته الخاصة باستعراض الأقران. وبمضي قدما تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٤ - بيد أنه لا تزال توجد بعض التحديات الكبرى في هذا المجال. فهناك أولا تخلف أفريقيا جنوب الصحراء عن بقية العالم النامي في المسيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن ما يقارب نصف الصراعات المسلحة في العالم حدثت في أفريقيا وتوجد على أرضها الأغلبية العظمى من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويوجد في كثير من بلدان القارة معدل مرتفع لانتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٥ - وقد أصبح توفير الدعم لتنمية أفريقيا أولوية من الأولويات العليا لدى الأمم المتحدة. ويتواصل بفعل التدابير الإقليمية والمبادرات الدولية تعزيز زخم التقدم في مجالات تسوية المنازعات وتحقيق النمو الاقتصادي وتوطيد الديمقراطية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا. وقد تمكنت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، إثر اتفاق تم إبرامه مؤخرا، من مساعدة نيجيريا على تحويل استخدام ما يقارب بليون دولار سنويا من خدمة الديون إلى تمويل برامج الحد من الفقر. وأقامت غانا وهولندا مؤخرا شراكة تستهدف دعم برنامج الوجبات المدرسية الذي تنفذه غانا على الصعيد الوطني باستخدام أغذية منتجة محليا. وتعكف بلدان أفريقية عديدة حاليا على إعداد خطط للتعليم مدتها عشر سنوات، بينما يتواصل في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وملاوي اتضاح الفوائد المحققة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي نتيجة لإلغاء رسوم التعليم التي كان يدفعها المستفيدون. وفي وقت سابق من هذا العام ألغت زامبيا رسوم الخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية، وبدأت بوروندي في توفير الرعاية الطبية مجانا للأمهات والأطفال.

٤٦ - وأتم مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالأسمدة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أبوجا بنيجيريا، صوغ استراتيجية مشتركة للقارة تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية وبدء عملية التحول الاقتصادي اللازم في المناطق الريفية للقضاء على الفقر المدقع. وحدد الزعماء الأفارقة أهدافا لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في إطار خطة عمل تمتد إلى عام ٢٠١٥ لمساعدة الزراعة على التحول إلى الممارسات المرتفعة العائد في استخدام الأراضي، عن طريق زيادة استخدام البذور والأسمدة وأساليب الري المحسنة.

٤٧ - وفي الوقت نفسه، أطلق مشروع الألفية مبادرة قرى الألفية، التي تهدف إلى التوصل إلى كيفية ترجمة الالتزامات العالمية المتعهد بها مؤخرا إلى جهود إنمائية تقودها الحكومات والمجتمعات المحلية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تشاركت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار هذه المبادرة حتى الآن عشرة بلدان.

٤٨ - وقدمت منظومة الأمم المتحدة مساعدات أخرى في مجموعة واسعة التنوع من المجالات. وقدم فريق الخبراء المستقل الذي أنشأته منذ عامين تقريره الثاني بشأن الموضوع المعنون "من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: المضي قدما في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". ويتضمن التقرير عددا من المقترحات للمضي قدما في تنفيذ خطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٥، أصدر مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تقريرا معنونا "تدفقات الموارد إلى أفريقيا: معلومات مستكملة بشأن الاتجاهات الإحصائية". وتوصل ذلك التقرير إلى أنه في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي المصدر الرئيسي لتدفق الموارد الخارجية إلى أفريقيا، فإن التحويلات المالية من الأفريقيين العاملين في الخارج فاقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ومن ثم ينبغي للسياسات العامة أن

تهدف إلى تيسير زيادة هذه التحويلات، لا سيما بتخفيض تكلفة إجراءات التحويل، عملاً على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في زيادة تدفقات الموارد إلى الأسر المعيشية في أفريقيا.

٥٠ - وتشمل الإسهامات الأخرى لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مؤتمراً تم تنظيمه بالتعاون مع حكومة سيراليون بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، وذلك في فريتاون في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وجمع هذا المؤتمر بين الممارسين الأفارقة وشركائهم الدوليين ليتبادلوا الخبرات والأفكار بشأن السبل المؤدية إلى تحسين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من حيث تصميمها وتشغيلها وتنفيذها، بهدف التمكن على نحو أفضل من إحلال السلام المستدام في ربوع القارة. وعُقد اجتماع مماثل للخبراء بنسق المائدة المستديرة في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بشأن الموضوع المعنون "الموارد الطبيعية والصراع في أفريقيا: تحويل ما هو عبء على السلام إلى رصيد للسلام"، سعياً إلى تعزيز إدارة الموارد على نحو مسؤول اجتماعياً وسليم اقتصادياً في البلدان الخارجة من صراعات في أفريقيا.

٥١ - وفي السنوات المقبلة يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تحسين الاستجابة لاحتياجات أفريقيا وتطلعاتها. فهذا هو ما تقتضيه المثل العليا التي تدين بها هذه المنظمة، كما أنه أقل ما يجب عمله من أجل أهل أفريقيا.

كفالة الاستدامة البيئية

٥٢ - في عام ١٩٩٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل، لمعالجة القضايا الملحة المتعلقة بحماية البيئة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ووقع أكثر من ١٠٠ من زعماء العالم على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأقروا إعلان ريو دي جانيرو، واعتمدوا خطة استراتيجية لمنع التدهور البيئي وتحقيق الاستدامة البيئية في القرن الحادي والعشرين، أطلق عليها جدول أعمال القرن ٢١. وأنشئت لجنة التنمية المستدامة للاضطلاع بمهمة الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة في مؤتمر قمة الأرض. وبعد انقضاء خمس سنوات على ذلك، اجتمعت الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ في إطار دورة استثنائية في نيويورك لإعادة تأكيد الميثاق المبرم في مؤتمر قمة الأرض واستعراض تنفيذ البلدان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لجدول أعمال القرن ٢١.

٥٣ - وخلال فترة ولايتي، لمست لدى الحكومات مزيداً من الإدراك لواقع أن التدهور البيئي يُعرض أيضاً أمن البشرية للخطر. ويتضح التنامي في التزام البلدان بمعالجة القضايا البيئية

العالمية في التزايد المستمر في عدد التصديقات على الاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف. وتشكل كفاءة الاستدامة البيئية إحدى الدعائم الرئيسية للمكافحة العالمية للفقر، وعنصراً ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتداول الأمم المتحدة على تلمس السبل المؤدية إلى تحسين البيئة وتدعيمها.

٥٤ - وقد أسهم برنامج تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، الذي أنشأته في عام ٢٠٠١، والتقارير الذي صدر حوله في آذار/مارس ٢٠٠٥، في إبراز الحاجة العاجلة إلى إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الاستدامة البيئية. وقد توصل هذا التقييم إلى أن ٦٠ في المائة من النظم الإيكولوجية في العالم، مثل الأراضي الجافة والغابات ومصادر الأسماك بل والهواء الذي نتنفسه، إما أنها آخذة في التدهور أو تُستعمل على نحو غير مستدام. ولا بد من أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة البلدان على إدماج الشواغل البيئية إدماجاً فعالاً في أطر السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر. وتهدف خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى تعزيز قدرة حكومات البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية على بلوغ غاياتها وأهدافها البيئية، فضلاً عن الأهداف الإنمائية المتصلة بالبيئة والمتفق عليها دولياً، تعزيزاً للاستدامة البيئية للتنمية في بلدانها. ويعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الشريكة لهما في هذا المجال على تكثيف أنشطتهما على النحو المتوخى في خطة بالي الاستراتيجية.

٥٥ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتخذ زعماء العالم قرارهم بشأن عدد من التدابير الرامية إلى حماية بيئتنا المشتركة، بما في ذلك إطلاق الدعوة إلى وضع إطار مؤسسي أكثر اتساقاً للتصدي للتحديات البيئية الراهنة. وبينما شرعت الجمعية العامة في النظر في هذه المسائل، بادرت إلى إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي سيتقدم بمقترحاته بشأن كيفية كفاءة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والشؤون الإنسانية والبيئة وكيفية تعزيز هذا التنسيق. وفي الوقت نفسه، عمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهما من الوكالات المنفذة الرئيسية في إطار مرفق البيئة العالمية، إلى إدماج مشاريع كل منهما بشأن الفقر والبيئة في المبادرة المعنية بالفقر والبيئة، التي أعلنت خلال الحدث الرفيع المستوى المعنون "البيئة من أجل الأهداف الإنمائية للألفية"، المعقود خلال مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

٥٦ - والحاجة عاجلة بصفة خاصة إلى اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، ومن ثم فإن تنفيذ استجابة عالمية لهذا الأمر يشكل أولوية من أولويات الأمم المتحدة. وكان بدء نفاذ بروتوكول

كيوتو في شباط/فبراير ٢٠٠٥ حدثا تاريخيا في سياق الاستجابة الدولية لتغير المناخ. بيد أن هذا لا يمثل سوى خطوة واحدة على هذا الطريق. فهناك حاجة إلى بناء توافق آراء دولي أكثر قوة للتمكن من صوغ الأهداف المتوخاة لما بعد فترة التزام كيوتو الأول الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٦، بلغ عدد البلدان التي صدقت على البروتوكول ١٦٤ بلدا، وهو ما يمثل أكثر من ٦٠ في المائة من الانبعاثات الصادرة من البلدان الصناعية. ولا تزال الاتفاقية الأوسع نطاقا في هذا المجال، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تشكل إطار العمل على الصعيد المتعدد الأطراف.

٥٧ - ومن التحديات الرئيسية أمام جميع البلدان في السنوات المقبلة استحداث مصادر جديدة ومستدامة للطاقة. وهناك دور هام يتعين على الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية أن تنهض به في إنجاز هذا المسعى وفي الجهد الأوسع نطاقا الذي يرمي، حسبما جاء في إعلان الألفية، إلى حماية البشرية جمعاء من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجات البشر.

الفصل الثالث

السلام والأمن

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

٥٨ - أسست الأمم المتحدة على الالتزام بمنع نشوب الحروب وتعزيز وسائل تسوية المنازعات. وأكد إعلان الألفية من جديد أن منع نشوب الصراعات المميتة وحماية البشر من العنف يمثلان أولوية من أولويات المنظمة. ولا تزال الوقائع تذكّرنا بأهمية صنع السلام والسعي إلى منع نشوب الصراع قبل أن ينشأ. فالإقدام المبكر على معالجة الأسباب الأساسية للمنازعات التي تنطوي على احتمالات العنف، إلى جانب الاضطلاع بالمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى جمع الأطراف سوياً لرأب الخلافات القائمة بينها، أقل تكلفة من الانتظار إلى أن تنشب الصراعات أو تأخذ مجراها المدمر.

٥٩ - وخلال العقد الماضي، بدأت المنظمة تهتم بمسألة الوقاية بقدر أكبر من الجدية. وقد تحققت بفضل الجهود المبذولة للوفاء بمتطلبات الميثاق وإعلان الألفية تحسينات في الأوضاع في مختلف أنحاء العالم. ففي أفريقيا، أسهمت الأمم المتحدة إسهاماً مفيداً في مجال صنع السلام، وكذلك في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، في سيراليون وليبيريا وأنغولا وموزامبيق والكاميرون ونيجيريا وغيرها. وفي أوروبا، تجري حالياً بوساطة الأمم المتحدة محادثات الوضع النهائي بشأن كوسوفو، بينما تهدف جهود الأمم المتحدة في قبرص إلى التشجيع على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. وفي آسيا، تواصل الأمم المتحدة إيلاء المساندة لجهود المصالحة في العراق وعمليات السلام في نيبال. وفي وسط آسيا، قمت باستهلال عملية إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة لجهود الدبلوماسية الوقائية، وتغطي هذه المبادرة بتأييد خمسة من بلدان المنطقة. وبالنسبة للأمريكتين، أوقفت الجمعية العامة استعراضها السنوي للحالة في أمريكا الوسطى في عام ٢٠٠٥، مسجلة بذلك اختتام أكثر من ٢٠ سنة من الجهود الناجحة للأمم المتحدة في حفظ السلام في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، تتواصل حالياً أنشطة منع نشوب الصراع في منطقة الأنديز وفي غيانا. وفي حالات أخرى لا حصر لها، ينهض مسؤولو الأمم المتحدة، عن طريق البرمجة الإنمائية وبذل المساعي الحميدة وغير ذلك من الوسائل، بتدعيم الأوضاع الهشة ومساعدة نظرائهم الوطنيين على تفادي نكبات الحروب.

٦٠ - وشهدت المنظمة على مدى العقد الماضي تقدماً على الصعيد المؤسسي في مجال حفظ السلام. وقد رحبتُ ترحيباً حاراً بالقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي لعام

٢٠٠٥ بشأن منع نشوب الصراعات والوساطة، وبوسعي أن أفيد حالياً عن عدة خطوات تستهدف تنفيذ هذه القرارات. ففي الوقت الراهن، يجري إنشاء قدرة مكرّسة لدعم جهود الوساطة في إطار إدارة الشؤون السياسية، ستكون بمثابة مستودع للدروس المستفادة والخبرات المكتسبة، وستوفر الدعم على نحو أكثر منهجية لوسطاء الأمم المتحدة والشركاء في جهود الوساطة من خارج الأمم المتحدة. وأحرز أيضاً قدر مهم من التقدم على المستوى المعيارى والسياسى والمؤسسى في مجال منع نشوب الصراعات. بيد أن من المؤسف أنه لا يزال أمامنا شوط طويل قبل أن نصل إلى كفاءة اتخاذ الإجراءات الوقائية الفعالة لدى نشوء الفرصة التي تتيح ذلك. ويلزم أن يتوافر على المستويات المنظومية والهيكلية والتنفيذية، قدر أكبر من التفاهم والموارد والتعاون والإرادة لجعل الصراع المسلح أقل جدوى وأقل احتمالاً.

حفظ السلام

٦١ - طوال العقد الماضي، استمر تذكيرنا بأن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يؤدي دوراً بالغ الأهمية في تأمين الدول والحريات السياسية للأفراد. وشغلت بعض البعثات، مثل البعثات العاملة في سيراليون وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البلقان، موضعاً رئيسياً في إطار ولايتي. وعندما توليت منصب الأمين العام، كان عدد الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في أنحاء العالم أقل من ١٣ ٠٠٠ فرد، وكانت المنظمة ما زالت في طور التعافي من النكسات التي حدثت في أوائل التسعينات. أما الآن، فهناك ٦٥ ٥٠٠ من الجنود والمراقبين العسكريين و ٧ ٥٠٠ من أفراد الشرطة وأكثر من ١٥ ٠٠٠ من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين، يخدمون في ١٥ عملية لحفظ السلام وثلاث من البعثات السياسية الخاصة أو بعثات بناء السلام في أفغانستان وتيمور - ليشتي وسيراليون. وزادت الميزانية السنوية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من حوالي بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى نحو خمسة بلايين دولار حالياً، أي ما يكافئ ٠,٥ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي. وفي عام ١٩٩٧، كان الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة ينتمون إلى حوالي ٧٠ بلداً، مقابل أكثر من ١٠٠ بلد في الوقت الراهن. وفي عام ١٩٩٨، كانت قائمة البلدان العشرة الأكبر مساهمة بالقوات تضم أربعة من البلدان النامية، بينما أصبحت البلدان العشرة كلها حالياً من البلدان النامية.

٦٢ - وشهد العام الماضي نجاح الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في سيراليون، وتقديم الدعم لعمليات تنظيم انتخابات نزيهة جرت بحدوء في معظمها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وبوروندي وهائتي. وأسهمت عمليات حفظ السلام في تيسير عمليات

انتقال سياسية معقدة في بيئة حافلة بالتحديات بوجه خاص في كل من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٣ - ولكن أحداث هذا العام ذكرتنا بغلظة بأن احتمال الفشل ما زال قويا. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أتمنا سحب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام من سيراليون. بيد أنه بعد أن سحبنا آخر جنودنا من تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٥، لزم في غضون سنة واحدة فقط أن تعود قوة دولية إلى هذا البلد بعد انزلاقه مرة أخرى إلى وهدة العنف. وفي الوقت نفسه، حدّ من التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوع بعض حوادث العنف في الجزء الشرقي من ذلك البلد، مما أبرز إلى الأنظار طبيعة البيئة الحافلة بالتحديات بل والعدائية في كثير من الأحيان التي تجري فيها عملياتنا لحفظ السلام.

٦٤ - ولم يكن التحول الذي طرأ على حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة تحولا عدديا فقط. ففي حين أن دورنا التقليدي في مراقبة ترتيبات وقف إطلاق النار لا يزال عظيم الأهمية، فإننا قد أصبحنا نشارك مشاركة أصيلة في تيسير العمليات السياسية التي تتيح للبلدان والأقاليم الخارجة من صراعات فرصة التمتع بحكومات شرعية. واتسم هذا بأهمية خاصة في حالة كوسوفو، على سبيل المثال، حيث اضطلعت الأمم المتحدة بدور الإدارة المؤقتة وتتولى حاليا قيادة العملية السياسية الرامية إلى تحديد الوضع المقبل لكوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، توافرت في عام ٢٠٠٥ وحده لأكثر من ٥٠ مليون من الناجحين المسجلين فرصة المشاركة في انتخابات واستفتاءات أشرفت عليها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وانطلاقا من أننا ندرك أن التصويت لا يقيم وحده حياة سياسية مستقرة، أصبحنا نشارك مشاركة متزايدة حاليا في مساعدة الحكومات على إصلاح قطاعها الأمنية وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع. وفي ليبيريا وهايتي، تولي بعثتنا هناك اهتماما خاصا أيضا للطريقة التي يجري بها توفير الخدمات الحكومية، وتساعدان السلطات الوطنية، بالتعاون مع الشركاء، على تعزيز المساءلة فيما يتعلق بالماليات الحكومية.

٦٥ - وبناء هذه القدرات يتطلب قدرا كبيرا من الموارد. وكان من دواعي امتناني لمجلس الأمن على مدار السنة الماضية مبادرته إلى تعزيز ولايات بعثتنا في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والسماح بنقل أفراد من ليبيريا إلى كوت ديفوار ومن بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشير إلى ما ذكرته في بيانات سابقة لي من أن إنجاز الولايات المعقدة يستلزم موظفين مدنيين على أرفع مستوى من المقدرة والكفاءة يؤتى بهم من جميع قطاعات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والدول الأعضاء. وقد أحرزنا تقدما مهما هذه السنة في تدبير الموافقة على إنشاء قدرة تشغيلية أولية

تمهيدا لإنشاء قدرة شرطية دائمة، وفي تدبير الأفراد اللازمين لها. ويجب أن نواصل العمل من أجل أن نستحضر إلى الميدان أفضل نوعيات الفنيين، المدنيين والعسكريين، في غضون أقصر فترة ممكنة من نشوء الحاجة إلى ذلك.

٦٦ - بيد أن بناء السلام لا يلزمه فحسب ملاك قوي من الأفراد، بل يتعين أيضا إعطاؤه ما يكفي من الوقت. والنظر إلى الانتكاسة التي شهدناها في تيمور - ليشتي يذكّرنا بأنه في حين أن شواغل المساهمين بالموارد المالية وبالأفراد في إطار المنظمة يجب دائما أن تؤخذ في الحسبان، فإن من المهم ألا يفرض المجتمع الدولي في التعجل في الانسحاب من البلدان المنكوبة بصراعات. ويحدونا الأمل في أن اللجنة الجديدة لبناء السلام، التي وضعت بوروندي وسيراليون على قائمة الاهتمام وذلك بتأييد من حكومتَي هذين البلدين، ستقوم بدور هام في تنسيق عمليات إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات.

٦٧ - ونحن بحاجة أيضا إلى شركاء أقوىاء. وقد واصلنا طوال هذه السنة تنمية علاقاتنا مع المنظمات الدولية الأخرى. وإني أرحب في هذا الصدد بقرار الاتحاد الأوروبي توفير قوة احتياطية لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فترة الانتخابات الوطنية في ذلك البلد، كما أنني أشعر بالامتنان لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لما تدأب هذه المنظمات على بذله من التعاون في كفالة الاستقرار والتقدم السياسي في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، أحرزت الأمم المتحدة تقدما ملحوظا في مجال التعاون مع الاتحاد الأفريقي، يتضح بجلاء في بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي أوفدت إلى دارفور بالسودان في حزيران/يونيه. وقد أتاحت هذه البعثة للمنظمتين أن تضع خطة موحدة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية في السودان، وأن تتقدما بتوصيات لتحويل تلك البعثة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة.

٦٨ - بيد أنه لا بد لنا من أن نقر أيضا بأنه رغما عن هذا التعاون وهذه الجهود الكبيرة المبذولة من جانب المجتمع الدولي، فإن حكومة السودان لم توافق بعد على قيام عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. وهذا الأمر، إلى جانب القيود المفروضة من جانب حكومة إريتريا على عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ومطالبة حكومة بوروندي بانسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي، يلفت انتباهنا بقوة إلى أنه ليس بإمكاننا أن نبني السلام والاستقرار إلا حيثما يحظى ذلك بتأييد سياسي محلي مطرد، ويثير أسئلة شديدة الصعوبة بشأن أسباب إخفاقنا أحيانا في اكتساب هذا التأييد من الأطراف في وقت نحن فيه في أمس الحاجة إليه. والإجابات على هذه الأسئلة ذات طبيعة سياسية في المقام الأول.

فالأطراف في أي صراع قد لا تنظر دائما إلى القيام بعملية فعالة لحفظ السلام على أنه في صالحها. وكثيرا ما تكون هناك أيضا تصورات خاطئة بشأن مقاصد عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها. بيد أنه بمجرد أن تدرك الأطراف أن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ليس له من هدف سوى تعزيز السلام والأمن الدوليين، يجب علينا أن نكفل أن يكون أفرادنا العاملون في حفظ السلام مستوفين لأرفع المعايير وأن نكفل توافر الموارد اللازمة لهذه المهمة.

٦٩ - وقد أقررنا بأننا نفقد التأييد المحلي في بعض الأحيان بسبب حالات التقصير من جانبنا على الصعيد التشغيلي، من أوضاعها حالات الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وقد عملنا بكل جهد في السنوات الأخيرة على استئصال شأفتها. ونحن نقر أيضا بأننا نفقد مصداقيتنا حيثما نفتقر إلى كامل مجموعة الموارد اللازمة للتصدي لتحديات متعددة، مثل العنف المحلي من جانب الساعين بدوافع سياسية إلى تخريب جهود السلام وعصابات الجريمة المنظمة. وفي حالات كثيرة تضعف مكانتنا من جراء خيبة الأمل الناتجة عن البطء الذي كثيرا ما يشوب عمليات التنمية أو بناء المؤسسات. وهذه الظروف تضعف معنوياتنا نحن أيضا إضعافا شديدا.

٧٠ - ولكن يجب علينا أن ندرك أولا وقبل كل شيء أن نشر أفراد حفظ السلام، تحت القيادة المباشرة للأمم المتحدة أو خلاف ذلك، لن يجلب سلاما حقيقيا إلا حيثما يدوم المجتمع الدولي على المشاركة الوثيقة في إيجاد الحلول السياسية مع الأطراف الفاعلة المحلية وفي تهيئة الأحوال المناسبة لإعادة البناء والتنمية على الوجه الفعال. وفي هذا الوقت الذي تتجاوز فيه الأعباء الملقاة على عاتق قواتنا لحفظ السلام حدود طاقتها، وتخوض فيه هذه القوات في حالات كثيرة غمار مخاطر لا يستهان بها، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن وجود هذه القوات لا يمكن أن ييسر الحوار وأن ينجح إلا حيثما تكون هناك إرادة سياسية، وأنه لا يمكن أن يكون في الأجل طويل بديلا سهلا يغني عن هذه الإرادة.

٧١ - والآن ونحن نقرب من نهاية فترة ولايتي ونواصل البحث عن تسوية للأزمات الكبيرة التي تحيق بعصرنا، مثل أزمي الشرق الأوسط والسودان، يتحتم علينا أن نواصل استجماع الإرادة السياسية التي يمكن أن تترجم ما نستثمره من الموارد المالية والبشرية إلى سلام محقق.

بناء السلام

٧٢ - على مدار العقد الماضي، انصب التركيز أكثر من أي وقت مضى في الأمم المتحدة على بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، بمعنى القيام، في أعقاب انتهاء الصراع، باستعادة سلطة الدولة وإعادة إحياء العلاقات بين الدولة والمجتمع وتنشيط المجتمع المدني وإعادة بناء القواعد المؤسسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧٣ - والسجل التاريخي لما أنجزته جهود بناء السلام سجل متفاوت قطعاً. فبعض التقديرات تفيد بأن نسبة تتراوح بين الثلث والنصف من البلدان الخارجة من حروب تعود إلى السقوط في وهدتها في غضون خمس سنوات. وقد اتضحت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة في الانتكاس إلى العنف مرة أخرى في هايتي ونشوب التوتر من جديد في تيمور - ليشتي، مما استلزم في كلتا هاتين الحالتين عودة حفظة السلام الدوليين إليهما. وفي هاتين الحالتين وما يماثلهما، لم يُفعل ما يكفي لإعادة ترسيخ الأحوال المؤسسية والاقتصادية بحيث يمكن أن تتحمل وطأة التنافس السياسي داخل إطار من النظام الدستوري والقانون.

٧٤ - وكثرة الإخفاق في بناء السلام أمر لا يبعث على الدهشة. فالحروب تؤدي إلى تفاقم، لا إلى تناقص، التصدعات السياسية وأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ومشاكل ندرة الموارد وغير ذلك من التوترات التي تولّد الصراعات. وبمجرد التوقيع على اتفاق للسلام ليس دلالة على انتهاء مصادر الصراع تلك؛ فاتفاقات السلام لا تعدو في أفضل الظروف أن تكون خريطة طريق طويلة الأمد للتغلب على هذه المصادر. والجزء الأكثر صعوبة من هذا النضال هو تنفيذ تلك الاتفاقات وإنجاز العملية الأوسع نطاقاً الرامية إلى ترميم العلاقات السياسية والاقتصادية.

٧٥ - أفي الإخفاق ما يبعث على الدهشة إذن؟ لا؛ ولكنه أمر يبعث على بالغ القلق قطعاً. ذلك أن الانتكاس إلى الحرب من جديد لا يُبدد فحسب استثمارات وطنية ودولية في صنع السلام وتحقيق الانتعاش، بل إن القتال الذي ينشب بعد انهيار اتفاق ما للسلام يكون أحياناً أشد إهلاكاً بكثير من الجولات السابقة، نظراً لاعتقاد الأطراف بأن احتمالات المصالحة قد تبددت، وأن إمكانية التشارك في السلطة تبدو أقل احتمالاً، ومن ثم تسود عقلية مؤداها أن المنتصر سيفوز بكل شيء. وفي ظل هذه الظروف تلتزم الأطراف غالباً طريق الحرب الشاملة وما تؤدي إليه من قتل جماعي للبشر.

٧٦ - وكثيراً ما تكون الأطراف ذاتها على وعي بهذا الخطر، ومن ثم تتخذ في بعض الأحيان ما يلزم من قرارات صعبة لصوغ الحلول السياسية التوفيقية الضرورية، وبناء الضوابط المؤسسية اللازمة، وبذل التضحيات اللازمة لاستعادة ثقة السكان في احتمالات

الانتعاش، وقيادة الجمهور بعيدا عن وهدة الحرب. وحيثما يحالف النجاح بناء السلام، تكون القيادة التي تمارسها الأطراف الفاعلة المحلية هي دائما العنصر الجوهرى في هذا النجاح. ولا يمكن لأي قدر من المشاركة الدولية أن يكون بديلا لاضطلاع القيادات السياسية المحلية بمسؤولياتها وقيادتها لجمهورها نحو السلام والتنمية.

٧٧ - والقيادة المحلية شرط ضروري لبناء السلام، ولكنها نادرا ما تكون شرطا كافيا لذلك. فكثيرا ما يُحدث الدعم الدولي عندما يكون وافر القدر أثرا حاسما في هذا الصدد. وفي الواقع أنه مع التسليم بحدوث حالات إخفاق مهمة، فإن المساعدة الدولية المقدمة على مدار العقد الماضى في تنفيذ اتفاقات السلام وفي العمليات الأوسع نطاقا لبناء السلام قد أسهمت إسهاما بالغ الأهمية في إحداث تناقص عام في مستوى الحروب الأهلية في العالم، الأمر الذي يمثل إنجازا ذا قيمة تاريخية.

٧٨ - وعندما تنجح جهود بناء السلام، كما حدث في السلفادور وغواتيمالا وموزامبيق وكمبوديا ورواندا وسلافونيا الشرقية، وكما هو مرجح تماما في بوروندي وسيراليون وليبيريا، فإنها تُظهر منظومة الأمم المتحدة في أبهى حالاتها، وتبرز جميع جوانبها.

٧٩ - والأمم المتحدة هي، بالطبع، أولا وقبل كل شيء منظمة قائمة على العضوية. وبناء السلام يُبرز هذه الحقيقة، ليس فحسب من واقع دور القيادات الوطنية الذي لا يمكن التقليل من أهميته، بل أيضا من حيث أن المساهمات الرئيسية في جهود حفظ السلام تقدمها الدول الأعضاء، سواء في ذلك حكومات المنطقة المعنية التي يمكن أن تقدم مساعدة حيوية في ترسيخ وضع السلطات الوطنية الناشئة، والحكومات المانحة التي تسهم بمعظم الموارد المالية اللازمة لعملية إعادة البناء وتوفر طبقة إضافية من طبقات المساندة السياسية.

٨٠ - والأمم المتحدة هي أيضا شبكة مترابطة تضم جهات ذات قدرات اختصاصية. وبعض هذه الجهات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تؤدي أدوارا رئيسية في عمليات إعادة البناء الاقتصادي والمؤسسي، بينما تضطلع جهات أخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، بأدوار حيوية في عمليات الإنعاش على الصعيدين الاجتماعي والإنساني.

٨١ - وتشكل الأمم المتحدة كذلك مصدرا للقدرة التنفيذية. وقد ثبت أن نشر هذه القدرات - ولا سيما على شكل عمليات لحفظ السلام، أصبح من المعتاد في تكوينها حاليا أن تضم داخلها جميع الجوانب المختلفة للنشاط التنفيذي الذي تُسهم به الأمم المتحدة - له أهمية حيوية في مساعدة الأطراف على تجاوز ما بينها من انقسامات وتوفير حيز آمن لها

تستطيع داخله أن تزيل ما بينها من توترات، إلى جانب أنه بمثابة قناة لتدفق الموارد الموجهة إلى إصلاح الهياكل الأساسية الحكومية والاجتماعية.

٨٢ - وقد كان الجمع بين هذه الأدوار كلها معا أحد التحديات الرئيسية في العقد الماضي. ولكن هذا هو على وجه الدقة الدور الذي أنشئت لجنة بناء السلام للاضطلاع به. فعن طريق إنشاء محفل يربط بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن؛ وإشراك مجموعة أوسع نطاقا من الدول، وبخاصة الدول الإقليمية الفاعلة وأكبر الدول إسهاما بالموارد المالية وبالقوات، في مداولات مجلس الأمن؛ وإيجاد هيئة محور اهتمامها المشاركة المطردة الطويلة الأجل التي تتجاوز الفترة المعتادة لعمليات حفظ السلام؛ وإيجاد منتدى يمكن أن تلتقي على ساحته منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مع مجموعة أساسية من الدول الأعضاء المعنية بأكبر درجة؛ والأهم من ذلك كله، عن طريق إيجاد ساحة تتيح للسلطات الوطنية أن تطرح رؤيتها وأولوياتها الخاصة بها فيما يتعلق بإعادة البناء - بهذه السبل جميعها، ينعقد الأمل على أن يؤدي إنشاء لجنة بناء السلام إلى إحراز نتائج أكثر فعالية وأكثر موثوقية في مجال بناء السلام.

٨٣ - على أن بداية لجنة بناء السلام شأها البطء، كما أنها لم تف بعد بكامل الآمال المعقودة عليها. ولكن الأشياء الجيدة تستغرق وقتا، وينبغي ألا يفلى في عزمنا أن هذه الهيئة الجديدة لا تزال تتجهد في تلمس السبل الفعالة لعملها. وسينتج عن إنشاء مكتب لدعم بناء السلام وإنشاء صندوق لبناء السلام إضافة أداتين في غاية الأهمية إلى رصيد هذه اللجنة من القدرات. وأتوقع أن تصبح لجنة بناء السلام خلال العقد المقبل محورا رئيسيا للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة ويضطلع بها المجتمع الدولي في مجال بناء السلام - وهو ما اعتبره مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بحق دورا حيويا من أدوار المنظمة.

مكافحة الإرهاب

٨٤ - اكتسب التهديد الذي يفرضه الإرهاب على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي أهمية جديدة خلال السنوات العشر الماضية. ونتيجة لذلك، اتخذ المجتمع الدولي عددا من الخطوات الهامة لتوفير أساس قانوني متين لاتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة الإرهاب، من بينها اعتماد ١٣ صكا عالميا وبروتوكولاتها وتعديلاتها، أحدثها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي فُتح باب التوقيع عليها أثناء مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأعرب زعماء العالم في إعلان الألفية عن إصرارهم على اتخاذ خطوات متضافرة ضد الإرهاب الدولي. وفي مؤتمر القمة العالمي، أدان الزعماء بشدة، للمرة

الأولى، الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه. وإنني واثق من أن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أصبح أمرا وشيكاً.

٨٥ - وقد اتسع نطاق أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب اتساعاً كبيراً من أجل التصدي للتحدي المتزايد الذي يفرضه الإرهاب. وأدت قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، التي تعد معالم رئيسية على درب مكافحة الإرهاب، وما تقدمه أفرقة الخبراء من دعم للهيئات الفرعية الثلاث لمكافحة الإرهاب، إلى تعظيم مسؤولية الدول عن اتخاذ خطوات عملية في مجالات منع تمويل الإرهابيين وسفرهم وحصولهم على أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن منع التحريض على الإرهاب. وتشارك بنشاط في مختلف جوانب مكافحة الإرهاب مجموعة كبيرة للغاية من المنظمات والإدارات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة، من بينها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى كثيرة.

٨٦ - بيد أن تزايد الطلب من جانب الدول الأعضاء على المساعدة التقنية في تنفيذ الصكوك العالمية وما قابل ذلك من ازدياد الحاجة إلى التنسيق بين العدد المتزايد من كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب، أظهرت بوضوح ضرورة وجود استراتيجية شاملة ومتراصة ومتسقة لمكافحة الإرهاب.

٨٧ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، رحب زعماء العالم بقيامي بتحديد خمسة عناصر لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب طرحتها في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٥، ووافقوا على مواصلة تطوير هذه العناصر بغية اعتماد استراتيجية تقوي المجتمع الدولي وتضعف الإرهابيين. وعلاوة على ذلك، طلبوا إليّ أن أقدم مقترحات لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول في مكافحة الإرهاب وتعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٨٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدمت تقرير المعنون "الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب". وتنبع مقترحاتي من اقتناع أساسي بأن أية قضية مهما كانت عدالتها، لا يمكن أن تكون ذريعة للإرهاب. وترتكز هذه المقترحات إلى خمسة عناصر أساسية هي: إقناع الجماعات بعدم اللجوء إلى الإرهاب أو دعمه؛ وحرمان الإرهابيين من وسائل القيام بهجوم؛ وردع الدول عن دعم الجماعات الإرهابية؛ وتنمية

قدرات الدول على منع الإرهاب؛ والدفاع عن حقوق الإنسان في سياق الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

٨٩ - وفي مواضع شتى من التقرير، أُلقيت الضوء على الإجراءات العملية التي تمكن الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما لكل من هذه الجهات من ميزات نسبية، من التعاون سوية في مكافحة الإرهاب، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في الوقت نفسه. ومع مرور الأعوام، أدرك المجتمع الدولي أن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متضاربين، بل متكاملين ويُعزز كل منهما الآخر. كما وعت الأذهان بوضوح متزايد أهمية ثقافة السلام، وأن الإرهاب ليس نابعا من منطقة أو أيولوجية أو ديانة معينة، وليس موجها ضد مجموعات بعينها من البلدان والشعوب. وفي هذا الصدد، تتزايد باطراد فائدة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الحضارات.

٩٠ - وإنني على ثقة من أن منظومة الأمم المتحدة بإمكانها أن تُسهم مساهمات حيوية في كثير من جوانب مكافحة الإرهاب، بدءا من تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية الفعالة إلى ضمان توفير وسائل مكافحة تمويل الإرهاب للبلدان، وتعزيز قدرتها على منع الإرهابيين من الحصول على مواد نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو إشعاعية. ويفرض الإرهاب البيولوجي على وجه الخصوص تحديا هائلا ويتطلب بشكل ملح نوعا جديدا من التفكير من جانب المجتمع الدولي. ولهذا السبب، اقترحت في تقريرتي ضرورة إجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان عدم استخدام أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا الحيوية في أغراض شائنة. وعلينا أيضا ألا ننسى على الإطلاق أن الضحايا هم الوجه الحقيقي للإرهاب؛ وحماية حقوقهم وضمان سماع أصواتهم وتقديم المساعدة لتيسير عودتهم إلى الاندماج في المجتمع، كلها أمور لها أهمية قصوى. وبينما تقع المسؤولية الأساسية عن هذا على عاتقفرادى الدول، فإن كيانات الأمم المتحدة يمكن أن تقدم المساعدة في هذا الصدد.

٩١ - ولبلوغ هذه الأهداف أقوم حاليا باتخاذ خطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي أنشأتها منذ عام مضى، والتي تضم ٢٣ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة تتصدى لمختلف جوانب الإرهاب، وذلك لضمان التنسيق والاتساق عموما في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وأقوم حاليا أيضا بإنشاء مركز تنسيق في الأمانة العامة للمساعدة في تنسيق حملة يشنها المجتمع المدني لمكافحة الإرهاب، واقترحت إنشاء فريق غير رسمي يضم مقدمي المساعدات التقنية من الأمم المتحدة والمناخين والمستفيدين لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

٩٢ - ويسعدني أن الجمعية العامة استعانت بتوصياتي لتعزيز المناقشات بشأن وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وسيعزز اعتماد استراتيجية من هذا القبيل التدابير التنفيذية لمكافحة الإرهاب وسيمثل خطوة تاريخية، تجمع معاً جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٢ دولة لكي تُظهر إصرارها - وقدرتها - على التغلب على هذه الكارثة. وإنني واثق من أن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الاستراتيجية وشيك وقادم دون تأخير. فجميع الدول - كبيرها وصغيرها، وقويها وضعيفها - عرضة للإرهاب وعواقبه. وستستفيد جميعها من وجود استراتيجية لمكافحة.

نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

٩٣ - ظل موضوع القضاء على الأسلحة "التي يمكن تحويلها إلى أسلحة للدمار الشامل" مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦. وشهدنا على مدى العقد الماضي بزوغ الآمال ثم اضمحلالها فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ففي عام ١٩٩٥، وافقت الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وبعد عام من ذلك، وقّعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامات سياسية جديدة لتعزيز أهداف المعاهدة. وفي عام ٢٠٠٥، سنحت للدول الأعضاء فرصتان لتعزيز أسس تلك المعاهدة، الأولى في المؤتمر الاستعراضي المعقود في أيار/مايو، والثانية في مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر. وفي كلتا المناسبتين، بعث الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح إشارة مرعبة تشير إلى تزايد الانقسام الدولي بشأن ما يمكن أن يشكل أخطر تهديد للسلام والرخاء الدوليين. وفي الوقت نفسه، أحرز العالم تقدما ملحوظا في فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية. ومنذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، نما عدد أعضائها ووصل إلى ١٧٨ دولة. وتعد المعاهدة أول معاهدة تكفل وجود نظام دولي قوي للتحقق من تدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ومنذ عام ١٩٩٥، ازداد عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ووصل، بإضافة ٢١ طرفاً، إلى ١٥٥ دولة. بيد أن شواغل القلق لا تزال مستمرة إزاء عدم وجود سبل للتحقق من الامتثال وضرورة مواصلة توسيع نطاق العضوية.

٩٤ - وتواصل الأمم المتحدة في الوقت الحالي أداء دور نشط ومؤثر في الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة الفتاكة. وقد وجهتُ الأنظار في عدد من الكلمات الرئيسية التي ألقيتها هذا العام إلى قلقي البالغ من أن المجتمع الدولي يواجه حالياً مسارين مختلفين للغاية. أحدهما يمكن أن تقودنا فيه المشاركة الفعالة من جانب جميع الدول الأعضاء إلى عالم يفرض

قيودا على انتشار الأسلحة النووية ويعكس اتجاه هذا الانتشار عن طريق الثقة والحوار والتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض. أما المسار الآخر الأكثر خطورة فيمكن أن يؤدي إلى عالم يسوده عدم استقرار مخيف تكون فيه هذه الأسلحة هي العملة المتداولة في العلاقات الدولية، وتحوز فيه جهات من غير الدول وسائل لارتكاب أعمال إرهابية بما لذلك من عواقب كارثية محتملة.

٩٥ - وإنني اعتقد أن اللحظة الحالية هي أنسب لحظة على الإطلاق لكسر الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف وتسهيل الضوء مرة أخرى على نزع السلاح في جدول الأعمال الدولي. وفي هذه اللحظة، ينبغي أن نتذكر ما حققته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من إنجازات. فمع بلوغ الانضمام إليها نطاقا يكاد يكون عالميا، رسخت المعاهدة مبدأ مضادا للانتشار النووي. لكن لا يُلتفت في الأغلب الأعم إلى قيمة ما أحرزته المعاهدة من نجاح وما تحظى به من دعم عالمي وما تتسم به من مرونة.

٩٦ - وقد وجهتُ الأنظار أيضا إلى ضرورة التوصل إلى حل لمسألتين محددتين مثيرتين للقلق. ففي ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في المحادثات السادسة الأطراف والذي تضمن مجموعة من المبادئ لترع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو يمكن التحقق منه، يعد استمرار الطريق المسدود بشأن شبه الجزيرة الكورية أمرا مخيبا للآمال على وجه الخصوص. ومن ناحية أخرى، يتعين على جمهورية إيران الإسلامية أن تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تطمئن العالم إلى أن طابع أنشطتها النووية قاصر على الأغراض السلمية. وفي كلتا الحالتين، يلزم إيجاد حلول ليست سلمية فحسب، ولكن تدعم أيضا مصداقية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

٩٧ - ورغم إحراز قدر من التقدم نحو نزع السلاح، فلا تزال الأسلحة النووية موجودة في أرجاء العالم بالآلاف، والكثير منها ينتظر ضغطة زناد. وعلاوة على ذلك، فإن إجراء تجارب لاختبار قذائف جديدة في عام ٢٠٠٦، أبرز مسألة عدم وجود صك متعدد الأطراف ينظم أمور القذائف. وإذا أردنا تفادي حدوث انتشار نووي متلاحق، فيجب بذل مزيد من الجهود الدولية المتضافرة لبناء تفاهم مشترك بشأن أكثر التهديدات النووية إلحاحا. وإنني أرى أن الجدل القائم بين من يصرون على نزع السلاح قبل اتخاذ مزيد من تدابير عدم الانتشار ومن يطالبون بعكس ذلك، يحمل في طياته بذور فشله، فالأمران ضروريان كلاهما للأمن.

٩٨ - وأثناء زيارتي لجنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان من دواعي سروري أن وجدت أن مؤتمر نزع السلاح يبدو أكثر استعدادا بكثير مما كان في السنوات الأخيرة للمضي قدما

وفقا لبرنامج للعمل. فللمرة الأولى في عقد من الزمن، يعمل المؤتمر على أساس جدول زمني متفق عليه، مع بذل جهود خاصة لتجسيد الشواغل الأمنية لجميع الدول. وفي جنيف، أقررت بأهمية المقترحات المقدمة من الاتحاد الروسي والصين بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي، ووجهتُ الأنظار إلى عناصر صك غير مسبوق، اقترحتة الولايات المتحدة الأمريكية، لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وآمل أن تمثل هذه الخطوات بداية لحقبة جديدة مثمرة.

٩٩ - وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها الممتاز في التحقق والتأكد من الامتثال للجوانب العملية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويُعدّ منح جائزة نوبل للسلام للأمين العام للوكالة، محمد البرادعي، بالنيابة عن الوكالة، دليلا آخر على الدور الذي لا غنى عنه الذي يؤديه هو والمنظمة حاليا.

١٠٠ - ويسعدني أيضا أن أشير إلى أن مجلس الأمن حدد في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مطلبه الوارد في قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بأن تقوم جميع الدول بسن وإنفاذ تدابير قانونية وتنظيمية وطنية فعالة تحظر، في جملة أمور، على أي جهة من غير الدول حيازة أسلحة الدمار الشامل.

١٠١ - وفي تقرير الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ المعنون "الاتحاد في مواجهة الإرهاب"، أكدت على التأثير المحتمل المدمر الذي يمكن أن يخلفه أي هجوم إرهابي نووي أو بيولوجي أو كيميائي أو إشعاعي. وفي ذلك التقرير أشرت إلى أن الإرهاب البيولوجي - أي إساءة استعمال جهات من غير الدول للعناصر والمواد السمية البيولوجية - يعد واحدا من أهم الأخطار المتصلة بالسلام والأمن التي لا تعالج معالجة كافية. واقترحت لذلك إقامة منتدى يضم معا الأطراف المعنية الرئيسية في مجال التكنولوجيا الحيوية لتوفير الزخم اللازم لمبادرة عالمية لتقليل أخطار إساءة استعمال التكنولوجيا الحيوية.

١٠٢ - ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في كثير من مناطق العالم. فهذه الأسلحة، رغم صغرها، يمكن أن تتسبب في دمار كبير. وفي عام ٢٠٠١، التزمت الدول الأعضاء بأن تتصدى على وجه الاستعجال للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أثلج صدري اعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لصك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. ومع ذلك، فقد شعرت بخيبة أمل لأن مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة انتهى دون الاتفاق على اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد. وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤتمر نجح في جعل هذه القضية محط اهتمام المجتمع الدولي الذي لا يزال ملتزما

بوضوح برنامج العمل باعتباره الإطار الأساسي للتدابير الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

١٠٣ - والتحديات المختلفة التي نواجهها اليوم هي أعظم ما صادفناه منها على الإطلاق وأكثرها تنوعاً بل وأشدّها خطراً من نواح كثيرة. وسوف تستلزم هذه التحديات مستوى من الالتزام المشترك ونوعاً من التفكير المبتكر وإجراءات عملية من جانب جميع الدول الأعضاء لكي نثبت كفاءتنا للتصدي لتلك التحديات. ورؤيتي للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هي رؤية يتضح فيها إصرارنا المتزايد على التحرك على ثلاث جبهات هي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، في آن واحد معاً. فهذه القضايا مترابطة بشكل لا تنفصم عُراها، لأن كلا منها متوقف على الآخر ومعزز له في آن واحد. والفشل هنا احتمال غير مطروح لأن عواقبه وخيمة.

الفصل الرابع

حقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الإنسانية

سيادة القانون

١٠٤ - أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب حرب مروعة من أجل ضمان أن تصبح العلاقات بين الدول مؤسسة على القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان وكرامة الشخصية الإنسانية. ومفهوم "سيادة القانون" هو القوام الأساسي لعمل المنظمة ورسالتها. وتنطبق هذه المبادئ على الصعيد الدولي وداخل الدول سواء بسواء. وبالفعل، أكد إعلان الألفية مجددا التزام جميع الدول بسيادة القانون بوصفها أهم إطار على الإطلاق لتعزيز الأمن والازدهار الإنسانيين.

١٠٥ - وعلى الصعيد الدولي، كان أبرز تطور على مدى العقد الماضي في مجال العدالة الجنائية الدولية. فقد مثلت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا اللتان أنشأهما مجلس الأمن في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، على التوالي، الجيل الأول من هذه المحاكم منذ إنشاء المحكمة العسكرية الدولية في نورنبرغ. واتضحت من هاتين المحكمتين الإرادة الجماعية العازمة على عدم السماح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بأن تمر دون عقاب وسيكون من المهم الاستمرار في كفالة عمل المحكمتين بفعالية وكفاءة كي تنجزا مهامهما. وإني أشجع الدول الأعضاء على بذل كامل التعاون لهما وتسليمهما المتهمين لدى طلبهم.

١٠٦ - ومن أهم إنجازات هاتين المحكمتين وربما أبقاها هو جعل الملاحقة القضائية بكل قوة لمرتكبي هذه الجرائم ممارسة مقبولة. وقد ساعدت هذه الجهود الرائدة بالفعل على إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ففي عملية تكوين هاتين الهيئتين القضائيتين الجديتين، طبقت المنظمة دروسا هامة مستفادة من خبرات المحكمتين الأوليين. وبخلاف سابقتيهما، كفلت محكمتا الجيل الثاني كلتاهما مشاركة قضاة ومدعين وطنيين، وتطبيق القانون الوطني إلى جانب القانون والدولي.

١٠٧ - ومع نهاية عام ٢٠٠٥، طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٦٤٤ (٢٠٠٥) البدء في عملية تهدف إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي للبنان نتيجة للتفجير الذي حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والذي أسفر عن مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين. وفي سياق سيرنا نحو إنشاء هذه المحكمة، ستكفل الأمانة العامة تطبيقها أعلى معايير العدالة الدولية في أدواتها لعملها. وبالإضافة إلى ذلك، بشأن بوروندي، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، تتبع الأمانة العامة نهجا يضم آليات للمساءلة القضائية وغير

القضائية من خلال مناقشات مع السلطات البوروندية بشأن الإطار القانوني لإنشاء كيائين اثنين هما لجنة للحقيقة والمصالحة، ومحكمة. وفي سياق هذه الجهود، ستحرص الأمانة العامة على الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب المحاكم السابقة.

١٠٨ - وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢ تجسيدا لجهود استمر طويلا من أجل القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، والالتزام من خلال سيادة القانون بأن من يرتكب جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب لن يفلت من يد العدالة بعد الآن. وأظهرت هذه الخطوة الهامة التزام المجتمع الدولي بوضع آلية دائمة وعالمية تضمن عدم السماح بالإفلات من العقوبة على ارتكاب هذه الجرائم البالغة الخطورة. وقد أصبحت ١٠٠ دولة أطرافاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن الجوانب المهمة أن النظام ينص على اتخاذ السلطات القانونية الوطنية إجراءات قبل ممارسة الولاية القضائية الدولية. ومنذ عام ٢٠٠٤، بدأت المحكمة إجراء تحقيقات في حالات في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور؛ وهذه الحالة الأخيرة محالة من مجلس الأمن إلى المحكمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، اعتقل مواطن كونغولي يُدعى أنه ارتكب جرائم حرب، وأحيل إلى المحكمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قامت الدائرة الابتدائية للمحكمة بإصدار أوامر اعتقال الخمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة بشأن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أوغندا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسيمثل توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تحدياً آخر في مجال العدالة الدولية.

١٠٩ - وتعد العدالة، لا سيما العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تمر بصراع أو بمرحلة ما بعد الصراع، لبنة أساسية من لبنات السلام. وفي مواجهة الضغوط المؤدية إلى عكس ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل اعتبار العدالة والسلام مطلبين متكاملين. ففي الواقع، يجب ألا يكون اختيارنا أبداً ما بين العدالة أو السلام، حتى وإن لم يكن ممكناً السعي إلى تحقيق كلا الهدفين في آن واحد معاً. وهذا أمر مهم بصفة خاصة لأن موقفنا الراسخ سيظل دوماً أنه لا عفو عن ارتكاب الجرائم الدولية.

١١٠ - وكما أوضحت في تقرير المورخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المقدم إلى مجلس الأمن بخصوص سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تمر بصراع أو بمرحلة ما بعد الصراع، فإن سيادة القانون، في هذا السياق، تشير إلى مبدأ للحكم يخضع فيه كل الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، للمساءلة طبقاً لقوانين متسقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهناك عديد من قطاعات منظومة الأمم المتحدة يتعلق عمله بدرجات متباينة بتوسيع نطاق سيادة القانون، بما في ذلك

العدالة الانتقالية. ونحن نسعى، في مجال بناء السلام على الأقل، إلى كفالة الاتساق والفعالية فيما نبذله من جهود. ومن ثم يشجعي أنه تم مؤخرا إنشاء لجنة بناء السلام، التي ستساعد الدول على كفالة إعلاء سيادة القانون في المناطق المضطربة من العالم.

١١١ - كما ينبغي أن تطبق سيادة القانون في عمل هيئات الأمم المتحدة. ويسري قيام مجلس الأمن مؤخرا بتجديد التزامه بكفالة وجود إجراءات عادلة وواضحة لإدراج الأفراد والكيانات على قوائم الجزاءات، ولرفعهم منها، ولمنح الاستثناءات في الحالات الإنسانية.

١١٢ - وفي عام ٢٠٠٤، تحدثت أمام الجمعية العامة عن الحاجة إلى استعادة سيادة القانون وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم. ووصفتها بأنها إطار يجعل الحق سبيلا إلى القوة بدلا من أن تكون القوة هي التي تفرض الحق. وحذرت من أن سيادة القانون تتعرض للخطر في مختلف أنحاء العالم، حيث يجري تجاهل القوانين في أماكن عديدة. ويجب أن تلتزم الأمم المتحدة بصفاتها الجماعية، وكل دولة عضو فيها بصفاتها الفردية، بكفالة أن نتمسك بهذه المبادئ القانونية التي تشكل عماد منظمتنا وأن نعرزها على كل الصُّعد وفي جميع الحالات.

حقوق الإنسان

١١٣ - شهدنا على مدى العقد الماضي إعلاء كبيرا ومحمودا لأهمية حقوق الإنسان في عمل المنظمة. وأكد إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مجددا المبدأ الأساسي الذي مؤداه أن حقوق الإنسان تشكل ركيزة محورية ومسؤولية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

١١٤ - وظل هدف تعميم مراعاة جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، محورا لسلسلة جهود إصلاح الأمم المتحدة التي بدأها منذ عام ١٩٩٧. وهو هدف من الأهداف المهمة التي يركز عليها عمل مفوضية حقوق الإنسان في مجال تعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والأعمال التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد تحقق تقدم في هذا الصدد على نطاق المنظومة في عديد من المجالات. وبناء على هذا التقدم، دعوت في تقريرَيّ عن إصلاح الأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، إلى ضرورة إيلاء الاهتمام على نحو أكثر تركيزا لدعم الدول الأعضاء في جهودها الهادفة إلى بناء نظم وطنية أكثر قوة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأولى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تأييدا سياسيا غير مسبوق لتعزيز قدرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتبها على العمل على إدماج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السياسات الوطنية.

١١٥ - وفي مؤتمر القمة العالمي، قبلت الدول الأعضاء اقتراحاً الذي مؤداه أن ترسيخ حقوق الإنسان على المستوى اللائق بها داخل المنظومة، يقتضي منها أن تنشئ مجلساً لحقوق الإنسان، تنتخبه الجمعية العامة انتخاباً مباشراً، ليعمل جنباً إلى جنب مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، اتخذت الجمعية العامة قراراً بإنشاء المجلس ليحل محل لجنة حقوق الإنسان. وإحدى الخصائص الرئيسية للمجلس هي أنه سيقوم، بصفة دورية، باستعراض مدى وفاء جميع البلدان بالتزاماتها فيما يخص حقوق الإنسان، وذلك من خلال آلية للاستعراض الدوري الشامل. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، انتُخب أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٧ عضواً، وأعلنوا التزامهم بالتعاون على أكمل وجه مع المجلس والتمسك بأرفع المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشاركتُ ضمن عديد من كبار الشخصيات بإلقاء كلمة في افتتاح الدورة الأولى في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكان من بين الإجراءات الهامة التي اتخذت اعتماد المجلس للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. كما قرر المجلس إنشاء فريقين عاملين حكوميين دوليين مفتوحين العضوية لما بين الدورات: أحدهما لصوغ الطرائق الخاصة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، والآخر لصوغ توصيات محددة بشأن مسألة استعراض جميع الولايات والآليات والمهام والمسؤوليات، والقيام، عند الضرورة، بتحسينها وترشيدها، من أجل إقامة نظام للإجراءات الخاصة والمشورة الفنية وإجراءات تقديم الشكاوى.

١١٦ - ومثلت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قبولاً واضحاً لا لبس فيه من جميع الحكومات بالمسؤولية الجماعية الدولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وأعربت الدول الأعضاء للمرة الأولى على الإطلاق عن الاستعداد لاتخاذ إجراء جماعي في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة تحقيقاً لهذا الغرض، عن طريق مجلس الأمن، في حال ثبوت قصور الوسائل السلمية وعجز السلطات الوطنية البين عن حماية سكانها. ويمثل القرار تجديداً لوعد الأمم المتحدة بأنه "لا تكرر لذلك أبداً"، إلا أننا يجب أن نقرن أقوالنا باستعداد حقيقي لاتخاذ إجراءات.

١١٧ - وعقب تقديم تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان خطة عملها (أيار/مايو ٢٠٠٥) التي تعرض فيها رؤية شاملة لاتجاه المفوضية في المستقبل. وفي أوائل عام ٢٠٠٦، أصدرت المفوضية السامية أول خطة للإدارة الاستراتيجية لفترة السنتين. وتوضح هذه الخطة كيف تهدف المفوضية إلى تحقيق الرؤية الواردة في خطة العمل، وتقدم استعراضاً شاملاً لمجالات العمل التي ستركز عليها المفوضية وما سيلزم لذلك من موارد. وفي خريف عام ٢٠٠٥، ساندت الجمعية العامة تنفيذ الخطة

الجديدة بأن قررت مضاعفة الميزانية العادية للمفوضية على مدى خمس سنوات. وهذا مؤداه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، توفير ٩١ وظيفة إضافية وإتاحة تمويل إضافي قدره ٢٠ مليون دولار.

١١٨ - وتدعو خطة العمل إلى إيلاء الاهتمام لمجموعة متنوعة من ثغرات التنفيذ على الصعيد الميداني، وتشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة تستهدف العمل مع البلدان على سد تلك الثغرات تحقيقاً للفعالية في حماية حقوق الإنسان وإعمالها. وتقود المفوضية "برنامج الإجراء ٢" الذي أنشأته في سياق المتابعة لتقرير الصادر في عام ٢٠٠٢، والمعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، وذلك بمشاركة الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. ومع تزايد تنفيذ الإجراء ٢ على الصعيد القطري، سيلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لتوجيه الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، لكفالة أن تسهم على نحو فعال في مواصلة تنمية القدرات الوطنية على حماية حقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية واستدامة.

١١٩ - وحققت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تقدماً في مواءمة أساليب عملها وفي دراسة وسائل مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الفنية وإنجاز واجباتها المتعلقة بالإبلاغ. وتتوافر حالياً مبادئ توجيهية لصوغ وثيقة أساسية موحدة، وهي متاحة لاستخدام الدول الأطراف. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، أعدت المفوضية السامية ورقة مفاهيمية تشرح بمزيد من التفصيل المقترح الوارد في خطة العمل بشأن إنشاء هيئة موحدة دائمة بموجب معاهدة. وهي توفر أساساً يمكن الاعتماد عليه في استطلاع خيارات الإصلاح.

١٢٠ - وأدت آليات الإجراءات الخاصة دوراً هاماً في حماية حقوق الإنسان. ففي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قامت هذه الآليات ببعثات لتقصي الحقائق في أكثر من ٤٠ بلداً. وخلال الفترة نفسها، أرسلت أكثر من ٩٠٠ رسالة إلى ١٢٥ بلداً في جميع مناطق العالم، شملت ما يقرب من ٢ ٥٠٠ شخص. كما أجرت عدداً من الدراسات الرائدة في المجالات المواضيعية المتعلقة بولاياتها.

١٢١ - ووفقاً للبرنامج الذي وضعته للإصلاح وخطة العمل التي وضعتها المفوضية السامية، تعكف المفوضية على تعزيز جهودها في مجال المشاركة القطرية، وعلى زيادة عملياتها الميدانية. ففي عام ٢٠٠٥، افتتحت المفوضية ثلاثة مكاتب جديدة في أوغندا وغواتيمالا ونيبال.

١٢٢ - ويضطلع مكتب المفوضية في نيبال بولاية واسعة النطاق لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بطرق من بينها الاضطلاع بأنشطة للرصد في جميع أنحاء البلد. وخلال المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قامت أفرقة الرصد التابعة للمفوضية والمنتشرة في مختلف أنحاء البلد بتوثيق الأحداث، والمساعدة على ردع العنف، وزيارة أكثر من ١٠٠٠ شخص كانوا رهن الاحتجاز. وبفضل وجود مكاتب إقليمية في أنحاء البلد، وممارسة الرصد على مستوى الشارع، حظيت المفوضية بوضع فريد مكنها من المساهمة في حماية حقوق الإنسان على المستوى الميداني.

١٢٣ - وإزاء أحداث العنف التي جرت في تيمور - ليشتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، طلبت حكومة تيمور - ليشتي إلى الأمم المتحدة إنشاء لجنة مستقلة لاستعراض تلك الأحداث. وعندئذ طلبت إلى المفوضية السامية أن تتولى إنشاء لجنة التحقيق الخاصة المستقلة لتيمور - ليشتي ودعمها. وبدأ أعضاء اللجنة عملهم في تيمور - ليشتي في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وسيقدمون إلى تقريرهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٢٤ - وفي تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، بينت كيف أن حقوق الإنسان تشكل، إلى جانب التنمية والأمن، الركيزة الثالثة لعمل المنظمة. وقد دخلت قضية حقوق الإنسان عهداً جديداً، هو عهد التنفيذ. ويتضح هذا التطور فيما اعتمد في العام الماضي، وفيما لا يزال قيد النظر، من إصلاحات ستؤهل الأمم المتحدة على نحو أفضل للوفاء بالآمال المعرب عنها في الميثاق.

الديمقراطية والحكم الرشيد

١٢٥ - شهد العقد الماضي تقدماً كبيراً نحو تحقيق الحكم الديمقراطي. واليوم، أصبحت الحكومات المختارة عن طريق انتخابات تنافسية أكثر عدداً مما كانت عليه في أي فترة تاريخية مضت. وهذا يدل على المكاسب المهمة التي تحققت في مجال حقوق الإنسان وممارسة الحرية والاختيار. وتعد المشاركة العامة الجامعة والانتخابات التنافسية المتعددة الأحزاب ضرورة جوهرية لتمكين الفقراء وتحقيق تسويات سلمية دائمة، وإن كانتا غير كافيتين في حد ذاتهما.

١٢٦ - وقد شهدت السنة الماضية إجراء عدة انتخابات تاريخية في بلدان خارجة من صراعات. واضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تقديم المساعدة في إجراء الانتخابات في أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وفلسطين وكوت ديفوار وليبيريا وهاييتي، حيث شاركت في تسجيل الناخبين وإدارة مراكز الاقتراع وتيسير سن

القوانين الانتخابية وتعزيز اللجان الانتخابية المستقلة. ومن النتائج المهمة التي تمخضت عنها الانتخابات التشريعية التي أجريت للمرة الأولى في أفغانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاختيار مجلس الشعب (ووليسي جيرغا)، الذي يضم ٢٤٩ مقعداً، انتخاب ٦٨ امرأة. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بأكثر برامجها طموحاً على الإطلاق عندما ساعدت في إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتكلفة قُدرت بنحو ٤٣٢ مليون دولار. فجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تُجر انتخابات متعددة الأحزاب منذ عام ١٩٦٥، ولدى إجراء هذه الانتخابات كان البلد خارجاً من أزمة طويلة الأمد. أما الحالة السياسية والانتخابية المعقدة في كوت ديفوار فقد استلزمت شكلاً جديداً من أشكال الدعم الانتخابي المقدم من الأمم المتحدة تمثل في تعيين ممثل سام لشؤون الانتخابات بهدف تيسير إيجاد حلول للخلافات الانتخابية.

١٢٧ - وساعدت الأمم المتحدة أيضاً عشرات من البلدان التي طلبت المشورة أو الدعم بشأن العمليات الروتينية لإدارة الانتخابات، مثل تدريب موظفي الانتخابات الفنيين، والمساعدة في تسوية المنازعات الانتخابية، وإسداء المشورة بشأن تصميم النظام الانتخابي، ودعم برامج تثقيف الناخبين، وتدريب الصحفيين على التغطية الصحفية للحملات الانتخابية، وتقدير تكاليف التسجيل والاقتراع.

١٢٨ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك كثير من التحديات المهمة. فتتطلب انتخابات جامعة وتنافسية ما هو إلا خطوة واحدة، وإن كانت ضرورية، على طريق بناء الديمقراطية. وتبعث الانتخابات مزيداً من الآمال في أن المؤسسات والعمليات الحكومية ستكون سريعة الاستجابة لاحتياجات المواطنين وشواغلهم، بمن فيهم الفقراء والمُهمَّشون. ولتحقيق هذه الآمال، تحول العمل في الأمم المتحدة تدريجياً خلال العقد الماضي من التركيز التقليدي على حقل الإدارة العامة إلى التصدي لقضايا جديدة حافلة بالتحديات في مجال الحكم الديمقراطي.

١٢٩ - وبغية تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية الساعية إلى إرساء دعائم الديمقراطية وتوطيدها، قرر مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وبلغت التبرعات التي قُدمت أو أُعلن عنها لهذا الصندوق ٤٩ مليون دولار. وسيمول الصندوق مشاريع تنوحي تمكين المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون وزيادة المشاركة الشعبية وكفالة قدرة الناس على ممارسة حقوقهم الديمقراطية.

١٣٠ - وتعمل الأمم المتحدة حاليا مع البلدان من أجل كفالة فعالية البرلمانات وصدق تمثيلها للجمهور، واحترام حقوق الإنسان، وتحلي القضاة بالعدل والنزاهة، وتمتع وسائل الإعلام بالاستقلال والحرية، وسرعة استجابة عملية صنع القرار للشواغل المحلية. ويجب أن تسير المشاركة الديمقراطية مع بناء القدرات الحكومية جنبا إلى جنب. وإذا كان الناس يصوتون في الانتخابات ولكنهم لا يشعرون بتحسين حقيقي في حياتهم اليومية، فإنهم قد يصابون بخيبة أمل. وإذا عززت قدرات الحكومات ولكن بدون أن تكون خاضعة للمساءلة أمام الشعب، فإن هذه العملية يمكن أن تفيد القلة وليس الأغلبية. ويمثل هذا التحدي المزدوج الطويل الأجل جوهر عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز الحكم الديمقراطي.

١٣١ - ولبلوغ هذه الأهداف، تقدم الأمم المتحدة مجموعة واسعة التنوع من المساعدات تشمل الخدمات والمشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية، وترمي إلى تعزيز نظم العدالة وحقوق الإنسان، والتمثيل البرلماني، والحكم المحلي وتحقيق اللامركزية، وإصلاح الإدارة العامة وجهود مكافحة الفساد، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والإدارة الإلكترونية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، والمجتمع المدني والرأي العام. وتتعاون الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً في إطار هذه البرامج مع كثير من الشركاء والمنظمات المانحة، وكذلك مع الشبكات البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات أخرى.

١٣٢ - ويمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً حاسماً عن طريق الربط بين المواطنين والدولة، وكذلك عن طريق تقليل المنازعات. وما فتئت الأمم المتحدة تعمل على تعزيز هذه المؤسسات في أكثر من ٥٠ بلداً، ولا سيما في غرب أفريقيا والدول العربية. كما أن تحقيق لامركزية الحكم أمر مهم لإيصال الخدمات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم لتحسين أحوال المجتمعات المحلية والحد من الفقر أن تكون إدارة القطاع العام متمسكة بالكفاءة وسرعة الاستجابة، وأن يتم القضاء على الفساد.

١٣٣ - ويشكل المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، عن طريق العمل مع الأمم المتحدة، منتدى مناسباً بشكل خاص لدعم الديمقراطية فيما يناهز ١٢٠ بلداً من البلدان النامية والمتقدمة النمو. وسيعقد المؤتمر السادس في الدوحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وذلك لأول مرة في العالم العربي. وإلى جانب هذا المؤتمر، يتعاون "مجتمع الديمقراطيات" أيضاً مع الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق قبول الحكم الديمقراطي في إطار المجتمع الدولي.

١٣٤ - وشهد العقد الماضي إنجازات مهمة في مجال بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة في كثير من البلدان، بما في ذلك في بعض من أفقر الدول في العالم. وقد أسهمت الأمم المتحدة

إسهاما كبيرا في تحقيق تلك التطورات. ومع ذلك، لا تزال نوعية الحكم الديمقراطي في كثير من المناطق بحاجة إلى مزيد من التعزيز، في حين تعثرت خطى التقدم الديمقراطي بل وتقهقرت في بعضها. وما لم يستمر الالتزام والدعم الدوليان إلى ما بعد يوم الاقتراع بفترة طويلة، فإن الانتخابات قد تسفر عن عود جوفاء وقد لا يمكن الحفاظ على مقومات الحكم الديمقراطي والتنمية البشرية.

الشؤون الإنسانية

١٣٥ - تمثل المساعدة الإنسانية دليلا ملموسا على التزام الأمم المتحدة بإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة عن طريق تقديم المساعدة الضرورية والعاجلة للمجتمعات التي يلحق بها الدمار من جراء الصراعات العنيفة أو الكوارث الطبيعية. وتعد المعونة الغوثية الطارئة أولى الدرجات في سلم التنمية، حيث أنها تساعد السكان المعرضين للأخطار على النجاة من الكوارث وتعينهم على مواصلة السعي نحو تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات. وخلال السنوات العشر الماضية، قدم مجتمع الأنشطة الإنسانية المساعدة والحماية لعشرات الملايين من المدنيين، الذين لا يزالون يشكلون على نحو مفرج الضحايا الرئيسيين للصراعات والقتل المدني. وتحدث حاليا أزمات متعددة بصورة متزامنة في أرجاء العالم المختلفة، بحيث أصبح إيصال المساعدات الإنسانية وانعدام الأمن يشكلان تحديا متناميا، ولا سيما في الدول الهشة أو المنهارة. وفي عام ١٩٩٦، أصدرت الأمم المتحدة ١٣ نداء موحدا بلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار لمساعدة ١٧ مليون شخص أحقت بهم الأزمات في أرجاء العالم المختلفة. أما الآن، بعد مرور عشر سنوات، فقد صدرت نداءات موحدة تلتمس تدبير ما مجموعه ٤,٧ بلايين دولار لتمويل ١٨ برنامجا إنسانيا لخدمة ٣١ مليون شخص في ٢٦ بلدا.

١٣٦ - وفي إطار برنامج الإصلاح الذي طرحته في عام ١٩٩٨، أعيد تنظيم إدارة الشؤون الإنسانية لتصبح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سعيا إلى تعزيز ترابط الأنشطة الإنسانية وفعاليتها العامة. ووسع نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق الاستجابة الإنسانية، وصوغ السياسات، والدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية. وخلال العقد الماضي، قامت الأمم المتحدة بتكثيف التنسيق فيما بين الوكالات، وتحسين التنسيق على المستوى الميداني، وتدعيم جهود تعبئة الموارد.

١٣٧ - وكما ذكرت في تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، ليس بإمكان أي بلد، ضعيفا كان أو قويا، أن يظل بمعزل أو بمأمن من الأخطار الناشئة بفعل الإنسان أو الطبيعة والمخططة للحدود. ونحن بحاجة اليوم أكثر من ذي قبل إلى أن تكون الأمم المتحدة نشيطة وفعالة وخاضعة للمساءلة وقادرة على التصدي للتحديات الماثلة أمامنا في مجال

المساعدة الإنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ في إنجاز إصلاح شامل لنظام الأنشطة الإنسانية العالمي بدأ يسفر بالفعل عن نتائج منقذة للحياة في بعض من أشد المجتمعات مكابدة للبؤس والفاقة في العالم.

الإنجازات في مجال الأنشطة الإنسانية

١٣٨ - في عام ٢٠٠٥، شرعت الأمم المتحدة في سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز نظام الأنشطة الإنسانية العالمي لكفالة أن تكون الاستجابة في هذا المجال أكثر تنسيقاً وكفاءة وفعالية وقابلية للتنبؤ بها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، أنشأت الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وهو من أوائل التدابير الإصلاحية المقترحة التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ويمثل تحسناً بالغ الأهمية في قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للحالات الإنسانية. وحتى الآن، أعلنت أكثر من ٤٠ جهة مانحة تبرعات قدرها ٢٦٤ مليون دولار للصندوق الجديد، الذي يمثل تطويراً للصندوق السابق، وهو الصندوق المركزي المتحدد للطوارئ، وذلك بإضافة مرفق لتقديم المنح بقيمة تصل إلى ٤٥٠ مليون دولار إلى جانب عنصر القروض الموجود حالياً وقدره ٥٠ مليون دولار.

١٣٩ - وباستخدام الصندوق، يمكن لوكالات الأمم المتحدة حالياً بدء عمليات الإغاثة منذ الأيام الأولى لحدوث أي أزمة حيث تكون معظم الأرواح معرضة للخطر وتشتد الحاجة إلى توفير الموارد بصفة عاجلة. ويعالج الصندوق أيضاً بعض أوجه التفاوت الحالية في تمويل الأنشطة الإنسانية، وذلك بتخصيص ثلث موارده للأنشطة الأساسية الموجهة إلى إنقاذ الأرواح في الأزمات التي تعاني من الإهمال الزمن. وقد قدم الصندوق خلال الأشهر الخمسة التي مضت على إنشائه ما يربو على ١٠٠ مليون دولار لعشر منظمات لتنفيذ أكثر من ١٥٠ مشروعاً في ٢٠ بلداً، معظمها في أفريقيا. وأهم ما في هذا الأمر هو أن الصندوق يواصل المساعدة في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة عن كاهل الملايين من البشر.

١٤٠ - أما العنصر الثاني من عناصر الإصلاح فيتعلق بضرورة تحسين المساءلة والقابلية للتنبؤ في مجال الاستجابة الإنسانية. وبالنظر إلى أن حجم موارد الأنشطة الإنسانية، يقل عن الحاجة، وإلى وقوع أزمات متعددة بشكل متزامن في عدة قارات، وتزايد جهات تقديم المعونة العاملة في الميدان، فإن تنسيق الاستجابة ليس نوعاً من الترف بل هو ضرورة. ويتيح نهج "قيادة المجموعات" الذي أخذ به حديثاً إمكانية التنبؤ بصورة أكثر منهجية عن طريق التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات داخل وكالات الأمم المتحدة في تسعة مجالات رئيسية من مجالات الاستجابة، بدءاً من الإغاثة إلى الإنعاش المبكر، عملاً على سد الثغرات في تلبية الاحتياجات من المساعدة.

١٤١ - وأما العنصر الثالث من عناصر إصلاح الأنشطة الإنسانية فيركز على ضرورة تعزيز تمثيل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وفقا لما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

الاستجابة الإنسانية: النتائج المحققة

١٤٢ - في عام ٢٠٠٥، شهد العالم ازديادا في وتيرة الكوارث الطبيعية واشتدادا في حدتها. فعلى جبهة امتدت من كارثة الأمواج السنامية (التسونامي) التي أصابت منطقة المحيط الهندي في أواخر عام ٢٠٠٤ إلى الزلزال الذي أصاب جنوب آسيا في تشرين الأول/أكتوبر، كادت وكالات الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية تتجاوز الحدود القصوى لطاقتها على تقديم المساعدة الطارئة لجميع المحتاجين.

١٤٣ - وسعيا إلى تلبية احتياجات الإغاثة والحماية على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٦، أصدرت الأمم المتحدة نداء إنسانيا موحدا لجمع مبلغ قدره ٤,٧ بلايين دولار لتمويل ١٨ برنامجا توفر الخدمات لحوالي ٣١ مليون شخص في ٢٦ بلدا. وبحلول منتصف هذه السنة، تم تمويل ٣٥ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء. وطلب في النداء الموحد لعام ٢٠٠٥ مبلغ يقارب ٦ بلايين دولار لمساعدة ٣٠ مليون شخص في ٢٩ بلدا، وتم تمويل ٦٧ في المائة من هذا المبلغ بحلول نهاية السنة.

١٤٤ - وفي العام الماضي، قدمت وكالات الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية معونات غذائية لحوالي ٩٧ مليون شخص في ٨٢ بلدا، منهم ٦,٥ ملايين شخص في السودان؛ وقامت بتحصين أكثر من ٣٠ مليون طفل في سياق حالات الطوارئ؛ وقدمت الدعم لمئات من مرافق الصحة العامة؛ وأتاحت سبل الحصول على المأوى والأرض المناسبة ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية لمئات الآلاف من البشر؛ وأنشأت المئات من المرافق التعليمية في حالات الطوارئ؛ ووفرت الحماية والمساعدة لنحو ٢٠ مليونا من اللاجئين والمشردين؛ وقدمت الدعم لأنشطة حماية الأطفال في نحو ١٥٠ بلدا.

الكوارث الطبيعية

١٤٥ - بينما يستمر التعافي من مأساة الأمواج السنامية وتتواصل بخطى سريعة جهود "إعادة البناء بطريقة أفضل" تجاهد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في مجابهة الزيادة التي بلغت ١٨ في المائة في عدد الكوارث الطبيعية الضخمة التي وقعت في عام ٢٠٠٥، وتضرر منها ١٥٧ مليون شخص، وأسفرت عن مصرع ٩٢ ٠٠٠ شخص. وكما هو الحال دائما،

كانت المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تعرضاً للخطر والأقل قدرة على تحمل الطاقة التدميرية للطبيعة.

١٤٦ - وجاوزت نسبة المتضررين من الفيضانات وحالات الجفاف والعواصف ٩٦ في المائة من المتضررين بالكوارث الطبيعية في عام ٢٠٠٥. فقد اجتاحت ٢٧ عاصفة مدارية السكان في ١٢ بلداً، منها ١٣ عاصفة تحولت إلى أعاصير، وأسفرت عن مصرع ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص وتشريد مئات الآلاف.

١٤٧ - وكانت الزلازل والبراكين والأمواج السنامية أشد الأخطار الطبيعية فتكا في السنة الماضية. وأسوأ هذه المآسي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عندما وقع زلزال ضخم في جنوب آسيا وأسفر عن مقتل ما يزيد على ٧٣ ٠٠٠ شخصا وإصابة ٤٠٠ ٦٩ شخص وتشريد ٣,٣ ملايين شخص. وقد تمكنت جهود الإغاثة، رغم ما واجهها من تحديات لوجستية غير مسبقة وقسوة المناخ في منطقة الهيمالايا، من مساعدة ما يزيد على ثلاثة ملايين شخص بوسائل الإيواء المعدة للشتاء والرعاية الطبية والأغذية والمياه والمرافق الصحية.

١٤٨ - وفي منطقة القرن الأفريقي، أدت حالات الجفاف المتكررة إلى تفاقم نقص الأمن الغذائي وتضرر منها ١٥ مليون شخص. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أصدرت نداء إقليميا من أجل منطقة القرن الأفريقي يتناول الاحتياجات العاجلة لما يزيد على ٨ ملايين شخص، وكذلك الأسباب الأساسية لشدة التأثير بهذه الظاهرة. غير أن الاستجابة لهذا النداء الطارئ لم تف إلا بما يقل عن ٤٠ في المائة من المبلغ المطلوب، وهو ٨٥٥ مليون دولار.

اللاجئون والمشردون

١٤٩ - قبيل نهاية عام ٢٠٠٥، شهد العالم انخفاضا في عدد اللاجئين للسنة الخامسة على التوالي، في حين بلغ عدد اللاجئين الجدد أدنى مستوى له على مدى حوالي ٣٠ عاما. وعلى مستوى العالم، يبلغ عدد اللاجئين المسجلين حاليا لدى الأمم المتحدة ١٢,٧ مليون لاجئ (منهم ٤,٣ ملايين لاجئ فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية). وفي أفغانستان وبوروندي وليبيريا، تمكن مئات الآلاف من الأشخاص الذين أرغموا على الخروج من ديارهم من العودة إلى بلدانهم.

١٥٠ - غير أن من المحزن أن هناك زيادة كبيرة في أعداد المشردين داخليا. ولا يزال يوجد على مستوى العالم نحو ٢٣ مليون من المشردين نتيجة العنف و/أو الصراعات المسلحة. وهناك ملايين أخرى من البشر سُردوا بفعل الكوارث الطبيعية.

حالات الطوارئ المعقدة

١٥١ - لا تزال الصراعات الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وشمال أوغندا وغيرها من المناطق تودي بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، وتحرم الناس من أراضيهم وممتلكاتهم، وتدمر موارد الرزق، وتشيع انعدام الاستقرار. وتواجه العمليات الإنسانية تحديات من جراء امتداد الصراعات المحلية في تشاد وشمال أوغندا إلى الصعيد الإقليمي، وكذلك بسبب المسائل المتعلقة بإمكانيات الوصول والأمن.

١٥٢ - وفي دارفور، حيث تجري حاليا أكبر عملية إغاثة في العالم، يناضل نحو ١٣ ٠٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية للتمكن من تقديم المساعدة لثلاثة ملايين من السكان المعوزين، أي نصف عدد سكان دارفور، رغم ما يحدث يوميا من أعمال العنف والتحرش الشنيعة. وتوجد في قطاعات كبيرة في غربي وشمالي دارفور قيود تحد من سبل الوصول وتهدد بقطع شريان المعونة الإنسانية عن مئات الآلاف من المدنيين. كما أن التمويل الكلي غير كاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة لتلك المنطقة.

١٥٣ - وهناك أيضا احتياجات إنسانية شديدة الحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث هلك من الجوع والمرض ٣,٩ ملايين إنسان خلال فترة الحرب الأهلية التي عصفت بالبلد. ولا يزال يموت كل يوم نحو ١ ٢٠٠ شخص، وهو معدل للضحايا يكافئ حدوث "كارثة تسونامي صامتة" كل ستة أشهر. ورغم هذه الإحصاءات القاتمة، لم يُمول في عام ٢٠٠٥ سوى ٥١ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء الإنساني الخاص بهذا البلد، وهو ٢١٢ مليون دولار.

١٥٤ - وكما نرى بوضوح بالغ في دارفور، لا يمكن أن تكون المعونة بديلا للحلول السياسية أو أن تظل ذريعة للتقاعس السياسي. ولا بد لنا من أن نعالج أعراض الأزمات وأسبابها معا إذا أردنا إيقاف نزيف المعاناة الإنسانية في العالم.

نظرة إلى المستقبل: التحديات الإنسانية

١٥٥ - أحرز تقدم كبير في تعزيز نظامنا العالمي للأنشطة الإنسانية. بيد أنه يلزم لنا أن نوجّه مزيدا من الاهتمام إلى حماية المدنيين وإقرار سبل مأمونة للحصول على اللجوء. وما زالت آلاف النساء يتعرضن للاغتصاب والانتهاك بشكل بات معتادا، كما يتواصل قتل المدنيين العزل. ونحن بحاجة إلى التبكير في بذل جهود الوساطة لتسوية الصراعات، وإلى تيسير سبل الوصول أمام العاملين في المجال الإنساني، ونحتاج، أهم من كل شيء، إلى حفظه سلام مدربين تدريباً جيداً وممولين تمويلاً كافياً ومزودين بولايات قوية لحماية المدنيين.

١٥٦ - ولا تزال فوارق التمويل مستحكمة بقدر ما هي متفشية؛ ذلك أن بعض الأزمات المهمة لا تكاد تتلقى ٢٠ في المائة من الأموال اللازمة لها. ونحن بحاجة أيضا إلى تحسين سرعة تمويل الأنشطة الإنسانية، كيما تصل الأموال في الوقت المناسب لتحقيق أفضل النتائج. وفي الوقت الراهن، لا تتلقى "النداءات العاجلة" التي تصدرها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ سوى ما متوسطه ١٦ في المائة من الأموال المطلوبة، خلال الشهر الأول الحرج لنشوب أي أزمة.

١٥٧ - وتُلحق الأزمات الإنسانية أذى شديدا بالأطفال، منهم معرّضون بشكل جسيم لأخطار العنف والاستغلال والإيذاء والتجنيد في صفوف القوات المقاتلة. ويلاقي مئات الآلاف من الأطفال حتفهم سنويا بفعل سوء التغذية والجوع والأمراض التي يمكن توقيها.

١٥٨ - وفي العقد الماضي، كان عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث أعلى بثلاثة أمثال مما كان عليه في فترة السبعينات. ومع التغير الذي يعتري مناخنا، يلزم أن نعزز تدابيرنا الرامية إلى الحد من خطر الكوارث والتأهب لها، معتمدين على الجهود المشتركة بين الوكالات في مجالي الإنذار المبكر والتخطيط لحالات الطوارئ.

١٥٩ - ولم تكن الحاجة إلى نظام عالمي مُجدّد ومُعزّز للأنشطة الإنسانية أكثر جلاء ولا ضرورة مما هي عليه الآن. ويلزم أن نعمل سويا من أجل توجيه سخاء العالم وقوته واهتمامه إلى مجابهة أشد التحديات الإنسانية إلحاحا في عصرنا. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية رؤية مشتركة لكيفية معالجة بعض هذه التحديات. وليس لدى جيلنا هدف أعلى من هذا الهدف ولا مطمح أهم من هذا المطمح. فلنغتني هذه الفرصة، لأن هناك أناسا تتوقف حياتهم عليها.

الفصل الخامس

تعزيز الأمم المتحدة

الآلية الحكومية الدولية

١٦٠ - يجب على الأمم المتحدة، كما قلت في عدة مناسبات، أن تواصل عملية التجدد والتكيف، مسيرة للتغير الذي يشهده العالم. والجهود المبذولة لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لخدمة الإرادة الجماعية لأعضائها لها أهمية حيوية بالنسبة لمن يتطلعون إلى المنظمة من جميع أرجاء العالم أملا في مساعدتها لهم في دحر الفقر وصون السلام والتخفيف من وطأة حالات الطوارئ الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. وقد أقرت الدول الأعضاء بوضوح، في مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠، بأن جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بحاجة إلى إصلاح. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية، وشمل ذلك الدعوة إلى تعزيز الآلية الحكومية الدولية.

مجلس الأمن

١٦١ - ظلت تؤكد دائما أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن. فينبغي أن يكون المجلس أصدق تمثيلا للحقائق الجغرافية - السياسية القائمة اليوم، وأكثر كفاءة وشفافية في أساليب عمله. وقد دعا إعلان الألفية إلى أن تكثف الدول الأعضاء جهودها من أجل "إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه". وأعلن زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن إصلاح مجلس الأمن "عنصر أساسي في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة". ومن شأن تعزيز شرعية المجلس عن طريق هذا الإصلاح أن يمكنه من أن ينجز على نحو أفضل مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن في العالم.

١٦٢ - وقد اقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي كلفته بتقديم توصيات بالتدابير العملية التي تكفل تحقيق استجابات جماعية فعالة للتحديات الأمنية على نطاق العالم، نموذجين للتوسيع المنصف لمجلس الأمن. وفي تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، حثت الدول الأعضاء على النظر في هذين الخيارين، وكررت التأكيد على ضرورة إصلاح أساليب عمل المجلس. وقد استجابت الدول الأعضاء لذلك استجابة فعلية، ف اتخذت بعض المبادرات وأجرت مناقشات بشأن موضوعي توسيع عضوية المجلس والطرق الممكنة لتحسين أساليب عمل المجلس.

١٦٣ - وهناك تأييد واسع النطاق في صفوف الأعضاء بشأن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. ومن المهم إيجاد أرضية مشتركة لاتخاذ إجراءات بشأن هذا الجزء الأساسي من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وفي الواقع أن اتخاذ قرارات، عاجلا لا آجلا، بشأن هذا الإصلاح سيكفل لآلية الأمم المتحدة تعزيز إحلال السلام والأمن وصونهما أن تظل مجدية ومتمتعة بالمصداقية بما يؤهلها لمجابهة تحديات اليوم والغد.

الجمعية العامة

١٦٤ - أعاد إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تأكيد المكانة المركزية للجمعية العامة بصفتها جهاز الأمم المتحدة التداولي التمثيلي الرئيسي لتقرير السياسات. وقد تحقق الكثير خلال السنوات الأخيرة على صعيد تحسين أساليب عمل الجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، يجري حاليا انتخاب رؤساء الجمعية العامة قبل موعد افتتاح الدورة بعدة أشهر، وكذلك رؤساء اللجان الرئيسية وأعضاء مكاتبها، مما يوفر السلاسة في تدابير الانتقال بين الدورات، ويكفل بأكثر قدر ممكن تمرير الذاكرة المؤسسية والحفاظ عليها. ويتواصل إحراز التقدم أيضا بشأن تقليص جدول الأعمال، وبشأن إضفاء الطابع المؤسسي على المناقشات التفاعلية مع كبار المسؤولين بالأمانة العامة وفترات الاستفسار منهم بشأن البرامج والولايات والأنشطة المحددة، وبشأن العمل على كفالة أكبر قدر من التنسيق وأدنى درجة من الازدواج في المواضيع والمحالات التي تغطيها الهيئات المختلفة.

١٦٥ - بيد أنه لا يزال يتعين فعل الكثير لزيادة فعالية الجمعية العامة وإسهامها في أنشطة المنظمة. ومن المشجع لي في هذا الصدد ما أراه من أن الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة كرّس عددا من المناقشات العامة والاجتماعات المواضيعية لهذه المسائل خلال الدورة الحالية.

١٦٦ - ومع أن الجميع متفقون على ضرورة تنشيط الجمعية العامة، فإن التعارض بين الآراء لا يزال قائما بشأن طرق تحقيق هذا الهدف على أحسن وجه. فبعض الدول الأعضاء تركز على ترشيد أساليب عمل الجمعية العامة، بينما تنادي دول أخرى بالمزيد من التعزيز الجوهري لدور الجمعية العامة وسلطتها. وإني ما زلت أعتقد أن عناصر عديدة من هذين النهجين وغيرهما يمكن أن تساهم في تحقيق ما يصبو إليه الكثير من الدول الأعضاء من رؤية الجمعية العامة وهي تكتسب من جديد مزيدا من الفعالية والكفاءة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦٧ - دعوت في تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" إلى تنشيط الدور المنوط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صوغ خطة التنمية وتنفيذها وتنسيقها. وقد بدأ المجلس، في سياق عمله، مبادرات مناسبة شتى لتعزيز التناسق والتوافق، بيد أن بالإمكان القيام بأكثر من ذلك لتحسين المهام المقررة للمجلس. بموجب الميثاق في مجالات التنسيق واستعراض السياسات والتعاون بشأن السياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

١٦٨ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أقرّ زعماء العالم بالحاجة إلى أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية وكفاءة. واستجابة للمقترحات التي قدمتها من أجل تحديد المهام الفريدة التي يضطلع بها المجلس، وافقوا على تعزيز المجلس عن طريق إعادة صوغ مهمته المتمثلة في كونه ساحة للحوار الرفيع المستوى بخصوص الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولكنهم كلفوه أيضا ببعض المهام الجديدة. وعلى وجه التحديد، قررت الدول الأعضاء إنشاء منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي، ينعقد كل سنتين، بهدف استعراض الاتجاهات السائدة في مجال التعاون الإنمائي، والعمل على زيادة التناسق في مختلف المبادرات الإنمائية، والربط على نحو أفضل بين الأعمال المعيارية والأعمال التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة. ووافقت الدول الأعضاء كذلك على أن تُجري كل سنة، على المستوى الوزاري، تقييما للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها لأهداف الإنمائية للألفية. وإني على ثقة من أن هذه المهام ستعزز جهودنا الرامية إلى تدعيم دور الأمم المتحدة في مجال التنمية. وسعيا إلى تمكين المجلس من الاستجابة بفعالية وكفاءة، وافق زعماء العالم أيضا على استعراض أساليب عمله ومن ثم مواءمتها.

١٦٩ - وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي، بدأ رئيس الجمعية العامة عملية تفاوضية لتحديد تفاصيل القرارات التي اتخذها زعماء العالم. وقد قدّم الرئيس المشاركون مشروع قرار، وأُجريت مشاورات غير رسمية بشأنه. وستستأنف الدول الأعضاء المشاورات في نهاية آب/أغسطس، وإني على ثقة من إمكانية التوصل سريعا إلى اتفاق نهائي. وقد برزت الحاجة إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ أمد طويل. وإني آمل أن يتمكن المجلس بصيغته المعززة من تأكيد موقعه القيادي في تسيير خطة عالمية للتنمية وفي توفير التوجيه للجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة والعاملة في هذا الميدان.

الأمانة العامة

١٧٠ - ظل إصلاح الأمم المتحدة إحدى أولوياتي منذ أن تقلدت منصبي في سنة ١٩٩٧. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، اقترحت ونفذت العديد من الأفكار والتغييرات للارتقاء بالأمم المتحدة إلى أفضل مستوى للممارسات الدولية. وشمل هذا إجراء تغييرات في برامج العمل وهياكله ونظمه، على صعيد المقار وفي الميدان. وقد نفذ كثير من خطة الإصلاح التي اقترحتها، بيد أن الدول الأعضاء لم توافق على كل الإصلاحات. وانطلاقاً من إدراكي لضرورة مواصلة تحسين المنظمة، أصدرت، في آذار/مارس ٢٠٠٦، مجموعة أخيرة من الإصلاحات في تقرير المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي". وسيتبقى قدر كبير من الخطة الواردة في تقرير كي ينفذه خلفي على مدى السنوات المقبلة. وإني أأمل أن تواصل المنظمة مسيرتها نحو تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية.

١٧١ - وقد تضمنت مجموعة الإصلاحات المقترحة في عام ١٩٩٧ عدداً من التغييرات في هيكل الأمانة العامة، كان أبرزها استحداث إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق ضم ثلاث من الإدارات القائمة، ودمج برنامجين معاً ليشكلا مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (حالياً المكتب المعني بالمخدرات والجريمة). وأدمج أيضاً مركز حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واستُحدثت ثلاثة هياكل جديدة مهمة من أجل تحسين الإدارة في الأمم المتحدة: فقد أنشئ منصب نائب الأمين العام، وأنشئت هيئة إدارية في شكل فريق الإدارة العليا، وشُكلت أربع لجان قطاعية من أجل تحقيق التناسق في أعمال الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن، والشؤون الإنسانية، والتنمية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٢، اقترحت مجموعة ثانية من الإصلاحات الكبرى، تضمنت مقترحات لإجراء إصلاح شامل لإدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (حالياً إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات). وفي عام ٢٠٠٥، أنشئت لجاناً للإدارة العليا لتحسين عملية صنع القرارات التنفيذية، وأنشئ مجلس للأداء الإداري لتحسين المساءلة على مستوى الإدارة العليا.

١٧٢ - ونشطت أيضاً الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة العامة للمنظمة على عدة جبهات أخرى. فقد ألغي بصفة دائمة حوالي ١ ٠٠٠ وظيفة في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وخلال دورة الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، جرى دمج أو إيقاف حوالي ١ ٠٠٠ من التقارير والأنشطة ونُقلت الموارد ذات الصلة إلى مجالات عمل ذات أولوية أعلى. ولما طُلب من المنظمة أن تنجز المزيد بموارد أقل، أصبحت ميزانيتها العادية لا تتضمن من النمو الحقيقي

إلا قدرا محدودا جدا. ويستثمر قدر كبير من الموارد في تكنولوجيا المعلومات منذ أواخر التسعينات. ومن المنافع الظاهرة لذلك أن جميع تقارير الأمم المتحدة ومنشوراتها الرسمية يمكن الآن الحصول عليها مجانا عن طريق نظام الوثائق الرسمية المتاح على شبكة الإنترنت. وتتوافر على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت مواد غزيرة بلغات متعددة تجعل من الممكن الحصول على معلومات وصور حديثة من المصادر المتعددة الوسائط. ويجري حاليا بث المناقشات العلنية لمجلس الأمن واجتماعات مهمة أخرى عن طريق الإنترنت.

١٧٣ - وعلى صعيد أوسع نطاقا، وفي إطار متابعة نتائج استقصاء داخلي للموظفين، وتصديا لأوجه القصور المبلغ عنها في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، اتخذت في مطلع عام ٢٠٠٥ سلسلة من التدابير ترمي إلى تعزيز المساءلة وتحسين السلوك الأخلاقي. وعلى وجه التحديد، أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مكتب الأخلاقيات الذي يسهر حاليا على تنفيذ سياسات جديدة للحماية في حالات الإبلاغ عن سوء السلوك ولتقديم الإقرارات المالية. أما أمين المظالم، الذي أنشئ منصبه في عام ٢٠٠٢، فيتولى تيسير التسوية غير الرسمية للمنازعات بين موظفي الأمم المتحدة والإدارة. وبناء على طلب الجمعية العامة، كلفت أيضا فريقا متعدد التخصصات بتحليل ومراجعة نظام العدالة الداخلي القائم بجميع جوانبه. وسيقدم الفريق تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

١٧٤ - وبدأت الإصلاحات المتعلقة بالمشتريات في عام ١٩٩٩، وشهدت الأمم المتحدة تحولا كبيرا منذ ذلك الوقت. ولكفالة مزيد من الفعالية، أصبحت خطط المشتريات السنوية تُنشر حاليا على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، مما يوفر المعلومات بصورة مسبقة إلى جانب أنه يتيح للبايعين غير المسجلين لدى شعبة المشتريات فرصة التسجيل والمشاركة. وعلاوة على ذلك، أصبحت جميع متطلبات الشراء تُنشر حاليا على الموقع الشبكي، وأصبح بالإمكان تتبع مسار أي معاملة من المعاملات، إلى جانب نشر تفاصيل قرارات اختيار الموردين وفقا للمعايير الدولية. وقد صادق على سلامة هذه الجهود وغيرها في مجال إصلاح المشتريات استعراض مستقل أجراه معهد الولايات المتحدة الوطني للمشتريات الحكومية في منتصف عام ٢٠٠٥. وعقب الكشف عن حالة سوء سلوك جنائي تتعلق بموظف من موظفي مشتريات الأمم المتحدة، أمرت، في وقت لاحق من ذلك العام، بإجراء استعراض شامل للضوابط الداخلية والمالية. ووافقت الجمعية العامة على تمويل طارئ في تموز/يوليه ٢٠٠٦ لزيادة القدرة الفنية في هذا المجال. وستناقش الدول الأعضاء مزيدا من الإصلاحات في دورة الجمعية العامة الحادية والستين.

١٧٥ - وجرى تحويل نظام الميزنة من نظام يركز على الوصف المفصل للمدخلات والموارد إلى نظام يحدد النتائج المتوخاة ومؤشرات الإنجاز القابلة للقياس. وتم تقليص دورة التخطيط الطويل الأجل من أربع سنوات إلى سنتين، وإلغاء استعراض حكومي دولي كان ينطوي على التكرار. وعلاوة على ذلك، جرى تحديث وتعزيز النظامين الأساسيين والإداريين الماليين للأمم المتحدة بهدف تفويض مزيد من السلطات، ولكن مع جعل المديرين أكثر تعرضاً للمساءلة. واقتُرحت في مجموعة الإصلاحات الواردة في التقرير المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة" تعزيز الإدارة المالية وعمليات الميزانية على نحو أكثر شمولاً.

١٧٦ - ويسلم آخر ما قدمته من مقترحات الإصلاح بالحاجة إلى قوة عاملة عالمية متكاملة وقادرة على التنقل، تستفيد من الخبرات والمواهب المتوافرة في المقر وفي الميدان وتنمي هذه الخبرات والمواهب. وطُبقت في السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من التحسينات لنظام الأمم المتحدة لإدارة موظفيها. فأولاً، نُفذ في عام ٢٠٠٢ نظام جديد للتوظيف يعتمد على استخدام الإنترنت، وذلك للتعاقد مع الموظفين ونقلهم وترقيتهم، من أجل كفالة المزيد من الشفافية في الإعلان عن الشواغر. وأعطيت للمديرين حالياً صلاحية اختيار الموظفين التابعين لهم، رهناً بتطبيق الضوابط والموازن المناسبة. وثانياً، وضعت حوافز للتشجيع على تنقل الموظفين بين مراكز العمل والمهام المختلفة. وأصبحت برامج التدريب والتعلم المناسبة لجميع الموظفين متاحة حالياً على نطاق أوسع من ذي قبل. وثالثاً، بدأ تطبيق نظام جديد لتقييم الأداء. وأخيراً، بدأ تطبيق عدد من المزايا "المريحة للموظفين" لجعل الأمم المتحدة مساهمة للمؤسسات التي تعرض حوافز مماثلة، بما في ذلك تطبيق نظام مرّن للدوام، وإمكانيات العمل من بُعد، واستحقاقات الإجازة الوالدية. بيد أن هناك المزيد مما يمكن، بل وينبغي، القيام به في هذا المجال، وقد ناشدت الدول الأعضاء أن تبادر إلى ضخ الموارد بقدر ملموس لهذا الغرض.

١٧٧ - ومجابهة للتصاعد الحاد في التهديدات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة، جرى استعراض إجراءات أمن الموظفين، أولاً في عام ٢٠٠٠، ثم مرة أخرى في عام ٢٠٠٣ بعد فقدان المفجع لأرواح ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة في بغداد. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، أوصيت بإجراء إصلاح شامل لنظام الأمن في الأمم المتحدة. وشمل ذلك طلب زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لحماية الموظفين ومقترحات لتعزيز التسلسل القيادي وتوضيحه. وأنشئت إثر ذلك إدارة جديدة هي إدارة شؤون السلامة والأمن، ووحدت في إطارها مهام كانت تؤديها سابقاً مكاتب منفصلة. وهي حالياً تقدم المشورة الفنية في الوقت المناسب بشأن المسائل المتعلقة بالأمن، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم للتهديدات والمخاطر أكثر شمولاً. وهذه الإدارة الجديدة مسؤولة عن أمن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة

و ٣٠٠ ٠٠٠ من مُعالِيهم في ١٥٠ مركز عمل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، يوجد كثير منها في أوضاع متأزمة أو في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ولايات المنظمة

١٧٨ - في سنة ١٩٥٤، أجرى داغ همرشولد أول استعراض للولايات بناء على طلب الدول الأعضاء. ولم تجر منذ ذلك التاريخ أية محاولة أخرى لاستعراض الولايات التي اعتمدها الدول الأعضاء لتوجيه عمل المنظمة. ولذا اقترحت في تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" أن تُجري الدول الأعضاء استعراضا لجميع الولايات التي مضى على إصدارها أكثر من خمس سنوات لمعرفة ما إن كانت الأنشطة المعنية لا تزال لازمة حقا أو ما إن كان من الممكن أن يعاد توزيع الموارد المخصصة لها لأغراض التصدي للتحديات الجديدة والناشئة. وقد شددت على ضرورة أن تكون الأمانة العامة "مقتدرة وفعالة" ويمكنها أن تتغير استجابة للاحتياجات المتغيرة للمنظمة. وأكدت على أن الدول الأعضاء لها دور جوهري عليها أن تؤديه في كفالة إبقاء ولايات المنظمة مسيرة للحاضر دائما.

١٧٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، استجاب زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لذلك بأن طلبوا إلى الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة المختصة أن تقوم باستعراض جميع الولايات التي أسندت قبل أكثر من خمس سنوات بموجب قرارات الجمعية العامة والأجهزة الأخرى وذلك بغية تعزيز وتحديث برنامج عمل الأمم المتحدة. وطلبوا إليّ كذلك أن أقوم بتيسير هذه العملية عن طريق التحليلات وتقديم التوصيات. واستجابة لهذا الطلب، قدمت إطارا تحليليا لاستعراض ولايات المنظمة في تقرير المعنون "إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات". وقد عالج هذا التقرير التحديات الرئيسية الماثلة في دورة إصدار الولايات، بما في ذلك نقص المعلومات التقييمية عن مدى فعالية الولايات؛ والعبء المرهق لمتطلبات الإبلاغ، والتداخل بين الأجهزة وفي داخلها، والفجوة بين الولايات والموارد. وتضمن التقرير أيضا توصيات بشأن كل أولوية من الأولويات البرنامجية للمنظمة. ودُعّم التقرير بحصر إلكتروني للولايات، استهدف تيسير قيام الدول الأعضاء بالاستعراض.

١٨٠ - وبدأت الجمعية العامة استعراض ولاياتها عن طريق سلسلة من المشاورات غير الرسمية، شهدت أيضا مشاركة كبار مديري البرامج. واستجابت الدول الأعضاء للتوصيات الواردة في تقرير، وقدمت من عندها مقترحات إضافية ترمي إلى تعزيز برنامج عمل المنظمة. وأذنت الجمعية أيضا لفريق عامل مخصص بأن يستعرض في المرحلة الأولى من العملية الولايات التي مضى على إصدارها أكثر من خمس سنوات ولم تُجدد. والعمل جار حاليا بهذا الصدد، وستواصل الأمانة العامة دعم وتيسير هذه العملية طيلة سيرها.

١٨١ - وبالتزامن مع المشاورات الجارية في الجمعية العامة، شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في عملية استعراض كل منهما لولاياته. ويتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استعراضه نهجا مماثلا للنهج المتبع في حالة الجمعية العامة. ويركز مجلس الأمن، في مرحلة استعراضه الأولى، على مجموعة أولية من الولايات. وكما ذكرت في عدة مناسبات، فإن استعراض الولايات يتيح فرصة تاريخية لتجديد عمل المنظمة وتعزيزه. وينبغي للدول الأعضاء أن تغتنم هذه الفرصة لتكفل لمنظمتنا أن تكون قادرة على الاستجابة على الوجه الفعال للاحتياجات الراهنة.

التعاون مع المنظمات الإقليمية

١٨٢ - حدثت على مدى العقد المنصرم زيادة كبيرة في الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية، في مجالات من قبيل حفظ السلام وصنع السلام وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وقد شددت على أهمية رؤية جديدة للأمن العالمي تستفيد من موارد ومشروعية مؤسسات إقليمية وعالمية تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتحديات المعقدة التي يشهدها العالم اليوم.

١٨٣ - ودعما لهذه الجهود، قمتُ بإشراك رؤساء المنظمات الإقليمية في تبادل منظم للآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وقد أصبحت الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية حدثا سنويا حتى تتمكن من التركيز على التعاون العملي بشأن المسائل الرئيسية وإجراء المتابعة بصورة أكثر فعالية. وفي الاجتماع الرفيع المستوى السادس الذي دعوت إلى عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قمنا بإنشاء لجنة دائمة لتقديم التوجيه العام لعملية إنشاء علاقة أكثر تنظيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغرض التوصل إلى اتفاق حقيقي استنادا إلى ما تمتلكه الأمم المتحدة وتلك المنظمات من مزايا نسبية.

١٨٤ - وفي مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، أعرب قادة العالم عن دعمهم لعلاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو الوارد في الفصل الثامن من الميثاق، وعقدوا العزم على توسيع نطاق التعاون مع هذه المنظمات بوسائل عملية من قبيل إبرام اتفاقات رسمية بين أمانات كل منها. وسيقدم تقرير عن عملية التنفيذ إلى الاجتماع الرفيع المستوى السابع الذي سادعو إلى عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كذلك يجري تقديم تقرير يعرض تطور عملنا المشترك في الماضي

والحاضر والمستقبل إلى مجلس الأمن استعدادا لجلسته المقررة في ٢٠ أيلول/سبتمبر برئاسة اليونان، وهي فرصة هامة لتوطيد العلاقات المؤسسية والتطلع إلى المستقبل.

١٨٥ - وقررت أفرقتنا العاملة المشتركة أيضا التماس دعم برنامج الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع لجامعة الأمم المتحدة من أجل دراسة ما تملكه المنظمات الشريكة من قدرات تنظيمية وتشغيلية وموارد في مجال صون السلام والأمن. وفي هذه الأثناء، بادرت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفير الموارد الكافية للأمانة العامة نفسها من أجل خدمة تعزيز الشراكات.

الاتساق على نطاق المنظومة

١٨٦ - ظلت الدول الأعضاء لسنوات عديدة قلقة بشأن تجزؤ منظومة الأمم المتحدة وما يترتب عن ذلك من عجز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عن تحقيق أقصى أثر ممكن على المستوى القطري.

١٨٧ - وردا على هذا القلق، طرحت عدة مبادرات هامة أحدثت مجتمعة فرقا كبيرا في طريقة عمل الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى القطري. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت أربع لجان تنفيذية معنية بالتنمية، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتكون بمثابة منتدى يمكن من خلاله لإدارات الأمم المتحدة وبرامجها أن تناقش معا مسائل محددة، على أساس منتظم، وتخطط لنهج أكثر اتساقا لكل مسألة. ومع بدء تحقيق الفعالية في أعمال هذه اللجان، طلبت معظم الوكالات المتخصصة الانضمام إليها، مما أدى إلى زيادة التواصل والتفاهم بين مختلف الكيانات المعنية بهذه المسائل.

١٨٨ - وفي الوقت نفسه، وكما ذكرت سابقا، قمت بإنشاء هيكل حكومي، هو فريق الإدارة العليا، حيث يمكن لرؤساء الإدارات الرئيسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة التفاعل فيما بينهم، كما أتيحت صلة وصل مع منظومة الأمم المتحدة عامة. وذلك بتوجيه الدعوة إلى رؤساء اللجان التنفيذية الأربع إلى المشاركة. وتعمل لجنتنا السياسات العامة والإدارة على تحسين عملية صنع القرار على أعلى مستوى.

١٨٩ - وتكمل هذه الآليات الخاصة بالتنسيق وصنع القرار على مستوى المقر عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين التنسيقي لمنظومة الأمم المتحدة الموجود سلفا، والذي أتولى رئاسته مرتين في العام، مما يتيح اللقاء بين رؤساء كافة كيانات الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون في طائفة من المسائل الفنية والإدارية.

١٩٠ - وإلى جانب التصدي للحاجة إلى تحسين التنسيق في المقر، قمتُ أيضا بتركيز معظم جهودي على التنسيق على المستوى القطري. إذ تم تحسين نظام المنسقين المقيمين بوسائل منها توسيع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومجموعة أدوات تشمل أدوات وإجراءات تشغيلية متفق عليها بين الوكالات الإنمائية، مما يتيح قدرا أكبر بكثير من التنسيق على المستوى القطري. علاوة على ذلك، يستفيد منسق الشؤون الإنسانية من دعم تقني وتوجيه قويين، ومن صندوق للطوارئ موضوع رهن إشارته، ومن أدوار قيادية متفق على أدائها لكفالة استجابة إنسانية سريعة وفعالة. كما أحرز تقدم في كفالة التأزر والاتساق بين أنشطة عمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية، سواء أثناء فترة البعثة أو بعدها، وذلك عن طريق استحداث وظيفة تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام تناط بها مهمة سد الفجوة بين وجهي تواجد الأمم المتحدة الميداني، وقيادة التخطيط المشترك على المستوى القطري.

١٩١ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، دعا القادة إلى مزيد من الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولا سيما على نطاق "مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المتصلة بالتنمية". وتحقيقا لهذه الغاية، تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة دعوة محددة لي من أجل "الشروع في الأعمال الرامية إلى مواصلة تعزيز إدارة وتنسيق الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة"، مع مواصلة الجهود الجارية لتعزيز إدارة المنظمة وتنظيمها وتنسيقها.

١٩٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أنشأتُ فريقا رفيع المستوى معنيا بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ويضم الفريق ١٥ عضوا بارزا يتمتعون بخبرة ومعارف استثنائية تضاهي ما أوليه من الأهمية لعمل الفريق وتعكس رغبة جميع الدول الأعضاء في إيجاد منظمة تتسم بمزيد من الاتساق والفعالية.

١٩٣ - ويهدف الفريق إلى اقتراح توصيات تفضي إلى إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة لتكون مجهزة بصورة أفضل للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبصورة خاصة، يهدف الفريق إلى المساعدة على خلق منظومة للأمم المتحدة تدعم بصورة أكثر فعالية الخطط والأولويات المحددة على المستوى القطري من أجل التصدي للتحديات الحاسمة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة وغيرها، بما في ذلك المسائل الجنسية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويُتوقع أن يوافي الفريق بتوصياته بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لإتاحة عرضها رسميا على الدورة الحادية والستين للجمعية العامة وتنفيذها إن أمكن في عام ٢٠٠٧.

١٩٤ - ومن أجل كفالة مشاركة والتزام جميع أصحاب المصلحة، اضطلع الفريق بعملية تشاور واسعة شملت إجراء مشاورات قطرية وإقليمية ومواضيعية، فضلاً عن عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وجلسات استماع مع منظمات المجتمع المدني. علاوة على ذلك، يستفيد عمل الفريق من البحوث والتحليل والأفكار الواردة من داخل المنظمة وخارجها، ويأخذ بعين الاعتبار باقي الجهود التكميلية لإصلاح الأمم المتحدة.

الفصل السادس

الدوائر الجماهيرية العالمية

تعزيز الروابط مع المجتمع المدني

١٩٥ - منذ أوائل التسعينات، وبخاصة خلال فترة ولايتي كأمين عام، توطدت علاقة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني واتسعت بدرجة كبيرة. وقد حدث ذلك مع أن الأمم المتحدة كانت وستظل منظمة حكومية دولية تُتخذ فيها القرارات من جانب الدول الأعضاء فيها. وساهمت هذه العملية المتمثلة في زيادة التشارك مع المجتمع المدني وباقي الأطراف الفاعلة من غير الدول في تعزيز المؤسسة والنقاش الحكومي الدولي، وشكلت جزءاً من العملية المتواصلة للتحديث والتغيير المؤسسي التي مرت بها المنظمة خلال العقد الماضي. وكما كتبت في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، فإنه لا يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة إلا بمشاركة كاملة من الحكومات والمجتمع المدني.

١٩٦ - لقد كان المجتمع المدني شريكاً رئيسياً للأمم المتحدة منذ لحظة إنشائها، سواء على المستوى القطري بتقديم المساعدة الإنسانية، أو على المستوى العالمي بالمشاركة في المناقشات التي تجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لكن في العقدين المنصرمين أو نحو ذلك، حدث تحول كبير في طبيعة دور المجتمع المدني وأهميته على المستويات الوطنية وفي الحقل الدولي، لا سيما في الأمم المتحدة. إذ شهد المجتمع المدني نمواً على المستوى الدولي بموازاة عملية العولمة. وقد أدت العولمة والتكنولوجيات التي ساهمت جزئياً في تحريكها، إلى توسيع الآفاق وتكاثر المسائل العالمية وتوسيع نطاق الاهتمامات وزيادة الفرص من أجل ديمقراطية تشاركية.

١٩٧ - وفي حين كانت الديمقراطية التمثيلية يوماً في صلب أشكال الحكم الديمقراطي، تتزايد اليوم أهمية الديمقراطية التشاركية. إذ أصبحت الديمقراطية التمثيلية تتعرض لضغوط في العديد من البلدان من جراء انخفاض المشاركة في الانتخابات وخيبة أمل المواطنين. وتتعزز مشروعية المثل الديمقراطية في ضوء قدرة منظمات المجتمع المدني على تمثيل مصالح المواطنين والتفاعل مباشرة مع الحكومات والمشاركة بصورة مباشرة في النقاشات المتعلقة بالسياسات العامة على المستويين الوطني والدولي.

١٩٨ - وبينما كانت الاجتماعات والمؤتمرات الحكومية الدولية الواسعة في الماضي حكرًا على الحكومات بصفة أساسية، لا يمكن اليوم تصوّر تنظيم مثل هذه الأحداث دون مراعاة

منظورات المجتمع المدني بشأن السياسات العامة، وأعمال الدعوة الفريدة والتعبئة التي يضطلع بها. فمن الواضح أن إشراك المجتمع المدني قد ساهم في تحسين مشروعية عملية صنع القرار ومساءلتها وشفافيتها على المستوى الحكومي الدولي. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك التعبئة العالمية للمجتمع المدني بشأن مسائل الدين والتجارة والمعونة والأهداف الإنمائية للألفية بواسطة توجيه النداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر في عام ٢٠٠٥.

١٩٩ - وبينما كانت الحكومات في الماضي هي التي تحدد جداول الأعمال، أصبح المجتمع المدني اليوم يطرح مسائل جديدة على مائدة المناقشات، وقد كان له دور فعال على سبيل المثال في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية واعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٢٠٠ - وفي حين كانت الحكومات تستأثر بمقاليد الحكم، أصبحت اليوم أطراف عديدة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني، جزءاً من هياكل الحكم المختلفة. ونجد أحدث الأمثلة عهداً في مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومنتدى إدارة الإنترنت، الذي سيعقد أول اجتماع له في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أثينا.

٢٠١ - وبينما كان الرصد والإنفاذ يوماً موكولين إلى الحكومات، أصبح المجتمع المدني اليوم يضطلع بدور هام في ضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها مثلاً في مجال التراخيص المتعلقة بالأخشاب ومناهضة عمل الطفل والمسؤولية الاجتماعية للشركات وحقوق الإنسان.

٢٠٢ - وبينما كان تحديد الضوابط والموازن في المجتمعات الديمقراطية من اختصاص البرلمانات الوطنية إلى حد بعيد، أصبح للمجتمع المدني اليوم دور فيها.

٢٠٣ - وفي ضوء تزايد أهمية المجتمع المدني، أوجدت الأمم المتحدة سبلاً عديدة للمشاركة معه. ويتشاور العديد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، مع المجتمع المدني بصورة منتظمة بواسطة آليات مختلفة، من قبيل المنتديات وجلسات الاستماع والمشاورات واللجان الاستشارية وما شابه ذلك. ولهذا طبعاً أهمية حاسمة بالنظر إلى أن المجتمع المدني أصبح شريكاً أساسياً في أنواع مختلفة من العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وقد ازداد عدد الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة التي يقوم المجتمع المدني بدور متزايد الأهمية فيها، وأصبحت تشمل الآن مجالات من قبيل دعم الانتخابات ومنع الصراعات.

٢٠٤ - وفي شهر تموز/يوليه، قام كل من الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، والذي عينته في شباط/فبراير، والفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، بعقد جلسات استماع مع المجتمع المدني في جنيف.

٢٠٥ - وطوال ولايتي كأمين عام وأنا أشجع دائما على تعميق العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد شاركت بنفسى بنشاط مع المجتمع المدني في عدة مناسبات، لا سيما في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، سواء خلال أسفاري أو في مقر الأمم المتحدة. ومثال حديث العهد على ذلك الزيارة التي قمت بها إلى دارفور في آذار/مارس ٢٠٠٥، حيث التقيت بممثلين عن منظمات غير حكومية تعمل في دارفور في ظروف محفوفة بالمخاطر، من أجل إبراز الدور الحاسم للمنظمات غير الحكومية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي هناك.

٢٠٦ - وقد دفعني النمو الهائل للمجتمع المدني حجما وتأثيرا إلى إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة الرئيس السابق للبرازيل، فرناندو هنريكي كاردوسو، من أجل تقييم التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني واستخلاص الدروس منه والتوصية بسبل تحسينه. وقدم الفريق تقريره في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وقدمت استجابتي له في أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

٢٠٧ - وقد دلل الفريق بصورة جد مقنعة على أن الأمم المتحدة يجب أن تصبح منظمة أكثر انفتاحا. وذلك يعني استخدام قدرتها الفريدة على الوصول إلى مختلف الدوائر الجماهيرية، وخاصة حينما تتمتع تلك الأطراف بخبرة أو موارد كبيرة تتعلق بقضية بعينها. ومن شأن تيسير مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في مناقشات ذات صلة وذات أهمية عالمية أن يؤدي إلى تحسين نوعية تحليلات السياسات العامة وعمقها والتوصل إلى نتائج يمكن تنفيذها، لا سيما في شكل شراكات. وبذلك، ستوسع الأمم المتحدة نطاقها وتأثيرها العالمي، مما يكفل فهما أفضل لقراراتها ويكسبها تأييد جمهور واسع ومتنوع.

٢٠٨ - وللأسف، لم تتخذ الدول الأعضاء أي إجراءات رسمية بشأن التوصيات التي قدمها فريق كاردوسو والاستجابة التي قدمتها. ومع ذلك، أُتخذ عدد من التدابير. فعلى سبيل المثال، تعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز قدرة منسقي الأمم المتحدة المقيمين على العمل مع المجتمع المدني على المستوى القطري. وقام عدد من المكاتب القطرية بتعيين مركز تنسيق للمجتمع المدني في إطار فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز تشارك

منظومة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني، عملاً بتوصياتي. ويجري العمل أيضاً لإنشاء صندوق استثماري من أجل دعم الأفرقة القطرية في تعاونها مع المجتمع المدني.

٢٠٩ - وعلى المستوى الحكومي الدولي، عقدت الجمعية العامة أربع جلسات استماع تفاعلية غير رسمية مع ممثلين عن منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعُقدت الجلسة الأولى أثناء فترة التحضير لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعُقدت ثلاث جلسات إضافية هذا العام كإسهام في الاجتماعات الرفيعة المستوى من أجل استعراض إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، والهجرة الدولية والتنمية. وقد شكلت جلسات الاستماع هذه ابتكاراً هاماً للتفاعل بين المجتمع المدني والجمعية العامة.

٢١٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، قام رئيس الدورة الستين للجمعية العامة بتعيين الممثلين الدائمين لإندونيسيا والنرويج بوصفهما مستشاريه الشخصيين بشأن العلاقة بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وعقد المستشاران سلسلة من المشاورات مع منظمات غير حكومية ودول أعضاء وموظفين في الأمم المتحدة. ووجه الرئيس تقريرهما إلى كافة الدول الأعضاء في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٢١١ - ويعترف التقرير بوجود اختلافات واضحة بين توقعات الدول الأعضاء وتوقعات المجتمع المدني بشأن العلاقة بينهما. إلا أنه يشير إلى وجود مجال كاف لاستكشاف سبل تحسين التفاعل وتحقيق شمولية أكثر جدوى، مثلاً عن طريق عقد اجتماعات بين رئيس الجمعية العامة والمجتمع المدني في مستهل ولايته، أو في لحظات أخرى حاسمة، وبين رؤساء اللجان الرئيسية للجمعية العامة والمجتمع المدني.

٢١٢ - وقد أصبح للمجتمع المدني وزن كبير في عالم اليوم، مما سيحتّم على الأمم المتحدة مواصلة استكشاف آليات وأشكال جديدة للتشارك معه. وإذ نتقدم معاً إلى الأمام في هذا المسعى، فإن من المهم أن نعالج بصورة جماعية الشواغل المتبقية لدى بعض الدول الأعضاء إزاء المجتمع المدني، بل وأحياناً انعدام الثقة فيه. ويتعين على شركائنا في المجتمع المدني أن يكفلوا امتثالهم امتثالاً دقيقاً للمسؤوليات والالتزامات التي تقترب بحقوقهم في الأمم المتحدة، وذلك عن طريق تحسين أساليبهم العامة من حيث الشفافية والمساءلة إزاء الغير. وأنا أدرك أن العديد من منظمات المجتمع المدني وجمعياته وشبكاته وهيئاته تواجه هذه التحديات بطرق ابتكارية شتى مما ييشّر بالخير في المستقبل.

٢١٣ - ويتمثل أحد المجالات الأخرى التي تستدعي الاهتمام، في أن نسبة تمثيل مجتمع البلدان النامية المدني كثيرا ما تكون ناقصة في اجتماعات الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق توازن إقليمي أفضل، لا بد من إجراء تغييرات داخل المجتمع المدني ومن جانب الدول الأعضاء. إذ يمكن لمنظمات المجتمع المدني الدولية على سبيل المثال أن تبذل مزيدا من الجهود لضم منظمات من بلدان نامية إلى شبكاتها، واختيار مواطنين من بلدان نامية ممثلين لها في الأمم المتحدة، وزيادة عدد مقارها في بلدان نامية. ويمكن للدول الأعضاء تقديم المساعدة بواسطة دعم سخي لنفقات السفر وما يتصل به من المصروفات التي يحتاجها مشاركون من البلدان النامية في الأحداث التي تنظمها الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نستخدم التكنولوجيات الحديثة للاتصالات بغية استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها لمنظمات المجتمع المدني من مختلف المناطق أن تقدم إسهامات في النقاشات والمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة العالمية دون أن يستدعي ذلك حضورها المادي.

إشراك دوائر قطاع الأعمال

٢١٤ - لأول مرة منذ أكثر من ٦٠ عاما من تاريخ الأمم المتحدة، أصبحنا نعمل مع عناصر من دوائر قطاع الأعمال وعناصر أخرى فاعلة في المجتمع كشركاء حيويين في مسعانا لتحقيق أهدافنا. وقد كان لهذه العلاقة الجديدة تأثيران أساسيان في عمل المنظمة.

٢١٥ - أولا، ساهمت في إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تحسين حياة الفقراء بتيسير الدعم في مجالات حاسمة تتدرج من مجرد الدعوة لأهداف الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة الإنسانية وإقامة الشراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات، والائتمانات الصغرى، والصحة. وقد أسفر هذا التشارك عن مئات المشاريع الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية، منها تلك المنشأة في إطار مبادرة النهوض بالأعمال التجارية المتنامية والمستدامة للحد من الفقر، التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المربح في أفقر بلدان العالم بغية تعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة على أرض الواقع.

٢١٦ - ثانيا، تساهم أشكال جديدة للتشارك مع دوائر قطاع الأعمال أيضا في دفع عجلة إصلاح الأمم المتحدة بتيسير استفادة المنظمة من ممارسات إدارية محسنة ووسائل أفضل لتعزيز سلطتها المعنوية وحشد القوة، مما يجعل تلك الشراكات حافزا قويا للابتكار المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٢١٧ - ويقع في صميم هذه الجهود الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي أعلنه في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهو اليوم أوسع مبادرة لمواطنة الشراكات في العالم، حيث يضم أكثر من ٣ ٠٠٠

مشارك من أكثر من مائة بلد، أكثر من نصفها من العالم النامي. ومن خلال مشاريع التعلّم والحوار والشراكة، تمكّن الاتفاق العالمي من إحداث تغييرات بعيدة الأثر. كما أدى تكييف أنشطة الشركات التجارية مع أهداف الأمم المتحدة الأوسع إلى إدخال تحسينات هامة في مجال الحكم وبناء القدرات من أجل الموردين والمؤسسات الصغيرة. ومن خلال الدفاع عن مبادئ عالمية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات وعمليات قطاع دوائر الأعمال، أصبحت الأسواق العالمية أكثر قوة وشمولية.

٢١٨ - ومن خلال مكتب الاتفاق العالمي، وجد الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة منفذا جديدا لإشراك دوائر قطاع الأعمال وتحسين قدراتها الخاصة على العمل مع القطاع الخاص. وتعكف المنظمة نفسها، بواسطة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعملية المشتريات، على استيعاب مبادئ الاتفاق العالمي، مما يُكسبها مصداقية وقوة معنوية. وبصفة عامة، تساهم هذه التغييرات في زيادة الكفاءة وإيجاد وسائل ابتكارية لزيادة فعالية المزايا المؤسسية على نطاق المنظمة بكاملها.

٢١٩ - وبينما تقوم شراكتنا مع دوائر قطاع الأعمال على أساس فهم راسخ لأن أهداف دوائر قطاع الأعمال تختلف اختلافا كبيرا عن أهداف الأمم المتحدة، إلا أن هناك تداخلا متزايدا بين تلك الأهداف. ومع ذلك، يستدعي هذا التعاون وضع قواعد واضحة للتشارك من أجل حماية الأمم المتحدة عند إقامة شراكات تعزز التنفيذ العملي. وقد أصبح اليوم لدى المنظمة قواعد محددة للتشارك تتضمن تدابير خاصة بالتراهة وأطرا للسياسات العامة. وكان لمكتب الاتفاق العالمي دور رائد في العديد من هذه التطورات، وأنا على ثقة بأنه سيواصل قيادة هذا الإصلاح الواعد من داخل المنظمة. وآمل أن تواصل الدول الأعضاء دعم هذه الجهود وأن يستمر تطور التشارك مع دوائر قطاع الأعمال وباقي العناصر الفاعلة في المجتمع، وذلك كجزء لا يتجزأ من التغيير التنظيمي لكي تصبح الأمم المتحدة قادرة على مواكبة القرن الحادي والعشرين.

الفصل السابع

خاتمة

٢٢٠ - يسري موضوعا الحكم الرشيد والمساءلة مسرى الخيوط الذهبية في نسيج هذا

التقرير. ولكي يمكن للدول الأعضاء أن تثري التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها وأن تنعم بالأمن الدائم وأن تحمي حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، يلزم أن تكون متمتعة بالحكم الجيد وأن تكون مسؤولة أمام مواطنيها. أما المنظمة، فإنها لا يمكن أن تصبح أكثر قوة وأشد فعالية إلا إذا حسنت إدارتها وأصبحت مسؤوليتها أمام الدول الأعضاء أكثر وضوحا.

٢٢١ - وأود أن أختتم بالتنويه إلى أن هذه المبادئ صحيحة أيضا بالنسبة للنظام العالمي. فالأمم المتحدة ليست حكومة عالمية، ومن ثم فإن كفالة الحكم الرشيد والمساءلة على الصعيد العالمي لا تتأتى بمجرد تحسين كفاءة الأمم المتحدة، بل تتجاوز ذلك بكثير. فهي تستلزم كفالة أن يكون الحكام مسؤولين أمام المحكومين وأن تكون القوى العالمية واعية بمسؤوليتها تجاه الذين يمكن أن يتحول مسار حياتهم، إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، بفعل ما تتخذه هذه القوى من قرارات.

٢٢٢ - وهذا يعني الحاجة إلى زيادة المساءلة والشفافية، وإلى أن يكون التمثيل أكثر إنصافا، في جميع المؤسسات العالمية. وهو يعني علاوة على ذلك أن جميع المؤسسات الدولية يلزم أن تتحول لتصبح تعبيرا فعالا عن مجتمع عالمي صاعد، مؤسس على قيم مشتركة، وبنياته متلاحم بأواصر التضامن الإنساني، ويستمد طاقته من الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك بين البشر على اختلاف ثقافتهم وتقاليدهم. وإذا استمر تقدمنا في هذا الاتجاه، فإن الجنس البشري سينعم لا بمجرد البقاء على هذا الكوكب الصغير، بل بالازدهار فعلا. وعندئذ لن يصبح الترابط الوثيق الذي نشهده بين مصائر جميع سكان هذا العالم مجرد واقع فقط، بل سيصبح بالفعل مصدرا فياضا للأمل.

مرفق إحصائي

		أفريقيّا			آسيا				رابطة الدول المستقلة			بلدان تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا				أقل البلدان نمواً		البلدان غير الساحلية النامية		الدول الجزرية الصغيرة النامية	
		شمال	جنوب	الصحراء	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	شرق	جنوب	شرق	غرب	أوقيانوسيا	كلها	أوروبا	آسيا	النمو المتقدمة	أوروبا	أفريقيا	أفريقيا	أفريقيا	أفريقيا	أفريقيا	
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع																					
الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥																					
المؤشر ١: نسبة من تقل قدرتهم الشرائية عن دولار واحد يومياً (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم) ^(١)																					
١٩٩٠	٢٧,٩	٢٠,٢ ^(١)	٤٤,٦	١١,٣	٣٣,٠	٣٩,٤	١٩,٦	٢٩,٢ ^(١)	١٩,٦	١٩,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	
٢٠٠٢	١٩,٤	٢,٤ ^(١)	٤٤,٠	١٤,١	١٤,١	٣١,٢	٧,٣	٢٤,٤ ^(١)	٧,٣	٧,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥																					
المؤشر ٤: مدى انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة (النسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة)																					
١٩٩٠	٣٣	١٠	٣٢	١١	١٩	٥٣	٣٩	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	
٢٠٠٤	٢٨	٩	٣٠	٧	٨	٤٧	٢٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	
المؤشر ٥: نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية (النسبة المئوية لتناقصي التغذية من مجموع السكان)																					
١٩٩٠	٢٠	٤	٣٣	١٣	١٦	٢٥	١٨	٦	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	
٢٠٠١	١٧	٤	٣١	١٠	١٢	٢١	١٢	٩	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	
٢٠٠٣	١٧	٤	٣١	١٠	١٢	٢١	١٢	٩	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	
الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي																					
الغاية ٣: كفالة تمكن الأطفال ذكورا وإناثا في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة ٢٠١٥																					
المؤشر ٦: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي (عدد المقيدين في المدارس الابتدائية من بين كل ١٠٠ طفل في سن المدرسة) ^(١)																					
١٩٩١	٨١,٢	٧٨,٨	٨٠,٦	٥٣,٠	٨٥,٨	٩٧,٧	٧٢,٢	٩٢,٣	٧٩,٧	٧٤,٤	٨٨,٨	٩١,٠	٨٤,١	٩٦,٤	٥١,٧	٦٦,٥	٦٦,٥	٦٦,٥	٦٦,٥	٦٦,٥	
٢٠٠٤	٨٧,٠	٨٥,٨	٤٩,٠	٦٤,٢	٩٤,٩	٩٤,١	٨٩,٣	٩٢,٩	٨٢,٩	٧٩,٦	٩٠,٩	٩٠,١	٩١,٨	٩٥,٦	٦٩,٠	٦٩,٤	٦٩,٤	٦٩,٤	٦٩,٤	٦٩,٤	
المؤشر ٨: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً (النسبة المئوية)																					
١٩٩٠	٨٤,٣	٨٠,٩	٦٦,٣	٦٧,٤	٩٢,٧	٩٥,٥	٦١,٥	٩٤,٣	٨٠,١	٧٣,٥	٩٩,٢	٩٩,٨	٩٧,٧	٩٩,٧	٥٦,٣	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	
٢٠٠٠	٨٧,٢	٨٥,٠	٨٤,٣	٧٣,١	٩٦,٠	٩٨,٩	٧٢,٢	٩٦,٢	٩١,٣	٧٢,٨	٩٩,٧	٩٩,٨	٩٩,٧	٩٩,٣	٦٣,٧	٧٠,٣	٧٠,٣	٧٠,٣	٧٠,٣	٧٠,٣	
٢٠٠٤ ^(١)	٨٧,٢	٨٥,٠	٨٤,٣	٧٣,١	٩٦,٠	٩٨,٩	٧٢,٢	٩٦,٢	٩١,٣	٧٢,٨	٩٩,٧	٩٩,٨	٩٩,٧	٩٩,٣	٦٣,٧	٧٠,٣	٧٠,٣	٧٠,٣	٧٠,٣	٧٠,٣	
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة																					
الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥																					
المؤشر ٩أ: نسبة الفتيات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي (نسبة معدلات القيد الإجمالي للفتيات إلى معدلات القيد الإجمالي للصبية)																					
١٩٩١	٠,٨٩	٠,٨٧	٠,٨٢	٠,٨٤	٠,٩٧	٠,٩٣	٠,٧٦	٠,٩٦	٠,٨٣	٠,٩٢	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٧٩	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٨٢	
٢٠٠٤	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٩	٠,٩٧	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٧	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	
المؤشر ٩ ب: نسبة الفتيات إلى الصبيان في التعليم الثانوي (نسبة معدلات القيد الإجمالي للفتيات إلى معدلات القيد الإجمالي للصبية)																					
١٩٩٩	٠,٩٢	٠,٨٨	٠,٩٣	٠,٨٢	١,٠٧	٠,٩٥	٠,٧٤	٠,٩٧	٠,٧٩	٠,٩٣	١,٠٣	١,٠٥	٠,٩٦	١,٠١	٠,٨١	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٧٧	
٢٠٠٤	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٩٧	٠,٧٩	١,٠٨	١,٠٠	٠,٨٣	١,٠٠	٠,٨٠	٠,٩٣	٠,٩٨	٠,٩٩	٠,٩٦	١,٠١	٠,٨١	٠,٨١	٠,٨١	٠,٨١	٠,٨١	٠,٨١	
المؤشر ٩ ج: نسبة الفتيات إلى الصبيان في التعليم العالي (نسبة معدلات القيد الإجمالي للفتيات إلى معدلات القيد الإجمالي للصبية)																					
١٩٩٩	٠,٩٧	٠,٧٨	٠,٦٩	٠,٦٩	١,١٢	٠,٥٥	٠,٦٣	٠,٩٩	٠,٨٢	٠,٦٧	١,٢٠	١,٢٧	٠,٨٩	١,١٩	٠,٥٧	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٧٣	
٢٠٠٤	١,٠٣	٠,٨٧	٠,٩٣	٠,٦٣	١,١٧	٠,٨١	٠,٧٠	١,٠٤	٠,٨٩	٠,٩٠	١,٢٨	١,٣٢	١,٠٢	١,٢٧	٠,٦٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	
المؤشر ١٠: نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و ٢٤ عاماً (نسبة الشابات إلى الشباب ممن يلمون بالقراءة والكتابة)																					
١٩٩٠	٠,٩١	٠,٨٨	٠,٧٣	٠,٨٠	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٧٢	٠,٩٧	٠,٨١	٠,٨٧	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٠,٧٢	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٨٠	
٢٠٠٠	٠,٩٣	٠,٩١	٠,٨٧	٠,٨٨	١,٠١	٠,٩٩	٠,٧٩	٠,٩٩	٠,٩٢	٠,٩٤	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٠,٨٠	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	

					رابطة الدول المستقلة			آسيا					أفريقيا						
الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان غير الساحلية النامية	أقل البلدان نمواً	بلدان تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	المناطق المتقدمة النمو	آسيا	أوروبا	كلها	أوقيانوسيا	غرب	جنوب شرق	جنوب	شرق	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جنوب الصحراء	شمال	المناطق النامية	العالم		
٢٠٠٤ ^(١)																			
المؤشر ١١: حصة النساء من العمالة المأجورة في القطاعات غير الزراعية (حصة النساء من العمالة المأجورة في القطاعات غير الزراعية)																			
				٤٣,٤	٤٨,٥			٢٨,٤	١٦,٦	٣٧,٣	١٣,١	٣٧,٩	٣٨,٣	٣٢,٤	٢٠,١	٣٥,٩	١٩٩٠		
				٤٦,٤	٥١,١			٣٧,٣	٢٠,١	٣٨,٣	١٧,٣	٤١,٢	٤٣,٢	٣٥,٠	٢٠,٣	٣٩,١	٢٠٠٤		
المؤشر ١٢: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (ذات الغرفة الواحدة أو مجالس النواب فقط، النسبة المئوية)																			
				١٥,٤				١٢	٤,٦	١٠,٤	٥,٧	٢٠,٢	١١,٩	٧,٢	٢,٦	١٠,٤	١٢,٤	١٩٩٠	
				٢١,١	١٠,٦	١١,٠	١٠,٨	٣,٢	٧,٦	١٥,٨	١٢,٨	١٩,٥	٢٠,٤	١٦,٢	٧,٠	١٥,٣	١٦,٦	٢٠٠٦ ^(٢)	
الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال																			
الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥																			
المؤشر ١٣: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (عدد الوفيات لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء)																			
				٢٩	١٢	٨٣	٢٨	٥٠	٨٧	٦٩	٧٨	١٢٦	٤٨	٥٤	١٨٥	٨٨	١٠٦	٩٥	١٩٩٠
				١٧	٧	٧٨	٢٠	٤٤	٨٠	٥٨	٤٣	٩٠	٣١	٣١	١٦٨	٣٧	٨٧	٧٩	٢٠٠٤
المؤشر ١٥: نسبة الأطفال البالغين سنة واحدة المخصنين ضد الحصبة (النسبة المئوية للمتابعة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهرا الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد للحصبة)																			
				٩٣	٨٤			٨٥	٧٠	٨٠	٧١	٥٨	٩٨	٧٦	٥٦	٨٥	٧١	٧٣	١٩٩٠
				٩٦	٩٢			٩٨	٤٨	٨٨	٨١	٦٢	٨٥	٩٢	٦٥	٩٤	٧٣	٧٦	٢٠٠٤
الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية																			
الغاية ٦: تخفيض نسبة الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥																			
المؤشر ١٧: نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة																			
				٩٦	٩٧	٩٩	٩٩		٦٠	٣٨	٣٠	٥١	٧٢	٤٢	٤٠	٤٣	٤٧	١٩٩٠	
				٩٦	٩٩	٩٩	٩٩		٦٦	٦٨	٣٦	٧٩	٨٨	٤٦	٧١	٥٦	٥٨	٢٠٠٤	
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض																			
الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول سنة ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ																			
المؤشر ١٨أ: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة (النسبة المئوية المقدرة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين البالغين، ١٥-٤٩ سنة)																			
				٠,٢	٠,١>	٠,١>	٠,١>	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١>	٠,٣	٢,٧	٠,١>	٠,٣٧		١٩٩٠		
				٠,٥	٠,٢	١,١	١,٥	٠,١>	٠,٥	٠,٧	٠,١	٠,٦	٥,٨	٠,١	١,١		٢٠٠٥		
المؤشر ١٨ب: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة (النسبة المئوية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من النساء)																			
				٢٠>	٢٠>	٢٠>	٢٠>	٢٠>	٢٠>	٢٠>	٢٠>	٢٠>	٣٣	٥٤	٢٠>		١٩٩٠		
				٢٨	٢٧	٣١	٥٩	٢٠>	٣٣	٢٨	٢٧	٣٤	٥٩	٢٢		٢٠٠٥			
المؤشر ١٩أ: استعمال الرفالات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر (النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما الذين استخدموا الرفالات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر ^(١) ، ١٩٩٨/٢٠٠٤ ويرد عدد البلدان التي شملتها الدراسات الاستقصائية بين قوسين)																			
												النساء							
												٢٧							
												(٢٦)							
												٥٩							
												(١)							
												٥٤							
												(٣)							
المؤشر ١٩ب: النسبة المئوية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما الملمين بمعلومات شاملة وصحيحة ^(١) عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (النسبة المئوية للفترة ١٩٩٨/٢٠٠٤ ويرد عدد البلدان التي شملتها الدراسات الاستقصائية بين قوسين)																			
												النساء							
												٢٤							
												(٣٤)							
												٢١							
												(١)							
												١٧							
												(١)							
المؤشر ٢٠: نسبة التحاق التلاميذ إلى غير التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما بالمدارس ^(١) (ويرد عدد البلدان التي شملتها الدراسات الاستقصائية بين قوسين)																			

الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان غـير الساحلية النامية	أقل البلدان نمواً	بلدان تمر بحرجلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	المناطق المتقدمة النمو	رابطة الدول المستقلة			آسيا				أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أفريقيا		العالم	المناطق النامية	
					آسيا	أوروبا	كلها	أوقيانوسيا	غرب	جنوب شرق	جنوب		شرق	جنوب الصحراء			شمال
٢٠٠٤/١٩٩٨																٠,٨٥ (٣٩)	
الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول سنة ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ																	
المؤشر ٢٢: السكان المقيمون في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا (النسبة المئوية المتوة للأطفال دون الخامسة الذين يتناولون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية)																	
٢٠٠٤/١٩٩٩																٤	
المؤشر ٢٢ب: السكان المقيمون في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة لعلاج الملاريا (النسبة المئوية المتوة للأطفال دون الخامسة المصابين بحمى الذين يعالجون بشكل سليم)																	
٢٠٠٤/١٩٩٩																٣٧	٣
المؤشر ٢٣: معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل) (عدد الحالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)																	
١٩٩٠	١٢٢	١٤٩	٥٩	١٤٨	٩٨	١١٦	١٧٣	٢٧٢	٦٨	٢٠٣	٥١	٤٨	٦٠	٢٨	٢٠٠٤	١٩٩٠	
٢٠٠٤	١٢٨	١٥١	٤٩	٢٨١	٥٩	١٠٢	١٦٦	٢١٧	٥٠	١٦٦	١٠٨	١٠٤	١١٧	١٦	٢٠٠٤	١٩٩٠	
المؤشر ٢٣ب: معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل) (عدد الوفيات في كل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)																	
١٩٩٠	٢٨	٣٥	٥	٣٨	١٤	٢٥	٤٥	٦٧	١١	٥٣	٩	٩	٩	٣	٢٠٠٤	١٩٩٠	
٢٠٠٤	٢٣	٢٧	٤	٥٦	٨	١٦	٣١	٣٦	٨	٢٩	١٧	١٧	١٧	٢	٢٠٠٤	١٩٩٠	
المؤشر ٢٤أ: نسبة حالات التدرن الرئوي التي اكتشفت وعولجت في إطار استراتيجية الدورة العلاجية القصيرة الأجل الخاضعة للمراقبة المباشرة (النسبة المئوية للحالات الجديدة التي اكتشفت في إطار استراتيجية الدورة العلاجية القصيرة الأجل)																	
٢٠٠٠	٢٨	٢٩	٨٢	٣٦	٤٣	٣٠	١٥	٣٩	٢٧	١٣	١١	٣	٣٦	٢٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
٢٠٠٤	٥٣	٥٤	٨٣	٤٧	٥٨	٦٣	٥١	٦٥	٢٦	٢٦	٢٢	١٣	٤٦	٤٤	٢٠٠٤	٢٠٠٠	
المؤشر ٢٤ب: نسبة حالات التدرن الرئوي التي اكتشفت وعولجت في إطار استراتيجية الدورة العلاجية القصيرة الأجل الخاضعة للمراقبة المباشرة (النسبة المئوية للمرضى الذين عولجوا بنجاح في إطار استراتيجية الدورة العلاجية القصيرة الأجل)																	
٢٠٠٠	٨٢	٨٢	٨٨	٧٢	٨١	٩٤	٨٣	٨٦	٨١	٧٦	٧٦	٧٨	٧٧	٧٦	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
٢٠٠٣	٨٢	٨٣	٨٦	٧٢	٨٣	٩٣	٨٦	٨٦	٨٣	٦٧	٧٢	٧٦	٧٦	٧٦	٢٠٠٣	٢٠٠٠	
الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية																	
الغاية ٩: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية																	
المؤشر ٢٥: نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات (النسبة المئوية)																	
١٩٩٠	٣	١,٣	٢٩,٢	٤٩,٩	١٦,٥	١٤,٠	٥٦,٣	٣,٣	٦٨,٣	٣٨,٦	٤٦,٦	٣,٩	٣٠,٤	٣	١٩٩٠	١٩٩٠	
٢٠٠٥	٣٠,٣	١,٥	٢٦,٥	٤٦,٠	١٩,٨	١٤,٢	٤٦,٨	٣,٥	٦٣,٤	٣٨,٦	٤٦,٧	٣,٩	٣٠,٨	٣٠,٤	٢٠٠٥	١٩٩٠	
المؤشر ٢٦: المناطق الخمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي (نسبة المناطق المخصصة إلى المساحة الكلية، بما في ذلك البرية والبحرية)																	
١٩٩٠	٨,٧	٩,٠	٣,٥	١٠,٥	١٢,٨	١٠,٤	٤,٨	٦,١	١٨,٧ ^(١)	١,٢	٦,٥	٧,٣	٣,٠	١٢,٤	٨,٥	١٩٩٠	
٢٠٠٥	١١,٦	١٢,٢	٤,٧	١١,٢	١٧,٧	١٤,٤	٦,٠	٩,٥	١٨,٧ ^(١)	١,٦	٧,٧	٨,٦	٣,٩	١٦,٣	٩,٥	٢٠٠٥	
المؤشر ٢٧: الطاقة المستخدمة لكل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي (معادل استهلاك كلغ من النفط)																	
١٩٩٠	٢٣٥	٢٦٦	١٦٤	٣٦٠	١٦٧	٤١٩	٢٤٥	٢٠٣	٢٥٠	٦٥٨ ^(١)	٦٢٥ ^(١)	٩٨٥ ^(١)	٢١٦	٤١٥	٢٥٨	١٩٩٠	
٢٠٠٣	٢١٢	٢١٨	١٦٥	٣٦٣	١٦٢	٢١٩	٢٠١	٢١١	٢٨٧	٥٣١	٥١٩	٦٢٧	١٨٩	٢٦١	٢٦٠	٢٠٠٣	
المؤشر ٢٨: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (حصصة الفرد، بالأطنان المترية) ^(١)																	
١٩٩٠	٤,٠	١,٦ ^(٢)	١,٩ ^(٢)	٠,٨ ^(٢)	٢,٤ ^(٢)	٠,٨ ^(٢)	١,٠ ^(٢)	٤,٧ ^(٢)	١,٤ ^(٢)	١٣,٢ ^(٢)	١٢,٦ ^(٢)	٧,٢ ^(٢)	١٢,٦ ^(٢)	١٢,٦ ^(٢)	٤,٠	١٩٩٠	
٢٠٠٣	٤,٠	٢,٢ ^(٢)	٢,٨ ^(٢)	٠,٧ ^(٢)	٢,٤ ^(٢)	٠,٧ ^(٢)	١,٢ ^(٢)	١,٧ ^(٢)	٥,٨ ^(٢)	١,٤ ^(٢)	٨,١ ^(٢)	٩,١ ^(٢)	٥,١ ^(٢)	١٢,٩ ^(٢)	٤,٠	٢٠٠٣	
المؤشر ٢٨ب: استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (غازات الكلوروفلورو كربون بملان أطنان طاقة استنفاد الأوزون)																	
١٩٩٠	١١٣,٤	٩,١	٨,٩	٣٢,٦	٤١,٨	٢,٥	١٦,١	٦,١	٠,٠٤	١٠٥,٩	١٠,٤	١,٤	٣,٥	١,٠	١,٥	١٩٩٠	
٢٠٠٤	٦٣,٤	٤,٣	٣,٩	١٣,٦	٢٢,٩	٧,١	٨,٢	٤,٢	٠,٠٢	٠,٧	٠,٥	٠,٢	١,٩	٠,٦	٢,٧	٢٠٠٤	
الغاية ١٠: خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥																	
المؤشر ٣٠: نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول بصورة مستدامة على مصدر محسّن للمياه في المناطق الحضرية والريفية (النسبة المئوية)																	

الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان غير الساحلية النامية	أقل البلدان نمواً	بلدان تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	المناطق المتقدمة النمو	رابطة الدول المستقلة			آسيا				أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أفريقيا		العالم	مجموع
					آسيا	أوروبا	كلها	أوقيانوسيا	غرب	جنوب شرق	جنوب	شرق	جنوب الصحراء	شمال	المناطق النامية	
				١٠٠			٩٢	٥١	٨٥	٧٦	٧٢	٧١	٨٣	٤٩	٧٨	١٩٩٠
				١٠٠			٩٧	٩٢	٩٤	٩٣	٩٠	٩٩	٩٣	٨٢	٩٥	الحضر
				٩٩			٨٤	٣٩	٧٠	٦٨	٦٦	٥٩	٦٠	٣٦	٦٠	الريف
				٩٩			٩٢	٥١	٩١	٨٢	٨٥	٧٨	٩١	٥٦	٨٠	مجموع ٢٠٠٤
				١٠٠			٩٩	٨٠	٩٧	٩٩	٩٤	٩٣	٩٦	٨٠	٩٦	الحضر
				٩٥			٨٠	٤٠	٧٩	٧٧	٨١	٦٧	٧٣	٤٢	٧٠	الريف
المؤشر ٣١: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة في المناطق الحضرية والريفية (النسبة المئوية)																
				١٠٠			٨٢	٥٤	٨١	٤٩	٢٠	٢٤	٦٨	٣٢	٣٥	مجموع ١٩٩٠
				١٠٠			٩٢	٨٠	٩٧	٧٠	٥٤	٦٤	٨١	٥٢	٦٨	الحضر
				٩٩			٦٣	٤٦	٥٥	٤٠	٨	٧	٣٦	٢٤	١٧	الريف
				٩٩			٨٣	٥٣	٨٤	٦٧	٣٨	٤٥	٧٧	٣٧	٥٠	مجموع ٢٠٠٤
				١٠٠			٩٢	٨٠	٩٦	٨١	٦٣	٦٩	٨٦	٥٣	٧٣	الحضر
				٩٨			٦٧	٤٣	٥٩	٥٦	٢٧	٢٨	٤٩	٢٨	٣٩	الريف
الغاية ١١: تحقيق تحسّن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من قاطني الأحياء الفقيرة																
المؤشر ٣٢: نسبة الأسر المعيشية التي حققت الحياة الآمنة (سكان الأحياء الفقيرة بالمالين)																
١٩٩٠	٧٢١,٦	٦٦٠,٩	٢١,٧	١٠١,٠	١١٠,٨	١٥٠,٨	١٩٨,٧	٤٩,٠	٢٨,٦	٠,٤	٩,٢	٩,٧	٤١,٨	٨١,٩	٤٦,٥	٥,٧
٢٠٠١	٩٢٤,٠	٨٦٠,١	٢١,٤	١٦٦,٢	١٢٧,٦	١٩٣,٨	٢٥٣,١	٥٦,٨	٤٠,٧	٠,٥	٨,٩	٩,٨	٤٥,٢	١٤٠,١	٤٧,٣	٧,٣
المؤشر ٣٢ب: نسبة الأسر المعيشية التي حققت الحياة الآمنة (النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة)																
١٩٩٠	٣١,٦	٤٧,٠	٣٧,٧	٧٢,٣	٣٥,٤	٤١,١	٦٣,٧	٣٦,٨	٣٤,٤	٢٤,٥	٦,٠	٣٠,٣	٦,٠	٧٦,٣	٤٨,٤	٢٤,٠
٢٠٠١	٣١,٦	٤٣,٣	٢٨,٢	٧١,٩	٣١,٩	٣٦,٤	٥٩,٠	٢٨,٠	٣٥,٣	٢٤,١	٦,٠	٢٩,٤	٦,٠	٧٨,٢	٥٦,٥	٢٤,٤
الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية																
الغاية ١٢: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتفديد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز																
الغاية ١٣: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً																
الغاية ١٤: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية																
الغاية ١٥: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل																
المؤشر ٣٣أ: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى جميع البلدان النامية وإلى أقل البلدان نمواً (المجموع السنوي للمساعدات ببلان دولارات الولايات المتحدة)																
١٩٩٠	٥٢,٧															١٥,٢
٢٠٠٤	١٠٦,٥ ^(١)															٢٣,٥
المؤشر ٣٣ب: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى جميع البلدان النامية وإلى أقل البلدان نمواً (النسبة المئوية للحصة المقدمة من مائتي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من دخلهم القومي الإجمالي)																
١٩٩٠	٠,٣٣															٠,٠٩
٢٠٠٤	٠,٣٣ ^(١)															٠,٠٨
المؤشر ٣٤: نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والموزعة قطاعياً المقدمة من مائتي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية - التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والمرافق الصحية (النسبة المئوية)																
١٩٩٥-١٩٩٦	٨,١															
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٦,٠															

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٨	٢٠٣٠	أفريقيا		آسيا				رابطة الدول المستقلة				بلدان تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	بلدان غفوة	البلدان غير الساحلية النامية	الدول الجزرية الصغيرة النامية
															شمال	جنوب الصحراء	أمريكية اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	شرق	جنوب	شرق	غرب	أوقيانوسيا	كلها	أوروبا				
المؤشر ٣٥: نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المقيدة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ^(١) (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٠	٦٧,٦																										
	٢٠٠٤	٩١,٣																										
المؤشر ٣٦: المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية نسبة إلى دخلها القومي الإجمالي (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٠	٦,٥																										
	٢٠٠٤	٧,٣																										
المؤشر ٣٧: المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية نسبة إلى دخلها القومي الإجمالي (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٠	٢,٨																										
	٢٠٠٤	١,١																										
المؤشر ٣٨أ: نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها دون رسوم جمركية (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٦	٥٢																										
	٢٠٠٤	٧٥																										
المؤشر ٣٨ب: نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة والبتروöl) المسموح بدخولها دون رسوم جمركية (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٦	٥٣																										
	٢٠٠٤	٧٥																										
المؤشر ٣٩أ: متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية الواردة من البلدان النامية (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٦	٩,٨																										
	٢٠٠٤	٨,٤																										
المؤشر ٣٩ب: متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنسوجات الواردة من البلدان النامية (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٦	٨,١																										
	٢٠٠٤	٥,٧																										
المؤشر ٣٩ج: متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على الملابس الواردة من البلدان النامية (النسبة المئوية)																												
	١٩٩٦	١٤,٥																										
	٢٠٠٤	١٠,٤																										
المؤشر ٤٠: تقدير النسبة المئوية للدعم الزراعي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ناتجها المحلي الإجمالي																												
	١٩٩٦	١,٩٠																										
	٢٠٠٤ ^(١)	١,١٦																										
المؤشر ٤١: نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (النسبة المئوية للمساعدة التقنية/بناء القدرات المتصلة بالتجارة المقدمة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية القابلة للتخصيص)																												
	٢٠٠١	٤,٠																										
	٢٠٠٤	٣,٦																										
المؤشر ٤٢أ: العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة الاستيفاء بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون																												
	٢٠٠٠	١																										
	٢٠٠٦	١٨	١٤																									
المؤشر ٤٢ب: العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (لكن لم تصل مرحلة الاستيفاء)																												
	٢٠٠٠	٢١	١٧	٤																								
	٢٠٠٦	١١	١١																									
المؤشر ٤٢ج: العدد الكلي للبلدان التي لا زال ينبغي النظر في إدراجها في مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون																												

المصدر

فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وبقاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org>)

حواشي

بالنظر إلى ضيق المساحة، لم تقدم المؤشرات التي لا تتوفر بيانات جديدة بشأنها في هذا المرفق، باستثناء المؤشر ٣٢، نسبة الأسر المعيشية التي حققت الحياة الآمنة، وهو المؤشر الوحيد لرصد الغاية. كما أن المؤشر ١٤، معدل وفيات الأطفال، لم يقدم لأنه لا يمكن تقييم الاتجاهات من خلال مؤشر عن وفيات الأطفال. ويمكن الاطلاع على المرفق الإحصائي الكامل، بما في ذلك جميع المؤشرات المستخدمة في رصد التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية، في الموقع الإلكتروني <http://mdgs.un.org>.

وباستثناء الحالات المشار فيها إلى خلاف ذلك، تستند التجميعات الإقليمية إلى المناطق الجغرافية للأمم المتحدة مع بعض التغييرات اللازمة لإيجاد مجموعات متناعمة إلى أقصى حد ممكن من البلدان لأغراض التحليل والعرض. ويمكن الاطلاع على التشكيلة الإقليمية المعتمدة سنة ٢٠٠٦ للإبلاغ عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الموقع الإلكتروني <http://mdgs.un.org> تحت باب "بيانات".

تضم رابطة الدول المستقلة الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلا روس وجمهورية مولدوفا في أوروبا، وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في آسيا.

وحشما وردت، تضم "المناطق المتقدمة" أوروبا (باستثناء بلدان رابطة الدول المستقلة) وكندا والولايات المتحدة وأستراليا واليابان ونيوزيلندا. وتشمل المناطق المتقدمة دوما البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية في أوروبا إلا إذا كانت هذه الأخيرة مقدمة بشكل منفصل في الجداول بوصفها "البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا".

المؤشر ١

(١) تقديرات البنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٦. استبعدت الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، كما يعرفها البنك الدولي.

(٢) التقديرات المجمعة لشمال أفريقيا وغرب آسيا.

المؤشر ٥

(١) تشير البيانات إلى الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥.

المؤشر ٦

(١) يعادل صافي معدلات القيد في التعليم الابتدائي سنوات الدراسة في السنوات المشار إليها.

المؤشران ٨ و ١٠

(١) تشير البيانات إلى آخر تقديرات الإلمام بالقراءة والكتابة والإسقاطات التي أعلنها معهد اليونسكو للإحصاء فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

المؤشر ١٢

(١) حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

المؤشر ١٩ أ

- (١) النسبة المئوية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما الذين بلغوا عن استخدام الرفالات أثناء الاتصال الجنسي مع شريك غير منتظم في الشهور الإثني عشر الأخيرة، من بين من كان لديهم مثل هذا الشريك في الشهور الإثني عشر الأخيرة.

المؤشر ١٩ ب

- (١) النسبة المئوية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما الذين يحددون بشكل صحيح سببين رئيسيين لنقل فيروس نقص المناعة البشرية (يستخدمون الرفالات ويقصرون الاتصال الجنسي على شريك واحد وفي وغير مصاب)، والذين يرفضون تصورين خاطئين محليين شائعين والذين يعرفون أن شخصا ذا مظهر سليم يستطيع نقل فيروس نقص المناعة البشرية.

المؤشر ٢٠

- (١) نسبة الالتحاق الفعلي بالمدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما الذين توفي أبواهما البيولوجيان إلى الالتحاق الفعلي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما الذين لا يزال أبواهما على قيد الحياة والذي يعيشون حاليا في كنف واحد من أبيهما البيولوجيين.

المؤشر ٢٦

- (١) تعزى أرقام الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ إلى إنشاء منطقة محمية كبيرة جديدة في المملكة العربية السعودية.

المؤشر ٢٧

- (١) البيانات غير قابلة للمقارنة بشكل مباشر مع المجموعات السابقة لأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أعيد إدراجه بـ (معادل القدرة الشرائية) الدولية للدولار سنة ٢٠٠٠.
- (٢) الأرقام تتعلق بسنوات غير التي حددت.

المؤشر ٢٨

- (١) يشمل مجموع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري (معبرا عنها بملايين الأطنان المترية من غاز ثاني أكسيد الكربون) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من: استهلاك الوقود الصلب، واستهلاك الوقود السائل، واستهلاك الوقود الغازي، وإنتاج الإسمنت، وحرق الغاز (مركز الولايات المتحدة لتحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون).
- (٢) استنادا إلى جرد الانبعاثات الوطنية السنوي لبلدان المرفق الأول (باستثناء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبييلاروس المدرجة في رابطة الدول المستقلة) التي ترفع تقاريرها إلى اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ ولا توجد أي التزامات إبلاغ سنوية على البلدان المدرجة في المرفق الأول. ولتقييم الاتجاهات المتعلقة ببلدان المرفق الأول كمجموعة، تتضمن الأرقام الإجمالية لسنة ٢٠٠٢ بيانات تشير إلى السنة السابقة فيما يتعلق بالبلدان التي لم تكن بيانات سنة ٢٠٠٢ متوافرة بشأنها. وتشير البيانات إلى سنة ١٩٩٩ فيما يتعلق بليختنشتاين، وإلى سنة ٢٠٠٢ فيما يتعلق ببولندا. وذلك مع استبعاد الانبعاثات/عوامل التبدد الناجمة عن تغير استخدام الأراضي.
- (٣) استنادا إلى البيانات التي قدمها مركز الولايات المتحدة لتحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- (٤) استنادا إلى البيانات التي قدمها مركز الولايات المتحدة لتحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون. تُظهر خانات سنة ١٩٩٠ بيانات سنة ١٩٩٢ فيما يتعلق برابطة الدول المستقلة.

المؤشران ٣٣ أ و ٣٣ ب

(١) بيانات أولية تتعلق بسنة ٢٠٠٥.

المؤشر ٣٥

(١) استنادا إلى أن حوالي ٤٠ في المائة فقط من الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية المباشرة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما أنها لا تشمل التعاون التقني والتكاليف الإدارية، فضلا عن أن المساعدات الإنمائية المباشرة المقدمة من لكسمبرغ والنمسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا ترفع تقارير عن تقييد مساعداتها الإنمائية المباشرة.

المؤشر ٤٠

(١) بيانات أولية.

المؤشر ٤٣

(١) حتى آذار/مارس ٢٠٠٦.

المؤشر ٤٤

(١) بيانات متعلقة بسنة ١٩٩٤.

(٢) بيانات متعلقة بسنة ٢٠٠٣.

